دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الثاني (02) أكتوبر 2009/شوال1430ه

الحكم الراشد و التسيير المحليد
أزبيري حسين

مسارات الشرعنة السياسية لدى النخبة المحلية
أ.كلوشي مصطفى

التحصيل العلمي في الجامعة الجزائرية و معادلة الإرادة و الإمكان
أ.حسين آيت عيسي

البعد الوطني لتحية العلم في المؤسسة التربوية
أ.صبراشو كهينة
أ.بوشناق خدوجة

نظرية التقليد في تفسير السلوك الإجرامي
أ.سواكري الطاهر

المخدرات و إشكالية الإدمان
أ.حديدي محمد
أ.آيت موهوب أحمد

الرقم الدولي ISSN 0478-2170

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اجتماعية

دورية فصلية محكّمة تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات
والخدمات التعلمية

- العدد الثاني -
(02)

رئيس التحرير:

العمرية عز الدين

azdlamria@gmail.com

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر
ها: 0021321289778
فا: 0021321283648

البريد الالكتروني :
Markaz_bassira@yahoo.fr
الموقع الالكتروني:
www.albassira.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني :
ردمد :

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا : 021.68.86.48
ها : 021.68.86.49

قواعد النشر

ترحب دورية "**دراسات اجتماعية**"بإسهامات الباحثين في الموضوعات ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية التي تراعي القواعد التالية:

1- أن يكون البحث غير منشور في مصادر أخرى.

2- التقيد بالأسلوب العلمي والمعالجة الموضوعية والإحاطة المنهجية.

3- لا يقل حجم المقال عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25.

4- أن يكتب المقال ببرنامج " Word " الخط باللغة العربية " Arabic Transparent " حجم الخط 14.

5- أن يكون البحث مرفق بالمراجع مدونة في نهاية البحث.

6- تخضع الأبحاث المقدمة للتقييم من قبل الهيئة العلمية للدورية، ويبلغ أصحابها بالقرار النهائي المتعلق بالقبول أو التعديل.

7- الأبحاث المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.

8- يرسل المقال في قرص مرن مرفقا بنسختين مطبوعتين إلى عنوان المركز أو بالبريد الإلكتروني على: موقع البصيرة

www.albassira.net

أو:

azdlamria@gmail.com

albaseerarevue@gmail.com

البريد الإلكتروني:

Markazbassira@yahoo.fr

هيئة التحرير

أ.العمرية عز الدين جامعة الجزائر

أ.جابي عبد الناصر جامعة الجزائر

أ.زبيري حسين جامعة الجلفة

عنوان المراسلات :
رقم 46 تعاونية الرشد
القبة القديمة - الجزائر

ها: 021.28.97.78
فا:021.28.36.48
النقال: 0550.54.83.05

الموقع الإلكتروني:
http/www.albasseera. net

البريد الإلكتروني:
info@albassira.net
Markaz_bassira@yahoo.fr

الهيئة العلمية

أ.مقراني الهاشمي..... جامعة الجزائر

أ.بومخلوف محمد.....جامعة الجزائر

أ.جابي عبد الناصر.....جامعة الجزائر

أ.بوكربوط عز الدين.....جامعة الجلفة

أ.زرواتي عبد الرشيد.....جامعة المسيلة

أ.بوشرف كمال.....جامعة الجزائر

أ.كنوش الطيب.....جامعة الجزائر

أ.الزهرة شريف .....جامعة الجزائر

أ.عبورة محمد .....جامعة الجزائر

يوسف حنطابلي .....جامعة البليدة

بوقرة كمال .....جامعة باتنة

دراسات اجتماعية

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دورية دراسات اجتماعية – العدد 02 – أكتوبر 2009

محتويات

▪ الافتتاحية.	الهيئة العلمية	5
▪ الحكم الراشد والتسيير المحلي دراسة ميدانية تحليلية على المجالس الشعبية البلدية لولاية الجزائر، العهدة الانتخابية 1997- 2004.	أ: زبيري حسين، علم الاجتماع جامعة الجلفة، CREAD.	7
▪ مسارات الشرعنة السياسية لدى النخبة المحلية، دراسة ميدانية على مستوى المجلس الشعبي الولائي لولاية البليدة.	أ.كلوشي مصطفى، علم الاجتماع، جامعة البليدة.	25
▪ التحصيل العلمي في الجامعة الجزائرية ومعادلة الإرادة والإمكان،(رؤية نقدية).	أ.حسين آيت عيسي، علم الاجتماع جامعة المسيلة.	49
▪ البعد الوطني لتحية العلم في المؤسسة التربوية دراسة ميدانية لموقف الأسرة التربوية إزاء تحية العلم اليومية.	أ: صبراشو كهينة علم الاجتماع جامعة الجزائر. أ: بوشناق خدوجة علم الاجتماع. جامعة الجزائر.	75
▪ نظرية التقليد في تفسير السلوك الإجرامي بين الطرح والنقد،	أ. سواكري الطاهر، علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة البليدة.	107
▪ المخدرات وإشكالية الإدمان، الإدمان على المخدرات – نحو تصور جديد للتكفل بفئة المدمنين.	أ.حديدي محمد أ.آيت موهوب امحمد جامعة المسيلة	119

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة والتسليم.

أما بعد، فإن فهم المجتمع عنوان تستظل تحته الكثير من البحوث والأعمال الكبرى التي تقدمت بتقدم الفكر البشري منذ أن وعى الإنسان بوجوده وبمحيطه، ويبقى أن الإنسان منذ العصور الأولى لم يتوقف في التفكير، النظر والتأمل في الحياة الاجتماعية للمجتمع البشري، فالتفكير الاجتماعي قديم قدم الفكر التأملي الذي ظهر مع ظهور المجتمع البشري بالأشكال الاجتماعية الجديدة ..ولعل أهم تلك الأشكال ظهور المدينة التي تمثل إلى يومنا هذا أسمى أشكال التجمعات البشرية .

لقد صحب هذا الشكل وجود وظهور أنماط اجتماعية متعددة ومختلفة تختلف بحسب طبيعة التجمع البشري وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تجمع بين أفراده حيث لعبت العادات، التقاليد والأديان بالخصوص دورا حاسما في تشكيل هاته الأنماط بل أكثر من ذلك فهناك الكثير من من يرى أن أصل التجمع البشري مبني على أساس ديني، وتم هذا على مر العصور والسنين وقد يكفينا في ذلك كتابات **كونفوشيوس**، والتفكير الاجتماعي عند الإغريق، الرومان والهند وكيف أن التقسيم الاجتماعي مبني أساسا على أساس ديني،... وصولا إلى التفكير الاجتماعي الذي تميز به الفكر العربي والإسلامي، أين يبرز ابن خلدون كأبرز المنظرين لهذا الفكر حيث يربط دورة الدول في بروزها وأفولها بمفهوم العصبية الدينية كأقوى العصبيات والأقدر على ضمان الاستمرارية والقدرة على تحدي باقي العصبيات و من ثم القوة للدولة...

إذاً فهم المجتمع يقتضي منا البحث والاستقصاء والنظر في خصوصيات أفراده وما يجمعهم، في علاقتهم فيما بينهم وعلاقتهم مع المحيط المتنوع والمختلف، والمتغير باستمرار بفعل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، بالنظرة الموضوعية والفحص العقلاني والبحث الامبريقي، محاولين في ذلك التخلي عن رواسب من شأنها أن تعيق فهمنا لهذا الواقع الاجتماعي ومن ثم تشويهه بفعل ذات الرواسب ذات الأبعاد الاجتماعية التي لا تخلوا من مفاهيم لم يتم تركيبها تركيبا منهجيا صحيحا يمكن أن نعتد به في خطاباتنا لتشريح واقعنا الاجتماعي فهي مفاهيم إما خاطئة أو/و مغلطة، ومن ثم فإن الرؤية البنائية والرؤية النقدية جناحان أساسيان للتقدم في فهم المجتمع، في كل مناحي الحياة الاجتماعية، المؤسسات الاجتماعية، المدرسة، الأسرة، الجامعة، الإدارة...

وتأتي مساهمتنا من خلال هذا الفضاء إعطاء مساحة للأعمال الجادة التي تضع قضية فهم المجتمع الجزائري بالخصوص نصب عينها، مجتهدين في التخلص من الرواسب التي من شأنها أن تشوه واقعنا الاجتماعي، وفخورين باختلاف مشاربهم الفكرية التي من شأنها أن تثري النقاش في جو علمي محض، وهذا العدد الثاني سنكتشف من خلاله هذا التنوع وهذه الجدية.

نجد في هذا العدد مقالين في علم الاجتماع السياسي الأول حول الحكم الراشد والتسيير المحلي، أما الثاني فيهتم عن كيفيات اكتساب الشرعية السياسية لدى النخبة السياسية.

كما نجد أيضا مقالين في علم الاجتماع التربوي حول التحصيل العلمي في الجامعة الجزائرية وآخر حول البعد الوطني لتحية العلم في المؤسسات التربوية الجزائرية.

يحاول الباحث في المقال الخامس تفسير السلوك الإجرامي من خلال نظرية التقليد، في حين يهتم المقال الأخير بظاهرة الإدمان على المخدرات وكيفية التكفل بفئة المدمنين عليها.

الهيئة العلمية

الحكم الراشد والتسيير المحلي

دراسة ميدانية تحليلية على المجالس الشعبية البلدية لولاية الجزائر

العهدة الانتخابية 1997- 2004

أ: زبيري حسين

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن الحكم الراشد و عن الآليات التي تخدم هذا الحكم و ذلك لما فشلت الكثير من الأنظمة السياسية الحاكمة في الوطن العربي في الإقلاع الحضاري الذي من شأنه أن يرفع الأمة من حالة الوهن و التبعية إلى حالة الاستقلال و التحدي

و لذلك جاء مفهوم الحكم الراشد كبديل يفرض نفسه بقوة على أصحاب القرار، لما عرفه الشارع العربي من تململ و هوان إزاء الحكام، و من عجز هؤلاء عن تلبية حاجاتهم الأساسية و في التعبير عنها بما يكفل لهم الحياة الكريمة و التي تتجاوب على الأقل مع ما تذره الريع البترولي الذي تتمتع به الكثير من البلاد العربية.

إذا ما اصطلحنا على مفهوم الحكم على أنه : هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية و الإدارية من أجل تسيير شؤون البلاد على كلى المستويات ، فالحكم يشمل الآليات و العمليات و المؤسسات التي من خلالها يتمكن المواطنون و الجماعات من تحصيل المنفعة ، ومن ممارسة حقوقهم المشروعة ، و يتحملون معها مستلزماتها ، وكذلك يتوجهون إليها لحل خلافاتهم، فإن الحكم المحلي و هو جزء من الحكم العام هو الذي يعمل على تسيير الموارد التي تمكننا من و ضع أولويات التنمية المحلية التي تسطرها الحكومة المركزية و فق شروط معينة.

لا يمكن في أي حال من الأحوال الحديث عن الحكم الراشد دون الرجوع إلى المجتمع المحلي و معرفة متطلبات النهوض به، و من ثم يظهر دور المؤسسات الحكم المحلية ،الولاية و البلدية بالخصوص ، من أهم الرهانات التي يرتكز عليها كل إصلاح مرتقب و محتمل.

و لا يمكننا وضع أجندة لأي إصلاح إلا بمعرفة الحال التي هي عليها طبيعة الحكم المحلّي؟ ما هي الرهانات الأساسية التي يبني عليه الحكم؟.

في هذه المداخلة سأتطرق فقط إلى جزئية من مجموع الرهانات المتعلقة بالمراسيم و القوانين التي تسير الحكم المركزي، ماهية و الدور المنوط به المراكز المحلية و المتعلق أساسا بالسلطة السياسية ....

يجدر بالذكر أن هذه المداخلة مستوحاة أصلا من بحث أكاديمي حول رهانات التسيير الإداري ،و التي تم على أكثر من 80 منتخب محلي بالعاصمة و التي شملت 12 بلدية من مجموع 34 بلدية .

و في هذا المقام سأعرض أهم النتائج التي توصلت إليها.

التحليل البنيوي لمسار القرار داخل المجلس الشعبي البلدي

نظريا و على مستوى المحلي هناك عنصرين لهما قوة سلطة القرار و سلطة إصداره ، و هذا تبعا للقواعد القانونية المنصوص عليها في الدليل البلدي و المحددة لمهام و الأدوار المنوطة بكل هيكلة إدارية فنذكر :

1- رئيس البلدية و أعضاء المجلس البلدي المنتخب كل بصلاحياته و هذا بحكم القانون الإداري، فهذه الهيئة تعتبر الهيئة السيدة في حدود الرقعة الجغرافيا المنتخب فيها أي البلدية.

2- الوصاية المتمثلة في الوالي (الوالي المنتدب) : و إن كان لا يمارس هذه الوظيفة إلاّ في حدود معينة ، و تبعا لمتطلبات مهامه الموكلة له كوصي على البلديات عن طريق و وظيفة الرقابة الإدارية لنصوص القرارات التي تصدر على المداولات المجلس المحلي هذا نظريا و على مستوى المخططات ،و تسمح هذه الهيكلة رغم ما فيها من سلبيات(*) - بمراقبة و القيام بعملية ضبط مجموع القرارات التي يصدرها رئيس البلدية والتي قد تكون في غير خدمة مصلحة المواطن .-

(*) أهمها أنها تجعل الرئيس و مجلسه المنتخب من طرف المواطنين تحت رحمة الإدارة العليا (الوصاية) والمتمثلة خاصة في الوالي وسلطته الموسعة ، التي يمكن أن تقدح في سلطة رئيس البلدية (المركزية و اللامركزية)

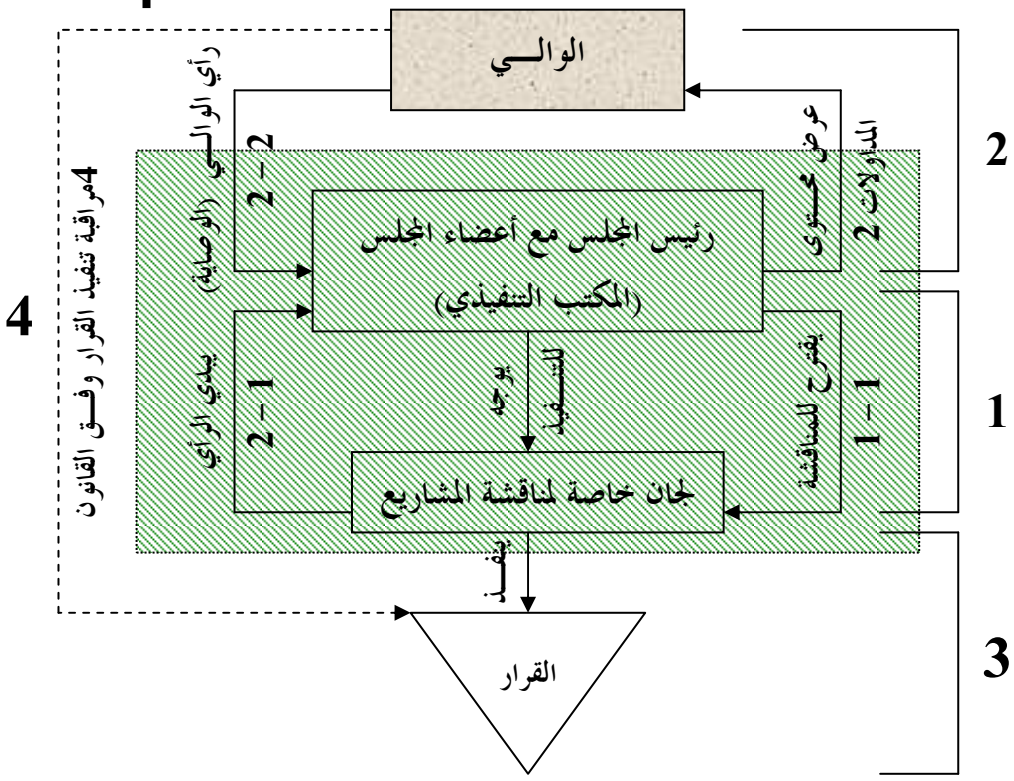

المخطط (01) : مختلف الخطوات التي تجري لاتخاذ القرار

إلاّ أن الواقع المعاش يكشف لنا عناصر جديدة و كثيرة تنشط على المستوى المحلي ، و تتدخل في اتخاذ القرار على المستوى المحلي و الإدارة المحلية، فهناك فاعلين اجتماعيين يمتلكون سلطة رسمية و غير رسمية يمارسون عملية الضغط و من ثم المشاركة بطريقة غير مباشرة في توجيه القرار و يقاسمون المنتخب المحلي سلطة القرار و تتمثل هذه العناصر في :

الجمعيات و خاصة منها الجمعيات السياسية، ذوي المال و النفوذ الاقتصادي(مقاولون و أرباب المال..)، رجال الأمن و خاصة بحكم قانون الطوارئ الذي كرس الحلول الأمنية و من ثم أعطى مساحات أوسع لرجال الأمن في ممارسة الضغوط.....

ومن ثم فإن المخطط المقترح و الذي يعكس مختلف المراحل التي يتخذها القرار سيطرأ عليه تغيرات :

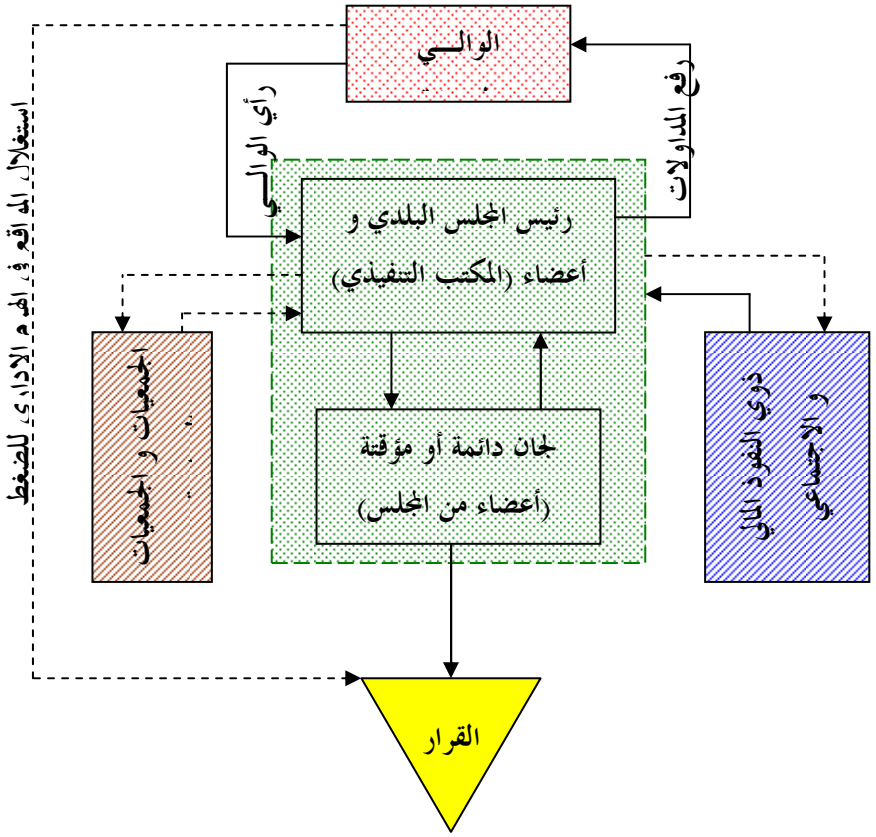

المخطط (02) : وصفي يبرز أهم العناصر التي تساهم في اتخاذ القرار داخل المجلس الواحد

إذا رجعنا إلى مفهوم **دافيد استون** حول التحليل النسقي فإن محيط النسق السياسي المدروس (المجلس الشعبي البلدي)، يضم عناصر أو أنساق خارجية ،تعمل و تحاول أن تشارك النسق الفرعي❖ في اتخاذ القرار.

لا تعمل الأنساق الخارجية فقط على محيط النسق السياسي الفرعي كما كان اهتمام **دافيد استون** من خلال دراسته للنسق السياسي و مسألة اتخاذ القرار بل إن هذه الأنساق تعمل على النشاط على محيط النسق السياسي الفرعي ،و تعمل بدرجة أكثر كذلك إلى الولوج إلى داخل النسق السياسي المحلي أو الفرعي ،من خلال إيجاد عناصر تابعة أو من خلال اقتحام العلبة السوداء لهذا النسق و من ثم جمع معطيات أكبر حول طبيعة النسق و حول طبيعة العناصر المكونة للنسق وذلك لإيجاد مساحات أكبر لممارسة السلطة في توجيه القرار ،و ننطلق هنا من مبدأ عدم الاستقرار الداخلي للنسق السياسي ،على عكس ما يفترضه دافيد استون ،فعدم الاستقرار هذا يرجع إلى عناصر موضوعية و غير موضوعية تتعلق بالخصوص بخصائص الأفراد المكونين للنسق السياسي الفرعي و المتمثل في المجلس الشعبي البلدي ،و نقصد هنا بالعناصر الموضوعية و غير الموضوعية بـ:

- اختلاف الخصائص الشخصية من فرد إلى آخر كالاختلاف المتباين في المستوى التعليمي و في الحالة المادية ،الذي يستلزم نظريا اختلاف و تباين في الرؤى والطموحات و المشاريع ،و من ثم تضاربها ...
- الاختلاف في الانتماءات السياسية و الفهم القاصر لهذا الاختلاف يحكم الاضطرابات التي تزامنت مع الخروج إلى الوجود لمفهوم التعددية من دون تحضير نفسي مسبق بعد فترة طويلة جدا من حكم الأحادية ،فتطور مفهوم العداء للآخر لأنه مختلف عليه ...
- كذلك عدم تماشي القانون المسير للإدارة و الإدارة المحلية بالخصوص والتطورات الحاصلة في المجتمع ، و من ثم تسلط أصحاب الناصب الإدارية العليا على من هم دونه فتبدأ هذه الأنساق الخارجية – و هم كل الفاعلين الاجتماعيين الذين لهم مصالح دائمة أو مؤقتة مع النسق السياسي الفرعي (المحلي) بإعداد قائمة لمطالب، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، و تعرضها على النسق السياسي الفرعي. و من خلال بحثنا تتّضح عملية عرض المطالب و التي تأخذ في كثير من الأحيان صفة ضغوط على المنتخب المحلي و التي تتّضح من خلال شعور المنتخب المحلي، على أساس أنه عنصر من النسق السياسي الفرعي.

الالتزامات الحزبية والإلزامات الإدارية

إن الضغوطات المستمرة على أعضاء المجلس البلدي و المتكررة و التي أخذ أشكالاً متعددة تصل إلى التهديد بالفصل إذا لم يتم أخذ بعين الاعتبار آراء و مواقف الحزب بعين الاعتبار،

فعوض أن يهتم رئيس البلدية و أعضاء المجلس المنتخبين بتحسين مستوى معيشة المواطنين، و تحسين الخدمات للمواطن، و الذي يعكس اهتماماً دائماً من طرف المجلس بمشاكل و مشاغل المواطنين من جهة، و من جهة أخرى سرعة تنفيذ القرارات التي تفيد في رفع حالات البؤس و الغبن التي يعاني منها المواطن، يأتي الحزب من خلال مكاتبه البلدية، للضغط على المنتخب المحلي و يجعل منه سجين قرارات رئيس المكتب البلدي للحزب، ز يشتغل المنتخب المحلي في محاولات يائسة و مجهدة منه على محاولات التوفيق بين الالتزامات الحزبية و الالتزامات التي تفرضها وظيفته كمنتخب محلي، و بذلك يتشتت تركيز المنتخب الذي أعطاه المواطن صوته و منحه ثقته في وقت من الأوقات نظير خدمته مع ما يمنه عليه الحزب على إثر تزكيته في القائمة أو أشياء كهذه.

فالمنتخبون المحليون ينشغلون أكثر في محاولات مرهقة للتوفيق بين الالتزامات الحزبية و الالتزامات الإدارية للبلدية، و على حساب الجهد الذي كان يجب أن يدّخره في التفكير لتخفيض حالات البؤس و مشاكل البلدية التي هو عليها. و هو كذلك ما نستشفه من إجابات المنتخبين المحليين حول سؤال عن الأشياء التي تساهم أكثر في تعطيل السير الحسن للبلدية نجد في المرتبة الثانية التيارات الخارجية و المتمثلة في الأحزاب التي ينتمي إليها المنتخَبون، أين تتعدد الانتماءات السياسية لأعضاء المجلس تعدد الأحزاب المتدخلة في شؤون البلدية. و من ثم عدم وجود وحدة عضوية للفئة الواحدة، فيستحيل التكلم عن كتلة متجانسة على الأقل من ناحية تبني مشاريع موحّدة، و رُؤى موضوعية لكل مشاكل المجتمع المحلي، فتشتت الجهود وفقاً لتشتت الأفكار و عوض أن الهدف المتفق عليه في الأصل هو تلبية حاجات المواطن و السهر على خدمته وفقاً للطلبات المرفوعة إلى هذه الفئة الحاكمة (أعضاء المجلس)؛ صار العكس من ذلك هو تلبية حاجات فئات معينة من الناس، و وفق ما ترى الأحزاب أنه " الأصلح ". فيملي على مناضليه الآراء و المواقف اتجاه القضايا المطروحة على الساحة

لذلك تمارس الأحزاب السياسية ضغطاً مستمراً على مناضليها المنتخبين في المجالس المحلية و هذا الضغط من شأنه أن يولّد مضاعفات سلبية و سلبية جداً على عمل هذه المجالس.

إنه ممّا زاد من حدة المواقف السلبية و المخذلة للأحزاب على مناضليها المنتخبين في البلديات، هو عدم استكمال الثقافة الديمقراطية لكل مراحلها الطبيعية وعدم توفر كل أبعادها في الحياة السياسية. نقول عدم استكمال إن لم انعدامها، أين لا يمكن أن نلمس الحياة الديمقراطية من خلال عملية الانتخاب فقط ، و إن كانت هذه العملية تخفي الكثير من أسباب الفشل للتمثيل الشعبي نظرا لما يشوبه من نقص للشرعية بسبب ما قيل عنها من تزوير و تحويل لأصوات المنتخبين لصالح أحزاب دون أخرى بل إن الديمقراطية ممارسة يومية لا يمكن أن توجد لها قالباً خاصاً فهي أصيلة متعلقة بخصائص كل المجتمع تتفرع بفروع المجتمع و تقف عند حدوده فتصير لذلك عادات و تقاليد راسخة التي من شأنها أن تبلور آليات تسمح بإيجاد قاعدة لتأسيس ديمقراطية اجتماعية، سياسية و ثقافية تعكس بحق خصائص المجتمع الجزائري و لذلك نجد في كثير من المحاضرات و المؤتمرات يتم فيها المناداة بديمقراطية نوعية و في ذلك نسجل تعقيب الأستاذ الأخضر الإبراهيمي في إطار ندوة لمركز دراسات الوحدة العربية حول الديمقراطية و حقوق الإنسان حيث جاء في تعليقه ممّا جاء [1]: " هل هذا النوع من الديمقراطية الذي نريده في بلادنا ؟ و حتى إذ أجابنا بالإيجاب عن السؤال يأتي سؤال آخر : " هل مجتمعاتنا جاهزة لتقبل والاستفادة من هذا النوع من النضال السياسي في بلادنا ؟ و الرد السريع على هذين السؤالين في تقديرنا يجب أن يكون بالنفي فالنموذج الديمقراطي العامل في الغرب ليس من شأنه تحقيق أهدافنا في مجتمع عصري و متقدم و تحقيق أهداف التنمية ..." .

إن واقعنا السياسي يبرهن لنا في كل مرة أن الأحزاب السياسية اليوم و السلطة السياسية المهيمنة لا تؤمن من هذه الديمقراطية، التي سمحت لها بالخروج و الظهور، إلاّ تلك التي تمكنها من الحصول على حظوظ أوفر لتحقيق المصلحة في ممارسة

(1) الأخضر الإبراهيمي، تعقيب في ندوة حول: الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص 71.

السياسة، و في توفير الدّعة لمناضليها من خلال توليهم مناصب نيابية في المجالس الوطنية و المحلية، فهي – أي هذه الأحزاب – في حوار دائم مع السلطة السياسية الحاكمة، و في تفاوض مستمر و هذا على كل المستويات، يتم من خلالها تبادل العروض و الطلبات. إن عدم التكافؤ الناجم عن قوة السلطة السياسية المهيمنة من خلال امتلاكها لوسائل الإنتاج و توفرها على هيئة أركان إدارية متّزنة نوعاً ما – بالمقارنة مع الأهداف المرجوة – تعمل على تحقيق عدم التكافؤ جاهدة في ذلك، هو الذي يجعل من مفهوم الديمقراطية كممارسة مفهوماً فيه كثير من الضبابية والغموض.

يتم إنتاج عدم التكافؤ هذا بشكل دوري من خلال العروض المغرية التي تقدمها وتعرضها السلطة السياسية المهيمنة، و بذلك يظهر مفهوم الحصص (Quotas) و لا يكون للأحزاب المتواجدة سوى التعامل مع هذه المعطيات. و السلطة السياسية الحاكمة تعمل بطريقة " خبيثة " لإنتاج عدم التكافؤ هذا و بطرق شتى، و إن كانت تختلف من مستوى إداري إلى آخر، فإذا أخذنا آخر وحدة من بنية السلطة و هي البلدية – و إن كان قد سمح للأحزاب السياسية المشاركة فيها فإن ذلك يعود بالفائدة للسلطة السياسية المهيمنة التي تعمل دائماً على إنتاج عدم تكافؤ و من ثمة الهيمنة، فإن نجح المنتخبون المحليين في مهامهم في البلدية فإن ذلك تدعيم للسلطة السياسية و إشهار لها و إذا خسر هؤلاء أرجعت الأسباب إلى المنتخبين المحليين في حد ذاتهم و الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها.

تعتبر البلدية أضعف حلقات هيئة الأركان الإدارية للسلطة السياسية المهيمنة وأخصب المستويات للتأثير و الضغط عليها.

تتم عملية الضغط هذه بالطريقة المباشرة على المناضلين السياسيين الذين كان لهم الحظ في اللجوء إلى الفئة المسيّرة محلياً، و هذا مباشرة من المكتب البلدي للحزب و الأمثلة عديدة منها ما وصلت عملية توزيع السكنات الاجتماعية في إحدى بلديات شرق العاصمة أين تم تسجيل و تحديد قوائم المستفيدين من المكتب البلدي لحزب رئيس البلدية عوضاً من المصالح البلدية المكلّفة و عوض أن يلجأ المواطن إلى مصالح البلدية لمعرفة مستجدات طلباته، صار يقصد مقر الحزب !

حقيقة إن عملية الضغط هذه على أعضاء المجلس الشعبي البلدي المنتخب من طرف الأحزاب التي ينتمون إليها ليست مطلقة بل هي نسبية بالنظر إلى هناك فاعلين اجتماعيين لهم طموحاتهم المشروعة و غير المشروعة و قد تتوافق أن تتعارض طموحاتهم ... و لعل من أهم هؤلاء الفاعلين نجد الوصاية و سلطة الوالي.

سلطة الوالي الموسعة و المجلس الشعبي البلدي:

يتمتع الوالي بالشرعية القانونية و الإدارية بكم موقعه في السلم الهرمي في الإدارة الجزائرية، فهو ممثل الدولة المباشر الذي يرعى شؤونها على المستويات الولائية، من خلال وظيفة الرقابة الإدارية على أعمال و قرارات المجالس الشعبية المنتخبة، و إجابات المبحوثين حول سؤال عن العوامل التي تساهم بطريقة سلبية في تسيير البلدية نجد أن الإدارة العليا لها نصيب الأسد في ذلك بنسبة 61,3 ٪ من المجموع الكلي (أنظر رقم ...) و هذا نظراً لكون البلدية تقع مباشرة تحت سلطة الوالي (رئيس دائرة أو والي منتدب).

فمن الناحية القانونية يقوم الوالي بعملية مراقبة هي رقابة وصائية تتم من خلالها - بعد كل مداولة من المداولات التي يعقدها المجلس الشعبي المنتخب - مطابقة القرارات الصادرة عن هذه المداولات مع القوانين المعمول بها و كذلك الحرص على عدم تجاوز و تبذير الأموال العامة و كذا في حالات الانسداد المتكررة في المجلس البلدي الواحد أين و بحكم تعدد المصالح الحزبية المتضاربة و المتناقضة (بطبيعة الحال مصالح لا تتعدى الفرد و الحزب) تصل المداولات إلى حالات الانسداد تتعطل بذلك مصلحة المواطن يكون الوالي أحد العناصر المقترحة لحل هذا الانسداد بحكم المنصب الذي يحتله كممثل للحق العام دون ضغوط، و مثال ذلك ما جرى ببلدية بوروبة حين أعد المجلس قائمة بأسماء المستفيدين من السكنات الاجتماعية فاحتج أحد المنتخبين و رفض الإمضاء و ساوم رئيس البلدية قصد محاولة فرض أسماء جديدة في القائمة فرفع رئيس البلدية شكوى إلى الوالي المنتدب فقبل القائمة على ما هي عليها برغم رفض أحد المنتخبين المحليين الإمضاء عليها و حُل المشكل.

إلاّ أن الوالي و بحكم ذات المنصب كقوة رقابية ممثلة للدولة و له قوة اقتراح في فصل أي عضو من أعضاء المجالس المنتخبة لأي سبب يرى فيه أنه تجاوزٌ للسلطات أو بحجة تبذير المال العام ...، هو نفسه يمارس الضغط على أعضاء المجلس البلدي في

إطار التعسف في استعمال السلطة من خلال اكتساح أكبر المجالات و المساحات اللايقين و الارتياب – حسب تعبير **ميشال كروزييه** – لتفرض على المنتخبين وجهات نظرها التي تعكس مصلحة الوالي الشخصية (الوالي منتدب أو رئيس دائرة)، و من ثمة التأثير على القرارات الصادرة عن البلدية و لأن المفروض رسمياً أن تكون القرارات الصادرة من إدارة الوالي أن تكون كتابية فإن ممارسة الضغط و التأثير على حرية الضغط والقرار لن يعتمد على الأسلوب الكتابي بل هو شفهي لا يتم إلاّ على هامش الرسميات و لا يمكن لأي عضو من أعضاء المجلس الشعبي المحلي المطالبة بأمر مكتوب من طرف الوالي بحكم المنصب والتعسف في السلطة التي يسمح بها المنصب، و قد تتعدى السلطة – سلطة الوالي – لتصل إلى حد أن أحد الولاة المنتدبين بالعاصمة شتم و مباشرة أحد رؤساء البلديات المنتخبين متجاوزاً في ذلك كل أعراف و قوانين التسيير الإداري و السياسي مستعملاً كل سلطاته الرسمية و اللارسمية شاغلاً كل مساحات اللاّيقين لفرض هيمنته على هذا الأخير و هنا يمكن الحديث عن الوظيفة الكامنة لمنصب الوالي بمقابل الوظيفة المعلنة – حسب تعبير **روبرت ميرتون** – .

ففي إحدى إجابات المبحوثين حول العناصر التي تساهم أكثر في عرقلة السير الحسن للبلدية أجاب:

- "*السلطة الوصية أحياناً تلغي قرارات صودق عليها من طرق البلدية و لا يصادق على بعض المداولات* "
- "*المسؤولون المركزيين و المسؤولون الأعلى من مسؤول و قانون البلدية* "

في كل مرة تحاول الوصاية، كما تحاول الأحزاب بسط هيمنتها من خلال توسع مساحات نشاطها و تدخلاتها في مناطق اللايقين ، لتفرض على المنتخبين المحليين وجهات نظرها التي تعكس مصالحها الشخصية و هناك عنصر آخر له تأثير سلبي على أعضاء المجلس البلدي و هم ذوي النفوذ المالي و الاقتصادي.

أصحاب النفوذ الاقتصادي

و لعل من أهم الأسباب و العوامل التي تجعل و أعطت أكثر امتيازات من ناحية الضغط لصالح ذوي المصالح الاقتصادية بالمقارنة مع العناصر الضاغطة الأخرى، هو أوضاع المجتمع الجزائري عامة، و الأحداث التي عرفتها جل البلديات انطلاقاً من عمليات التخريب و التحطيم التي شهدتها المنشآت الاقتصادية حيث قاربت الخسائر

20 مليار دولار حسب التصريحات الرسمية، فتعطلت بذلك كل أشغال التهيئة العمرانية و الأشغال الخاصة بالمحيط، الشيء الذي أوجد نوعاً من التراكم للمشاريع غير المنجزة. و لمّا استتب الأمن نسبياً أولت الدولة اهتماماً كبيراً بهذه المشاريع انطلاقاً من تخصيص ميزانيات كبيرة لذلك، و مع دخول الجزائر في نظام اقتصادي مبني على قواعد اقتصاد السوق، و كذا خصخصة المؤسسات، فتحت هذه التحولات الشهية أمام مستخدمين خواص للاستثمار، و لمّا كانت البلدية القاعدة الأساسية للاقتصاد، فتوزيع المشاريع كان يتم على مستواها و بيد مجالسها الشعبية المنتخبة، و لذلك كان يعمد ذوو المصالح الاقتصادية إلى الضغط و الضغط المستمر على أعضاء هذه المجالس للحصول على قدر كبير من هذه المشاريع لكونها تدر الكثير المال.

البنية التنظيمية للمجلس الشعبي البلدي و إستراتيجية الضغوط

إن العلاقات التي تبنيها الجماعات الضاغطة مع أعضاء المجلس المحلي، على أساس أنها علاقة بين نسق سياسي فرعي مع أنساق خارجية لا تتوقف عند حدودهما، و لا تبقى على مستوى مفهوم المدخلات و المخرجات، بل إنها تتعمق أكثر من ذلك إلى حدود التعامل مع النسق السياسي الفرعي على أساس أنه مجموعة من الأفراد بخصائص معينة. فيدخل في إطار تفاعل اجتماعي أساسه بناء الاستراتيجيات لأجل ضمان أكبر استجابة ممكنة على تأثيراتهم. و عليه فهو يجمع المعطيات اللازمة عن هؤلاء الأفراد، حول المحيط و القواعد التي تسيّره، فتحاول الجماعات الضاغطة التكيّف وفق هذه المعطيات، و مع البيئة المحيطة، فالتكيّف يعتبر أحد أربع متطلبات ومستلزمات يجب أن ينتجها النسق للمحافظة عليه من الزوال، فيعمل على تحقيق أهدافه من خلال إنتاج أدوات لتحقيق هذه الأهداف، و إن تطوراً مستمراً لهذا الإنتاج للأدوات يمكنه من حالة التكامل فالكل من أجل الكل في إطار تضامن يخلق نوعاً من الانسجام بين مكونات هاته الأنساق الخارجية. و يعمل على تحقيق الوحدة لهذا النسق و لتحقيق وحدته يستلزم أن يعمل على تحقيق حالة التوازن فيه بقدر الإمكان و هذا ما يسمى بالمحافظة على النمط على حسب تعبير« بارسونز" .

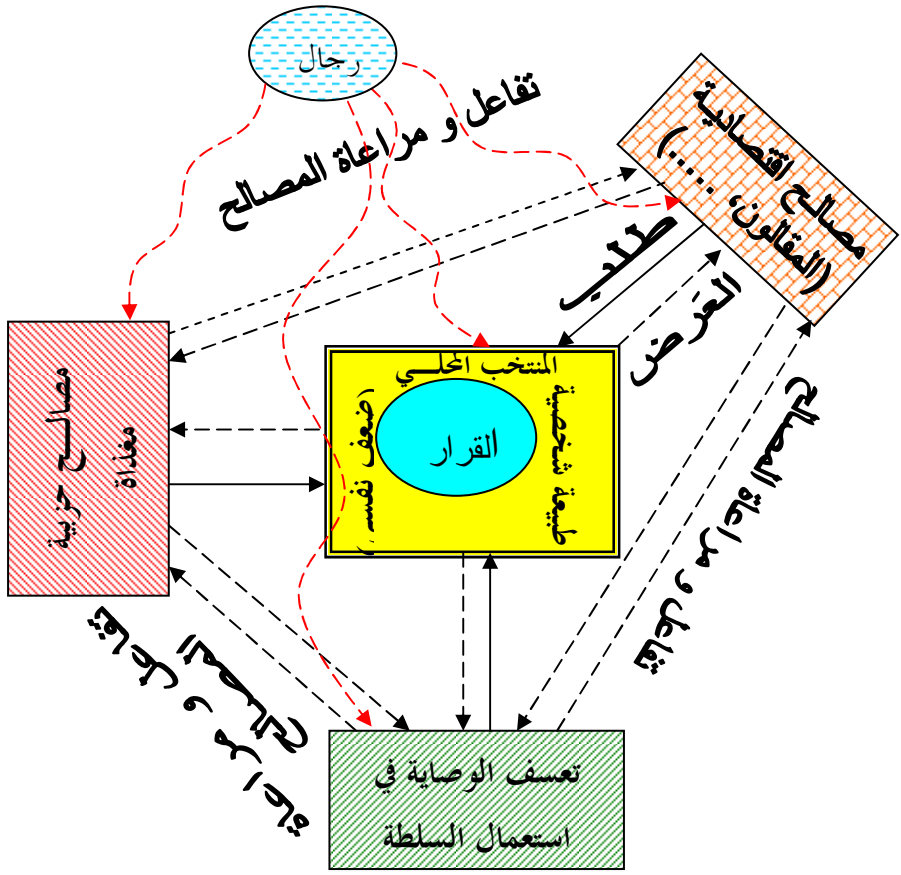

عناصر منطقة اللايقين، شكل رقم :3

إن هذه المستلزمات الأربعة لتحقيق النسق (الجماعات الضاغطة أو النخبة الحاكمة كنسق سياسي فرعي)، تتواجد و بنسب متفاوتة في كل نسق، و هي عرضة للهزات و الارتباكات، بمرور الوقت و التغيرات التي تطرأ في المحيط، و هكذا دواليك.

علينا أن ننوّه إلى فكرة هامة تتعلق ببنية هرمية المجلس المحلي من خلال تمركز سلطة القرار و اختلافها من مستوى إلى آخر، و هنا و على هذا الأساس فهناك ثلاث مستويات و حلقات للقوة.

و تختلف شدتها من مستوى إلى آخر بحكم التموقع في السلم الهرمي التنظيمي للمجلس الشعبي البلدي الذي تدعّمه القوانين الإدارية.

المستوى الأول أو الحَلَقة الأولى تتمثل في حلقة رئيس البلدية و هي أقوى الحلقات و المستويات، لكونها تَسعُ صلاحيات واسعة و شبه مستقلة.

المستوى الثاني أو الحلقة الثانية و هم نواب الرئيس أو أولئك الذين يشغلون مهام كأعضاء باللجان الدائمة و المؤقتة للبلدية.

المستوى الثالث أو الحلقة الثالثة نجد المنتدبين المحليين أو باقي أعضاء المجلس والذين لا يمارسون مهاماً يومية بالمجلس، و هي أضعف هذه الحلقات.

إن كل مستوى من المستويات الثلاث، تعبر عن كمون طاقوي مختلف باختلاف هذه المستويات كمستويات الطاقة في المدارات الإلكترونية، هذا الاختلاف راجع إلى مدى قرب هذه المستويات من النواة، و النواة في المجلس الشعبي البلدي هي القرار أو سلطة القرار.

إن أضعف مستويات الطاقة في المدارات الإلكترونية هي المستويات الأبعد عن النواة، حتى إن عملية نزع إلكترون من المستويات الأبعد عن النواة لا يحتاج إلى نفس الطاقة و القوة و لا ينتِج نفس الطاقة و لا نفس القوة بالمقارنة تلك المدارات الأقرب إلى النواة. و قد يتشابه الوصف إلى حدٍ بعيد المستويات بالمجلس الشعبي البلدي.

إن أضعف الحلقات إذاً، هم باقي أعضاء المجلس الشعبي البلدي الذين لا يمارسون مهاماً يومية بالمجلس الشعبي البلدي، الشيء يعني محدودية تأثيرهم على مجريات مختلف التعاملات بالمجلس و بالبلدية على العموم، و لا يعني أنهم لا يمارسون نوعاً من السلطة، إلاّ أن ممارستهم لها ضعيفة جداً. و موقفهم ضعيف، هذا ممّا يجعلهم هدفاً سهلاً لباقي الجماعات الضاغطة الفاعلة على محيط النسق السياسي الفرعي كالأحزاب السياسية التي ينتمي إليها. فتعمل هذه الأحزاب على تحريكها لصالحها و بما أن هذا المستوى لا يملك الكثير من الصلاحيات فهو ضعيف المقاومة لهذه الضغوطات المستورة خاصة من الأحزاب التي ينتمي إليها.

نلاحظ كذلك أن الإدارة العليا (الوصاية) لها تفضيلات لمستويات ضغط، وتمارس ضغوطها على مستويين من الطاقة، الأول و الثاني لماذا ؟

إن الوصاية تدرك جيداً ما لرئيس البلدية من صلاحيات و ما يمكن أن يفعله، إنه أقوى حلقة في السلسلة الإدارية المحلية بحكم أن القرار الأخير يرجع إليه بحكم القانون، إلاّ أن استقلاليةً نسبية يتمتع بها بحكم القانون تمكنه من مقاومة الضغوطات، و خاصة تلك التي تأتي من الوصاية، و لا سيما منها الضغوطات اللارسمية. و لذلك و رغم أن الوصاية (الوالي منتدب، رئيس الدائرة) تحاول أن تمارس هذه الضغوطات على رئيس البلدية مغتنماً في ذلك الضعف الذي قد يميّز رفض بعض رؤساء البلدية. ذلك الضعف الذي يظهر في شكل " حاجة " تكون متعلقة " بالمادة " أو " بالمكانة " أو " بالسياسة ".

و لّما كان المستوى الثالث المتمثل في " المنتدبين البلديين " أي باقي الأعضاء يفتقر إلى سلطات واسعة، و المستوى الأول " رئيس بلدية "، أكثر استقلالية و من ثمة أكثر مقاومة للضغوطات، أي استجابات غير أكيدة على ضغوطات الجماعات الضاغطة، فإن المستوى الثاني يشكل أحسن و أفضل مستوى للتأثير و ذلك راجع إلى عناصر أهمها :

- أن مساحة الضغط و التي تتمثل في عدد النواب تساوي عدد فرص نجاح الضغط، أي إذا لم تنجح المحاولة مع عنصر، فسينجح مع ثانٍ.
- الصلاحيات التي يتمتع بها أصحاب هذا المستوى، ممّا يجعله خصباً لممارسة الضغط، فلديهم مهام أوسع في ممارسة عملية اتخاذ القرار بحكم القانون، إلاّ أنها أضعف من صلاحيات رئيس البلدية.
- فهذا الموقع المتميّز، أي ضعف المندوبين بالمقارنة مع رئيس البلدية من حيث الصلاحيات، و قوة نسبية في المشاركة و اتخاذ القرارات يجعل من هذا المستوى أحسن مستويات الضغط، و نفس هذه الخصائص من شَبَهٍ في الاستقلالية و المهام الموكلة إلى هذا المستوى تضعف من ضغوطات الحزب، و لكن لا تلغيها.

إن التأثير السياسي " بالمعنى " المساهمة في عملية صنع القرار يعتمد على مدى القرب من بؤرة السلطة السياسية، بمعنى أن موقع الشخص (منظمة، هيئة) من الحاكم، من حيث علاقة التواجد المكاني و الاستمرار الزماني، هو الذي يحدد القدرات الفعلية لهذا الشخص (الهيئة ...) من حيث التأثير السياسي، ... و يطلق على هؤلاء الأشخاص الأكثر قرباً من الرئيس عبارة " الدائرة الضيقة ".

- إن الحديث عن القرار داخل أي تنظيم يجر إلى الحديث عن السلطة الرسمية والسلطة غير الرسمية، يجر كذلك إلى الحديث عن البنية الرسمية للتنظيم و عن البنية غير الرسمية، و الفرق بين ما هو رسمي و ما هو غير رسمي متعلق أكثر بمكانة الأفراد المكونين لهذا التنظيم، تلك المكانة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدور كل عنصر، فليس بالضرورة رئيس التنظيم الرسمي هو المالك الحقيقي لسلطة القرار، و ذلك قد يرجع إلى الطبيعة الشخصية للأفراد، و قد يحصل في الكثير من الأحيان بالبلديات أن تكون سلطة القرار بيد نائب الرئيس لا الرئيس، و ذلك لضعف رئيس البلدية، و هنا يجدر الحديث عن بنية جديدة للتنظيم هي غير رسمية، موازية للتنظيم الرسمي.
- إن عدم مقدرة التنظيم على المحافظة على التسلسل الهرمي الرسمي و الذي يعني تبني تنظيم غير رسمي بنية موازية من شأنه أن يدخله في حالة مرضية، بحسب تعبير دوركايم " الأنيميا anémie ".

المراجع:

1. كوتيوتيلين كاترين، **ماكس فيبر و التاريخ**، تر : جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، 1994.
2. المنصف وناس، **الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائري : محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول / أكتوبر 88** ، ورقة قُدّمت في إطار الندوة حول "الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
3. إبراهيم عبد العزيز شيحة، **مبادئ الأنظمة السياسية**، دار الجامعية، بيروت، 1982
4. جابي عبد الناصر، **الانتخابات، الدولة و المجتمع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1998.
5. عبد الله معوض و آخرون، **الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1983 ،.
6. سعد الدين إبراهيم و آخرون، **أزمة الديمقراطية في العالم العربي**، م.د.و.ع بيروت، 1989.
7. على الكنز، **حول الأزمة. 5 دراسات حول الجزائر و العالم العربي**، دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990.

8. كشكاش كريم ، **جماعات الضغط و أثرها على الأنظمة السياسية**، المنظمة العربية، الأردن، 1992.

9. منعم عمار، **الجزائر و التعددية المكلفة**، ملف قدم في إطار ندوة حول الأزمة الجزائرية م.و.د.ع بيروت 1992.

10. وحيد عبد العزيز و آخرون، **الديمقراطية فقي الوطن العربي**، المستقبل العربي، عدد 138، 1990.

11. الزغبي خالد سمارة ، **تشكيل المجالس المحليّة و آثاره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية، دراسة مقارِنة**، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمّان، ط3، 1993.

12. العيادي محمد وليد ، **الإدارة المحلية و علاقتها بالسلطة المركزية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمّان، 1995.

13. بدوي ثروت ، **النظم السياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975،.

14. بربر كمال، **نظام الإدارة المحليّة، دراسة مقارِنة**، المؤسسة الجامعية للدراسات، النشر، و التوزيع، بيروت، 1996.

15. بوشعير سعيد ، **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة، النظرية العامة للدستور، طرق ممارسة السلطة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر الجزء الأول الطبعة الرابعة، 1992.

16. د. فلاح حسن الحسيني، **الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2000.

17. عواد تسير ، **محاضرات في الأنظمة السياسية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1975.

18. واعي أحمد ، إدريس بوكرا ، **النظرية العامة للدولة و النظام السياسي الجزائر في ظل دستور 1989**، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1992.

19. Balandier, George, **Anthropologie politique**, P.U.F, Paris, 1967.

20. Becquart Leclercq Joanne, **la démocratie locale à l'Américaine**, Paris, P.U.F, 1988.

21. Guy Rocher, **talcot Parsons et la sociologie américaine**, P.U.F, Paris, 1992.

22. Alxie de tocqueville, **de la démocratie l'Amérique,** tr : Saïd Chikhi, tom 1, ENA, Alger, 1991.

23. Crozier Mechel., friedberg Erhard., **l'acteur et le système**, éd : Seuil, Paris, 1975.

24. . Max, Weber**, le savant et le politique**, ENAG, alger, 1991.

25. Raymond Aron**, Démocratie et totalitarisme**, Gallimard, collection Idée, MEF, Parsi, 1965.

26. .Benatia farouk, **Alger agrégat ou cité, l'intégration citadine de 1919 à 1979**, sned, alger, 1980.

27. Birnbaum Pierre, François chazel**, Sociologie politique, textes**, librairie Armond Colin, Paris, 1978.

28. Birnbaum Pierre, **La logique de l'état**, Fayard, Paris, 1982.

29. Djilali hadjadj , **corruption et démocratie en Algérie_**, la dispute , paris, 1999.

30. Michael Camu**, Pouvoir et institution au Maghreb**, Alger ; OPU, 1989.

31. Leca Jean et Vatin Jean Claude, **l'Algérie politique institution et régime**, Presse de Fondation nationale des sciences politiques, Paris, 1975.

32. Bousino Giovani**, élites et élitisme**, série approches, ed : Casbah, Alger, 1998.

33. LAMCHICHI ABDERRAHIM, **l'Algérie en crise**, l'harmattan, Paris, 1991.

34. Raymond Aron, **démocratie et totalitarisme**, Gallimard, collection idées, Paris, 1965.

35. Zahraoui Said, **Entre l'horreur et l'espoir 1990 – 1999, Chronique la nouvelle guerre d'Algérie**, Robert Laffont, 2000.

36. Vandelli Luciano, **la commune en France et en Europe**, série **pouvo**ir, Paris, Seuil, 1995.

37. SBIH, MISSOUM, **les institutions administratives du maghreb, le gouvernement l'Algérie du Maroc et de la Tunisie, ed** hachette, 1977.

مسارات الشرعنة السياسية لدى النخبة المحلية

دراسة ميدانية على مستوى المجلس الشعبي الولائي لولاية البليدة

أ.كلوشى مصطفى

يندرج موضوع دراستنا في إطار علم الاجتماع السياسي حيث تم معالجة إشكالية جوهرية في هذا التخصص وهي الشرعنة (LA LEGITIMATION) لدى النخبة السياسية.

تنحدر أهمية دراسة النخبة السياسية المحلية من أهمية آلية إنتاجها ومسارات شرعنة وصولها إلى السلطة، حيث يتم من خلال ذلك وضع كل مكونات النسق السياسي موضع الاختبار والدراسة، ويشكل مدخلا مهما لفهم سيرورة تمأسس السياسي في المجتمع.

إذا كان وجود نخبة أو نخب سياسية في المجتمع أمرا ضروريا وتاريخيا ومتفق عليه، فإن عملية صعودها تطرح قضية جوهرية وهي مسألة الشرعية. إن البحث في مسارات الشرعنة السياسية المحلية هو البحث في القيم والبنا الفكرية التي يوظفها المتنافسون من أجل تبرير أحقيتهم في الوصول إلى مناصب السلطة السياسية الفعلية.

إن البحث في موضوع الشرعنة السياسية يعني البحث في الطريقة التي من خلالها يتم تبرير الوصول إلى السلطة فهي عملية معقدة تستوجب توظيف عناصر (قيم، أفعال وبنا منطقية) غير متجانسة تفرض الضرورة تركيبها.

كما يعتبر محاولة للإجابة عن سؤال جوهري من الناحية السوسيولوجية وهو من له الحق في الحكم كيف يصل إليه. ومن هنا تأتي أهمية دراسة مسارات الشرعنة السياسية المرتبطة بالصعود السياسي للنخبة المحلية نظرا للتحولات العميقة والفجائية التي يشهدها المجتمع الجزائري وخاصة على مستوى الممارسة السياسية، فالانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية ومن الشرعية التاريخية إلى الشرعية السياسية والتخلي عن الاشتراكية وتبني الليبرالية على الأقل على مستوى الخطاب الرسمي يشكل واقعا جديدا يتطلب فهما جديدا لممارسات جديدة.

ومن أهم القضايا التي سوف نعالجها من خلال هذه الدراسة هي البحث عن الأفعال والقيم التي يمكن أن تشكل اتفاق بين الفاعلين حول الطريقة أو الطرق التي من خلالها يتم تبرير الوصول إلى مناصب السلطة السياسية الفعلية. ومن المؤكد في هذا المجال هو عدم وجود شرعنة مطلقة، أي نابعة من قيم موضوعية مطلقة قادرة على أن تفرض نفسها على الأفراد بطريقة شاملة.

أولا: سوسيولوجية المنافسة السياسية المحلية

تعتبر المنافسة السياسية المحلية إحدى أبرز صور تمأسس السياسي في المجتمع اطلاقا ، حيث يجب النظر إلى الحقل السياسي المحلي، باعتباره العلاقات التي يقيمها النسق السياسي (المركز) مع الأنساق السياسية المحلية (المحيط) ابتداء من استقلالية الحقل السياسي المحلي عن المركز، إلى غاية الاندماج المحلي الكلي فيه مرورا بالأشكال الوسيطة أين تدخل الاعتبارات المحلية.

تتمثل المنافسة السياسية المحلية في الانتخابات التي تنظم بين مجموعة من المترشحين الذين يمثلون مجموع الأحزاب السياسية المشاركة عبر قوائم انتخابية، يتم إعداد هذه القوائم من طرف الأحزاب السياسية ويرتب المترشحين تنازليا بحسب الاستحقاق، على أساس عدد المقاعد المتنافس عليها، ويعني هذا أن المترشحين قبل الدخول في الحملة الانتخابية والتنافس على أصوات الجماهير، يجب عليهم أن يفوزوا بثقة الحزب للترشح والتنافس على الوضعية في القائمة الانتخابية، مما يحوّل رهانات المنافسة السياسية، من الرهانات الخارجية للمجتمع المحلي، إلى رهانات داخلية للحزب، وهذا يعني أن المنافسة السياسية المحلية هي شكل من أشكال المنافسة السياسية المركزية لا تخضع لرهانات مستقلة عن رهانات النسق السياسي. وعليه تصبح عملية المنافسة السياسية "استقطابا مزدوجا" من طرف الحزب ومن طرف المترشح، في إطار النسق السياسي.

فهي وسيطا بين الدولة بصفتها نسقا وحاويا للسياسي (***CONTENEUR POLITIQUE***) من جهة والمجتمع المدني باعتباره مصدر الشرعية في الأنظمة التي تتميز بالتنظيم المؤسساتي والديمقراطية من جهة أخرى، والتي تعتمد على الاقتراع العام باعتباره الطريقة المثلى للتداول على السلطة وأساسا للمشروعية والشرعية السياسيتين.

كما أن المنافسة السياسية المحلية تضع كل مكونات العملية السياسية: النسق السياسي (الدولة)، وأشكال التعبير وتنظيم المشاركة في السلطة داخل هذا النسق

(الأحزاب السياسية)، والطرق والوسائل التي تبرر من خلالها الأحقية بالفوز بالمناصب السياسية (الشرعية السياسية) في تفاعل مستمر.

إن تفاعل هذه المكونات اتخذ في المجتمع الجزائري عدة أشكال ومسارات تاريخية ابتداء من الفترة الاستعمارية ثم مرحلة الاستقلال، والتي نميز فيها بين تجربتين تمثل الأولى تجربة بناء الدولة الوطنية، وتمثل الثانية تجربة الانفتاح السياسي والاقتصادي.

لعل أبرز علاقة تميز بها المجتمع الجزائري في علاقته مع المستعمر الفرنسي هي علاقة "الرفض المتبادل" أي رفض المستعمر الفرنسي منح الحرية للمجتمع الجزائري في تنظيم شؤونه السياسية، بل أكثر من ذلك هدم كل البنا التقليدية للسلطة التي كانت موجودة وإحلال بنا جديدة، ولم يسمح بمشاركة الجزائريين في إنشائها وتسييرها، مما أدى إلى رفض الجزائريين لكل أشكال الحكم المفروضة من المستعمر وعدم الانضمام والاندماج في العملية السياسية[1].

اعتبرت هذه البنا السياسية وأهمها - الدولة- شيء خارجيا عن المجتمع لا تخدم مصالحه، وأنها أنشئت من أجل خدمة مصالحه المستعمر. ونتج عن هذا الوضع تبلور حقيقة سوسيو- تاريخية وهي خارجية الدولة عن المجتمع (*L'EXTERIORITE DE L'ETAT PAR RAPPORT A LA SOCIETE*). رغم محاولة المستعمر الفرنسي في آخر فترات وجودها إتباع خطط وسياسات لإدماج الأهالي في بنا السلطة السياسية.

ولقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال ككل الدول العربية[2] ودول العالم الثالث، جهازا إداريا ونظاما سياسيا اسمه الدولة، وكان لزاما على الجزائريين أن يتعاملوا مع هذا الجهاز بشكل آخر ليس مبنيا على الرفض والقطيعة وإنما مبني على ذتونة "الدولة" (*L'INTERIORISATIONDE L'ETAT PAR LA SOCIETE*) وفي الوقت نفسه تعميق القطيعة مع الاستعمار. تعتبر تجربة الجزائر في هذا المجال واضحة في الاستمرارية في حرب التحرير، حيث شيد النظام السياسي حول سلطة مستقرة ومركزية، تعتمد على الشرعية التاريخية ، بعيدا عن الضغوطات السياسية للمجتمع المدني المتهم في الخطاب الشعبوي بأنه يمس بالوحدة الوطنية، وبالتالي فإن النظام السياسي الجزائري لا يستطيع

---

(1)بالرغم من وجود بعض التيارات في الحركة الوطنية التي كانت تنادي بالاندماج كما سوف يتم توضيحه لاحقا.

(2)برهان غليون. **الدولة العربية الحديثة وأسباب غياب التكون التاريخي للأمة**. في مجلة العلوم الاجتماعية. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد 26. العدد 02. صيف 1998. ص 133.

أن يتحمل وجود سلطات مستقلة والدولة لم تبنى من اجل التحكيم في النزاعات السياسية ولكن من اجل تأجيلها.

لقد ساهم كل ذلك في نشأة نوع من الكوربراتية السياسية في شكل الدولة - الحديثة المؤسسة على الشرعية الثورية والحزب الأمة، بالاعتماد على وسائل التعبئة الجماهيرية التي أدت إلى إنتاج "الشعبوية" كأداة لشرعية الصعود السياسي على المستويين المحلي والوطني والذي يعبر عنه في المجالس المحلية المنتخبة بشعار "من الشعب وإلى الشعب".

ولقد تم كل ذلك في جو يرفض فيه النظام السياسي كل أشكال التنافس السياسي المبني على التعددية بل بالعكس حيث أن القوى المتنافسة ليست لها إيديولوجية خاصة التي تميزها عن المتنافسين الآخرين فهي تجد أيديولوجية سياسية جاهزة موروثة ومفروضة على كل المتنافسين، وبمجرد رفضها يتم إقصاؤها من المنافسة.

لقد بقيت بصمات الشروط التاريخية لنشأة النظام السياسي الجزائري المتجذرة في حرب التحرير الوطني قائمة إلى غاية سنة 1989 والمتمثلة في خضوع أو تبعية المصالح المتناقضة للمجتمع - لمتطلبات بناء الأمة، وتثمين الشرعية التاريخية على حساب الشرعية الديمقراطية.

وباعتباره مفجر ومنظم ثورة التحرير، فإن حزب جبهة التحرير الوطني كان ينظر إلى نفسه - الموزع الشرعي الوحيد للسلطة السياسية في مرحلة البناء الوطني[1]. وعلى الرغم من الطبيعة التسلطية للنظام السياسي الجزائري استطاع هذا الأخير ولمدة طويلة نسبيا أن يحافظ على إجماع وطني بفضل سياسة اجتماعية مبنية على توزيع الريع النفطي. إلا أن الأزمة المالية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر في أواخر الثمانيات أدت إلى وقوع أكبر شرخ أو بالأحرى انكسار للإجماع الوطني منذ الاستقلال الناتج عن أحداث 05 أكتوبر 1988 حيث كشفت هذه الأحداث النظام السياسي الذي تأسس سنة 1962، وأدت إلى انكسار للشرعية التاريخية غير القادرة على الاستجابة إلى تطلعات الشباب، وبات النظام السياسي عاجزا عن استيعاب قطاعات ونخب جديدة تطلب المشاركة في السلطة، مما اضطره إلى التحول من طبيعة أحادية مبنية على

(1) BEN SAADA (M.T). **Le régime politique algérien**. Ed ENAL Alger, 1992. p 10.

الاشتراكية، إلى نظام سياسي ذي طبيعة تعددية مبني على الليبرالية واقتصاد السوق ،على الأقل على مستوى الخطاب والمؤسسات الرسمية .

لقد عمد النظام السياسي بعد تلقيه لهذه الهزة القوية في أحداث أكتوبر 1988 إلى الانفتاح الديمقراطي من أجل إنقاذ نفسه عبر تهيئة نفسه للانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية.

و على الرغم من أن المسار الديمقراطي أو الدمقرطة السياسية كانت حقيقية بالنظر إلى عدد الأحزاب التي يسمح لها بالمشاركة في الانتخابات وحرية الصحافة إلا أنها عرفت إخفاقات وعراقيل ذات طبيعة سياسية وإيديولوجية أدت إلى مواجهة عنيفة بين الجيش باعتباره هيكل للدولة - الحزب والجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة التي عرضت نفسها كبديل للنظام السياسي بصفة راديكالية [1].

وإن أهم ما تميزت به مرحلة التعددية السياسية،هو محاولات فعلية وجدية لإنتاج نخب سياسية خارج آلة السلطة ودواليبها، بالاعتماد على الديمقراطية وآلية الانتخاب الحر وتجسد ذلك في مشاركة الأحزاب السياسية في أول انتخابات سياسية محلية تعددية سنة 1990 حيث شكلت نتيجة الانتخابات صدمة للنظام السياسي، لقد أفرزت هذه الانتخابات بروز وصعود نخب سياسية جديدة أنتجت خارج السلطة المركزية، وفقد النظام السياسي توازنه الذي كان مبنيا على التوازن في توزيع المناصب السياسية والقيادية ويتحكم في إنتاج النخب السياسية وحركتها.

تشكلت هذه النخب الجديدة من خلال عدة مسارات وقنوات أبرزها:

الحركة الاجتماعية الشعبية التي تفجرت في أحداث 05 أكتوبر 1988 والتي شكلت قاعدة خلفية لنخب جديدة فرض عليها تبني خطاب راديكالي مبني على الرفض في التعبير عن مطالبها واحتجاجها ومثل تشبثها بالديني والمقدس حلا مزدوجا، فهو من جهة يخفف معاناة قطاعات كبيرة باعتبار أن الدين هو مصدر لحل المشاكل اليومية، ومن جهة أخرى يشفي غليل نفس هذه القطاعات الاجتماعية التي ترفض كل أشكال السلطة القائمة وتبحث عن بديل لها، خارج النظام السياسي.

وأما القناة الثانية التي تشكلت من خلالها هذه النخب الجديدة فتتمثل في الجامعة حيث عرفت نشأة مختلف التنظيمات السرية(الفكرية والسياسية) التي

([1]) ADDI (L). **L'Algérie et la démocratie**. Edition la Découverte, Paris, 1995.p08

كانت تنشط في الجامعة، والتي اتخذت من الجامعيين قاعدتها الأساسية في التوظيف السياسي. وكشفت هذه التنظيمات عن هويتها بعد تبني قانون الجمعيات السياسية والسماح بالعمل السياسي.

وكانت هذه النخب التي أنتجت خارج آلة السلطة و الجيش تهدد بشكل أو بآخر السلطة والنظام القائم وتطرح شعار إعادة تشكيل الدولة.

ولقد تعامل النظام السياسي الجزائري مع هذا الواقع السياسي المشحون بنوعين من التعامل، أي أن النظام السياسي كانت لديه إستراتيجية في التعامل والتعاطي مع هذه المدخلات (*INPUT*) بحسب تعبير "دافيد استون" (*DAVID EASTON*) وتمثلت هذه الإستراتيجية فيما يلي:

إشراك بعض النخب السياسية التي كان لها استعداد وقابلية للتعامل مع النظام بطبيعته الموجودة. وهي النخب (الأحزاب) التي اعتمدت على محاولة افتكاك المناصب السياسية والمشاركة في السلطة دون طرح فكرة البدائل للنظام السياسي القائم.

وبالاعتماد على مشاركة هذه النخب في الحكم كان هناك رفض تام وصلب لأي تنازل عن الحكم للأحزاب الأخرى بكل الأشكال السياسية والعسكرية.

أفرزت هذه المدخلات على المشهد السياسي معطيات جديدة "مخرجات" يمكن تلخيصها في عنصرين:

1- محافظة النظام السياسي على سلطته وترسيخها عن طريق تنظيم الانتخابات الرئاسية سنة 1995، ثم تعديل الدستور سنة 1996 وبعدها الانتخابات التشريعية لسنة 1997 والانتخابات الرئاسية لسنة 1999 عن طريق تدعيم النظام السياسي بكل أشكال الدعم والتفافه حول مرشح واحد.و توالت بعد ذلك عملية ترسيخ النظام السياسي في حلته الجديدة من خلال الانتخابات المحلية والتشريعية سنة 2002 وأخيرا الانتخابات الرئاسية سنة 2004.

2- شبه التنازل عن السلطة المحلية (المجالس المنتخبة) لمختلف النخب السياسية الممثلة في الأحزاب السياسية لضمان ولائها.

إن العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي (بروز السياسي) تتوقف على نوع الانتقاء السياسي المحلي، فانطلاقا من القاعدة تتكون جماعة سياسة تدرجيا

تشمل محترفين في السياسة (الفئة المسيرة) والتي سوف تحاول البقاء في السلطة وإعادة إنتاج نفسها كطبقة، لأن السياسة تصبح منبع وجوهر امتيازهم ومكانتهم.

بطبيعة الحال ومن المسلم به أنه لا الفاعلين ولا الأنساق التي يشكلونها هم مستقلون عن المجتمع الذي بدوره مطبوع بثقافة سياسية معينة التي يستمد من خلالها قيم الشرعية (***Les Valeurs De Légitimations***).

إن مسألة درجة استقلالية النسق السياسي ومكوناته عن المجتمع بصفة عامة هي مسألة جد معقدة فمن ناحية نجد أن جذور كل نسق سياسي موجودة بشكل عميق في المجتمع، ومن ناحية أخرى فإن قوى النسق السياسي لا تكون في حالة تنافس إلا إذا كانت بصدد إعادة إنتاج أيديولوجية المجتمع التي من خلالها، يتم الفوز والإقصاء[1].

كما أن كل مرحلة أو فترة تاريخية تتميز بمبادئ أو منظومة خاصة للشرعية السياسية التي تجدها موجودة أو بصدد التشكل ويستعملها الأفراد لتبرير الصراع والتنافس على السلطة.و بالتالي فإن البروز أو الصعود السياسي يرافقه مسار للشرعنة ،هذا الأخير يعكس طريقة نموذجية لممارسة السياسة.

ثانيا: الصعود السياسي المحلي ومسارات الشرعنة المرافقة له

انطلاقا من أن الوصول إلى المناصب السياسية تأتي من خلال الانتخابات التي تعتبر الشرعية الأكثر نموذجية لممارسة السلطة[2] فإن المنافسة السياسية تأخذ شكل صراع تنافسي بين مختلف الأحزاب السياسية حول أصوات المنتخبين وانطلاقا من أن الأحزاب السياسية هي مؤسسات جماعية فإن اكتساب حق المنافسة على أصوات الناخبين يسبقه اكتساب حق المنافسة باسم الحزب أي التنافس على أصوات أعضاء المجموعة التي يتشكل منها الحزب وهي ما اصطلحنا عليه بالمنافسة الداخلية.[3]

ينتج عن هذا التحليل أن الانتخابات السياسية (المنافسة على مناصب السلطة السياسية) ليس كما هي محددة بالنصوص القانونية بل كما يتم فعليا تحسم بين فاعلين أساسيين اثنين وهما:

أ- المسؤولون السياسيون في الحزب أشخاص أو هيئات.

ب- المترشحون.

([1])ADDI (L). **L'impasse du populisme**. Edition ENAL, Alger, 1990. P86.

([2]) WEBER (M). **Le savant et le politique**. Edition ENAL, Alger, 1991. P59

([3]) ADDI (L). **L'Algérie et la démocratie**. Opcit. P05

1) الصعود السياسي (المنافسة الداخلية)

إن حسم حظوظ الوصول إلى مناصب السلطة السياسية يتم من خلال المنافسة السياسية الداخلية ويتم ذلك في المناسبات السياسية المختلفة من المؤتمرات والنشاطات الحزبية حيث تتم عملية استقطاب مزدوج يتمثل الأول في استقطاب مترشحين يتم تعيينهم لمواجهة ومجابهة مترشحين الأحزاب الآخرين في الانتخابات وهنا نحن أمام نموذج وطريقة خاصة للصعود السياسي المبني على "المراودة السياسي" ومن جهة أخرى يقوم أفراد باستقطاب الحزب من خلال تسويق مهاراتهم ومكتسباتهم السياسية من أجل إقناعه بصلاحية وأهلية الترشح باسمه لمواجهة الاستحقاقات السياسية. وهنا نحن أمام نموذج وطريقة أخرى للصعود السياسي المبني على "الإرادية السياسية" وهذا يعني أن فئة الناخبين (المواطنون) ليس لها دور حاسم في عملية الانتقاء والصعود السياسي وحتى دورها السلبي بحسب تعبير " **ماكس فير**" المتمثل في التصويت بمناسبة الاقتراع **العام ليس هو الأساس لأن التصويت يحسم من خلال مؤسسات الحزب ووسائل** التعبئة حيث أن كل حزب لديه مجموعة من الأجهزة التابعة له التي تعمل على إيصال المترشحين إلى السلطة.

وسوف نشير إلى ثلاثة مقاطع من إجابة المبحوثين يمثلون أحزاب مختلفة حول المنافسة الداخلية باعتبارها المرحلة الأساسية في سيرورة السعي. وراء الحصول على السلطة، كم توضح لنا أن هناك ثلاث عوامل أساسية تحسم المنافسة السياسية الداخلية وهي أولا: شبكة العلاقات الاجتماعية، التي يبنيها ويوظفها كل منافس والعامل الثاني هو: الدعم السياسي أما العامل الثالث فيتمثل في التجارب الشخصية.

وسوف نعرض المقاطع التي توضح كل عامل على حدى.

دور شبكة العلاقات الاجتماعية في حسم المنافسة الداخلية

إن علاقة الفرد بالعالم الاجتماعي الذي ينتمي إليه ويعيش فيه يلعب دورا أساسيا في حسم نتائج اللعبة السياسية الداخلية فهي تترجم الانتقال من الفعل الفردي أو العمل الفردي إلى الفعل الجماعي ويتم هذا الانتقال من خلال تحريك واستثمار المترشح لجميع علاقاته التي اكتسبها خارج المؤسسة الحزبية والعلاقات

التي نشأت بفعل انتمائه للمؤسسة الحزبية " إنه من خلال وداخل هذه الشبكات العلائقية تظهر النفسية العاطفية للأفراد"[1].

إن الفرد المتطلع للسلطة يجب أن يظهر أنه يحضى بالقبول من طرف جماعات مختلفة داخل المؤسسة الحزبية وخارجها وهذا يتطلب منه أن يتميز بشخصية خاصة يجب أن يكون مخدام ومطيع كما يجب أن يفضل ويعطي أولوية لمصالح شبكة الدعم وعدم الالتزام بالمبادئ والقيم إلا من الناحية الشكلية.

سمحت لنا مختلف قراءات وتحليل خطابات المبحوثين باستنتاج أساسي وهو انه ليس هناك نموذج واحد لشبكة العلاقات. إن عناصر الايجابات تشير إلى أن شبكة العلاقات هي مظاهر لنظام من العلاقات الإستراتيجية نوعا ما خفية وغير رسمية للتبادل الآني بين المترشح قبل وبعد ترشحه مع أفراد لديهم سلطة ومكانة سياسية وإدارية وعسكرية. وهو أي نظام العلاقات ذو طبيعة تراكمية يعني قابل للتوسع والتمدد والتبديل. وهو يشكل تعويض للأفراد الذين لا يملكون بعض المتطلبات الأساسية التي يمكن أن تحسم مسألة الترشح مثل المستوى التعليمي والتجذر الاجتماعي والجغرافي والكفاءة كما يشكل من ناحية أخرى إضافة للذين يتمتعون بقاعدة تأهيل.

وبهذا تلعب شبكة العلاقات دور الرابط أو الوسيط بين المجتمع المدني والعالم السياسي والإداري ويربط بطريقة عمودية وأفقية مختلف مستويات وأجهزة السلطة.

لقد سمحت لنا قراءتنا النظرية م مقارنتها مع خطابات المبحوثين من إمكانية لاستنتاج نوعين منأساسين من لشبكة العلاقات التي يبنيها ويستثمرها ويوظفها المترشحمن أجل حسم مسألة الترشح.

النوع الأول وهو شبكة العلاقات ذات الطابع العائلي أي شبكة مبنية أساسا على قرابة الدم والنسب.

وهذه المقاطع توضح هذا النوع من شبكة العلاقات.

"قبل أن تكون مترشح أو عضو في المجالس المنتخبة، فأنت إنسان تنتمي أولا إلى أسرة وعائلة وتنتمي إلى حي أو قرية، فلما تريد القيام بأي مشروع كان سوف تطلب من هؤلاء مساعدتك وفي بعض الأحيان لا تطلب منهم بل يقومون بمساعدتك

([1])MEDHAR (S). **L'échec des systèmes politiques en Algérie**. ed chihab, Alger, 1999. p 61.

تلقائيا، بناء على العلاقة التي تربطك بهم هذا بالنسبة لأي مشروع، فما بالك بالعمل السياسي".

"لا يمكن أن ينجح الإنسان في العمل الجماعي إذا لم تكن لديه تزكية من طرف مجموعة معينة والبداية تكون كما سبق وأن قلنا من الأقرباء والعائلة والأصدقاء. فكل واحد من هؤلاء بعد أن تقتنع أصدقائك سوف يعمل على تزكيتك كل من يتصور أن له علاقة أو يمكن أن يساعدك في إنجاز أهدافك وتحقيق طموحك وتدخل هذه العملية في إطار التعاون على البر والتقوى".

تشير مختلف المقاطع إلى مسألتين جوهريتين وهي أهمية العائلة بالمفهوم الخلدوني (النسب) في حياة الأفراد بالاعتبار ها تنظيم وقاعدة استناد لأي مشروع سياسي فهي بمثابة الضمان والمؤهل الأول هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تبرز هذه المقاطع أهمية العلاقات الأولية التي ينشأها الفرد من خلال مختلف أدواره ووظائفه الاجتماعية وخاصة تلك المرتبطة بالتنشأة الاجتماعية (جماعة الرفاق).

النوع الثاني وهو شبكة العلاقات ذات الطابع الاجتماعي. أي التي تتعدى الانتماء العائلي المبني على قرابة الدم والنسب إلى مختلف الانتماءات الأخرى، المهنية والنقابية والسياسية . وهذا النوع من العلاقات هو الأكثر تعقيدا ويتميز بميزاتين وهما:

- ارتباطه بمصالح ظرفية.
- مبني على تحالفات ظرفية.

و هذه مجموعة من المقاطع توضح هذا النوع من العلاقات

"مهنة التعليم تكسبك نوع من الاحترام والدخول في العلاقات مع الزملاء وتقاسم الاهتمام والمشاكل المرتبطة بالمهنة، وخاصة إذا كان معروف عنك الدفاع عن مصالح الأساتذة وتطالب بإصلاح التسيير سواء من خلال العمل النقابي أو في لجان العمل البيداغوجي على مستوى المديرية وهذا يسمح لك من تشكيل دعم ومساندة".

"أنت تعرف أن أي إنسان من خلال ممارسته لمهنته يدخل في علاقات ويبحث عن تحقيق مصالح وتربطه بمجموعة من الزملاء الذين يتبادلون نفس المصالح ونفس الأفكار والمشاكل وهذه العلاقات تتقوى وتأخذ شكل منظم من خلال العمل والتحرك الجماعي في إطار نقابات أو جمعيات أو نوادي أو لجان الحي وبعدها يحاول الإنسان أن

يربط هذه التنظيمات بالحزب الذي ينتمي إليه، وبالتالي سوف تتشكل أرضية قوية للوصول إلى السلطة، حين يقرر التصدي للانتخابات".

«On peut dire qu'un politicien doit utiliser toutes ces relations qui peuvent lui servir pour se situer dans la compétition politique ».

شبكة الدعم السياسي:

يعتبر الدعم السياسي أحد العوامل إن لم نقل أهم عامل في حسم المنافسة السياسية الداخلية فهو بمثابة (*LE PARAINAGE*) من طرف عناصر أو مجموعات فاعلة داخل الحزب.

تربط خطابات المبحوثين النجاح في الترشيح ضمن قائمة الحزب وفي المراتب الأولى بناء شبكة الدعم السياسي. سبق وأن أشرنا في الفصل الرابع الجانب النظري أن النظام الانتخاب الجزائري المتمثل في الاقتراع النسبي المباشر على أساس القائمة المغلقة يفترض ترتيب المترشحين حسب عدد المقاعد المتنافس عليها في المجلس ترتيبا تنازليا حسب الاستحقاق بمعنى أن المترشح الموضوع في أول القائمة هو الذي ينجح في الانتخابات في حال حصول قائمة الحزب على عدد أصوات تأهلها إلى اكتساب منصب واحد ثم الثاني في حال حصول على مقعدين ولا يجوز تغيير الترتيب وبمعنى أدق أن يفوز المترشح في الموضوع في الترتيب رقم 05 وبدلا عن المترشح الموضوع في الترتيب رقم 03 في حين أن الحزب لم يحصل إلا عل عدد الأصوات تأهله لاكتساب ثلاث مترشحين وهذا ما يجعل من المنافسة الداخلية المرحلة الحاسمة ويعطيها طابع خاص وهي أيضا منافسة مزدوجة ، منافسة للحصول على تزكية الحزب وأعضائه وهيئاته للترشح باسم الحزب، ثم التنافس على المراتب الأولى التي يكون لأصحابها الحظ الوافر على الفوز نظرا لنظام الاقتراع المعمول به.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف أي ضمان الترشح وفي المراتب الأولى في القائمة يستعمل كل مترشح منافس شبكة دعم سياسي للوصول إلى تحقيق هدفه والفوز بالمراتب الأولى في قائمة الحزب. اتضح لنا من خلال مقارنة وتحليل خطابات المبحوثين حول هذه المرحلة أن هناك نوعين من شبكات الدعم السياسي التي يلجأ لها كل مترشح حسب ضرورة وظروف حزبه وهيئته وهما:

- شبكة دعم سياسي محلي

- شبكة دعم سياسي وطني

و لا يعني أبدا أن وجود الأولى يلغي الثانية بل على العكس هناك حالات أين يستعمل المترشحين الاثنين معا.

إن عملية الترشح والانتقاء الداخلي تمر بعدة قنوات قبل المصادقة عليها من طرف القيادة المركزية، هذه القنوات هي الهياكل والبنى التنظيمية المحلية لكل حزب حيث يتم الترشح داخل الحزب، ثم يتم اختيار من طرف أعضاء وهيئات الحزب على المستوى المحلي ثم ترفع القائمة إلى القيادة المركزية للمصادقة عليها .والمقاطع الآتية توضح هده المسألة:

"صحيح أن في البداية يظهر الأمر بالنسبة لأي إنسان لديه رغبة في الترشح أن يحظى بتزكية وقبول إطارات الحزب للترشح باسم الحزب، ولكن المسألة ليست بهذه البساطة فإنه بحسب النظام الانتخابي المعمول به في الجزائر فإن المسألة الأكثر أهمية هي التموقع في القائمة الانتخابية، وهنا يمكن أن نتحدث على التنافس ما بين الإخوان حيث أن حظوظ الفوز والدخول إلى المجالس مرتبط بالمراتب الأولى في القائمة وأهمها الانتخابات المحلية للمراتب الخمسة الأولى".

"إن مسألة الانتخابات معقدة، فلا يكفي أن تكون ضمن القائمة وإنما أين أنت موجود في هذه القائمة. فالفوز بالمقاعد في المجلس مرتبط بالترتيب في القائمة كما ينص عليه قانون الانتخاب المتبنى في الجزائر المتمثل في الاقتراع الشعبي".

" Pour assurer l'accès à l'APW et gagner les élections il faut lutter au sein du parti pendant. L'élaboration de la liste des candidats pour décrocher les premières positions et les trois premières surtout ».

2- 1 دور شبكة الدعم السياسي المحلية في حسم الترشح

يظهر دور هذه الشبكة في حسم عملية الانتقاء الداخلي والفوز بالترشح ضمن القائمة وفي المراتب الأولى في الأحزاب التي تتميز بنوع التنظيم الهرمي، الذي يعتمد على هيكلة معينة تتمثل في إنشاء بالإضافة إلى البنى التسييرية المركزية المكتب السياسي والمجلس السياسي الوطنية وجود هيئات محلية تتمثل في المكاتب الولائية والبلدية واللجان الفرعية وغير ذلك من التنظيمات المحلية التي تصل إلى حد الخلية الحزبية.

تجسد هذه الهيكلة بصفة عامة شعارا عاما يتبناه كل الأحزاب السياسية وهي اللامركزية بمعنى فتح المجال للمشاركة الشعبية من خلال الهياكل القاعدية للحزب وصولا إلى قمة الهرم وبهذا الشكل يطمح مسؤولي الحزب إلى ضمان أكبر قدر ممكن من الولاء وضمان نوع من الدعم الجماهيري للحزب ومترشحيه.

تظهر أهمية ودور هذه الشبكة عند المترشحين الذين لديهم رصيد نضالي في الحزب وداخل الهيئات المحلية وفي إطار عملية التعبئة الجماهيرية حيث تتشكل من خلال ذلك نواة صلبة لشبكة دعم سياسي محلية يصعب تجاوزها في عملية الترشح واختيار المترشحين:

- ".. كما سبق وأن أشرت أنني متواجدة في الساحة من خلال العمل الخيري والتربوي والنشاط النسوي وأنا في الحركة منذ تأسيس أنا ومجموعة من القيادات والآخوات بالتالي لديا تواجد محلي كبير في كل مناطق الولاية بالتالي لما طرحت قضية الترشح وكان من الضروري التصدي للعمل السياسي المباشر كانت العملية تعتمد بالأساس على هذه الروابط والعلاقات الممتدة في الحركة عبر المكاتب البلدية للجمعية والهيئة التنفيذية على مستوى الولاية ولم أكن في حاجة إلى التدخل القيادات العليا رغم أنني كنت على علاقة مباشرة مع رئيس الحركة الشيخ نحناح إلا أنني لا أستعمل هذه العلاقات لعدة أسباب أهمها لأني كنت أريد أن أقيس حجمي في الحركة على المستوى المحلي بعد كل هذا العمل والتواجد في الساحة المحلية".

2 دور شبكة الدعم السياسي الوطنية في حسم الترشح:

بالرغم من حرص جميع المترشحين على إبراز صورة الديمقراطية في العمل الحزبي، وأن الترشح والانتقاء يمر أو يجري في إطار عملية ديمقراطية تتسم بالشفافية والحرية من خلال مرور عملية الانتقاء والمنافسة الداخلية بالأطر التنظيمية الحزبية، إلا أن هناك تصريح بأن ليس بالضرورة أن يكون كل المرشحون مدعمون بشبكة دعم محلية وإنما هناك شبكة أخرى ذات بعد وطني تصل إلى غاية تدخل رئيس الحزب باعتباره صاحب القرار الأخير في الترشيحات، كما تشمل أيضا العلاقات مع المنتخبين الوطنيين النواب الوطنيون والأعضاء في المجلس السياسي الوطني إلى غير ذلك من الهيئات الوطنية التي لها ثقل ووزن والكلمة الأخيرة في حسم مسألة الترشيحات والمنافسة الداخلية. وهذه المقاطع تبرز لنا حقيقة هذه الصورة .

".. كانت هناك منافسة داخل الحزب مع مترشحين آخرين ومع أطراف داخل الحزب وكانوا أغلبهم شباب ولكن حسمت مسألة ترشحي والموقع في القائمة بعد تدخل رئيس الحركة بصفة مباشرة أعني الشيخ جاب الله هو الذي حسم مسألة الترشحات وبخاصة ترشحي لأني كانت لدي علاقة مباشرة معه".

".. في الحق ما سبتش صعوبات بزاف في الترشح مام كيكنا أن وجدو في القوائم كانوا كاينين منافسين ولكن التاريخ أتاعي في الحزب خلا المسألة سهلا أنايا يعرفوني في العاصمة كرئيسة الحزب وقيادة أخرى أنا من مؤسسي الحزب في البليدة بالتالي حتى المنخرطين كيشافو قيادات الحزب الوطنية مساندين كان أبلجي عليهم يمشيو معايا".

3- **الملكة الاجتماعية**

بالإضافة إلى دور كل من شبكة العلاقات الاجتماعية وكذا شبكة الدعم السياسي في حسم التنافس بين المترشحين في إطار عملية التنافس الداخلي من أجل الفوز بأحقية الترشح باسم الحزب هناك عامل ثالث ومهم جدا والمتمثل في الملكة الاجتماعية للمتنافسين" فقد سبق وأن أشرنا إلى أن حضوض الفوز في المنافسة الداخلية تخضع لعملية استقطاب مزدوج من طرف الحزب ومن طرف المترشح في نفس الوقت.

إن عملية استقطاب المترشح للحزب تنبني أساسا على إبراز جوانب خاصة به يسوقها للحزب من أجل إثبات جدارته وأهليته للتنافس وتتمثل هذه الجوانب الخاصة في "الملكة الاجتماعية" (*L'HABITUS SOCIAL*) التي يتميز بها المترشح ويميز بها بين كل المترشحين أو المنافسين.

يحتل مفهوم "الملكة الاجتماعية" مكانة كبيرة في الدراسات السوسيولوجية وخاصة تلك التي تعتمد على الآلة المفاهيمية لعالم الاجتماع الفرنسي "**بيار بوردو**" (*PIERRE BOUDIEU*).

تنبنى الفكرة الأساسية على أن العنصر الاجتماعي (*L'AGENT SOCIAL*) لا يخضع بشكل كلي إلى حتمية اجتماعية وليس لديه فكرة ذاتية للفعل في الواقع الذي يعيش فيه ويواجهه. يعرف "**بيار بوردو**" "الملكة الاجتماعية" بأنها "نظام من الاستعدادات المكتسبة من التعلم الضمني أو الصريح والتي تشتغل كنظام من المخططات الإدراكية والجسمانية.

يتضح من التعريف أن هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها مفهوم الملكة الاجتماعية ولا يمكن إدراك البعد والقيمة العلمية والبحثية لهذا المفهوم من دون إدراك لهذه الخصائص وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

- الخاصية الأولى "الملكة الاجتماعية" كمفهوم سوسيولوجي هو أنها مجموعة من الاستعدادات أي مجموعة من الميولات والأحاسيس ونمط من التفكير المستبطنة والمزدوجة بطريقة أكثر ما تكون غير واعية من طرف كل فرد انطلاقا من الشروط الموضوعية الموجود فيها.

ثاني هذه الخصائص هو أن هذه الاستعدادات هي مستديمة وهذا يعني أنها متجذرة في كل شخص من هنا فهي تسعى لمقاومة أي تغيير وهذا يتشكل نوع من الاستمرارية في حياة أي فرد.

الخاصية الثالثة للملكة الاجتماعية هي إمكانية تغيير موضعها لأن هذه الاستعدادات المكتسبة من خلال بعض التجارب العائلية لديها آثار على مجالات للتجارب الأخرى مهنية مثلا تتمثل هذه الخاصية العنصر الأولي لوحدة الإنسان.

أما الخاصية الأخيرة وهي أساسية وهي أن الملكات الاجتماعية الفردية هي منفردة.

من خلال تحليل ومقارنة خطابات المبحوثين بالإطار النظري يمكن أن نقول أن هناك من يوظف ويركز على الملكة الاجتماعية الأولية وهناك من يوظف ويركز أثناء منافسته على الملكة الاجتماعية الاحترافية دون أن يعني ذلك عدم توظيف البعض للاثنين معا.

ثانيا: مسارات الشرعنة السياسية

إن كل صعود سياسي يرافقه مسار للشرعنة

لقد سبق وأن أشرنا إلى أنه هناك طريقتين نموذجيتين للصعود السياسي أي الوصول إلى مناصب السلطة السياسية، يعبر كل مسار عن ثقافة سياسية خاصة،ويعكس طريقة نموذجية لممارسة السياسة،و المتمثلتين فيما يأتي:

1- الإرادية السياسية (*LE VOLONTARISME POLITIQUE*) والذي يعني لغة طلب الشيء. واصطلاحا فهو مذهب يرد كل وجود إلى الإيرادات الإنسانية ويرى أن لها التأثير الأول والحاسم في تحديد مجرى التغير الاجتماعي[1].

(1) يوسف محمد رضا. **الكامل الكبير قاموس اللغة الفرنسية**. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1999. ص1402.

ونقصد في بحثنا بالإرادية السياسية طريقة للصعود السياسي تعتمد على الرغبة والاستعداد والاندفاع الشخصي لفرد ما وتحمسه للعمل السياسي وترجمة ذلك إلى هدف وتكريس وقته ووسائله من أجل تحقيق ذلك الهدف.

2- المراودة السياسية (*SOLICITARISME POLITIQUE*) ونقصد بها طريقة للصعود السياسي تعتمد على الطلب الاجتماعي لفرد ما لممارسة السياسة بناءا على يمتلكه من خصائص شخصية واجتماعية تجعله مؤهلا في نظر الآخرين لحسم المنافسة السياسية.

بالنسبة للطريقة الأولى وهي ممارسة السياسة بإرادة فردية فإن الشرعنة السياسية تعتمد على الحركية السياسية التي تتحول إلى رأسمال سياسي.

وأما فيما يخص الطريقة الثانية وهي الوصول إلى السلطة بناء على "الطلب" فإن الشرعنة السياسية تتأسس على الاحترام الاجتماعي (*la respectabilité sociale*) التي تتأسس على الوجاهة والمكانة الاجتماعية والتي تتحول إلى رأسمال سياسي.

أ- الشرعنة على أساس الإرادية السياسية

انطلاقا من أن النشاط السياسي هو مجموع الجهود التي نبذلها من أجل المشاركة في السلطة أو التأثير في توزيع هذه السلطة فإن كل حزب سياسي يتميز من الداخل عن طريق درجة نشاط أعضائه وطبيعة هذه السلطة فإن كل حزب سياسي يتميز من الداحخل عم طريق هذا النشاط والمقصود بالنشاط بصفة عامة المشاركة الشخصية لعضو في الحزب في انجاز أهدافه من خلال المشاركة في النشاطات الجماعية التي توصل إلى تحقيق تلك الأهداف يعتمد هذا النموذج للصعود السياسي أساسا على الحركة والنشاط المستمر في كل ما لديه علاقة بالشأن العام سواء تعلق الأمر بالنشاط الحزبي أو الحركة الجمعوية أو العمل النقابي ومن خلال الخطابات المنتخبة من طرف المبحوثين ومقاطعتها مع الإطار النظري يمكن أن نقول أن هناك معيارين أساسيين لتحديد هذا النموذج من الصعود السياسي وهما:

أولا: معيار الدوافع

وتتمثل في العناصر الآتية:

- ارتباط العضو بتنظيمه الحزبي وإيديولوجيته
- إرادة في تحقيق البرنامج المرتبط لهذه الأيديولوجية.

المعيار الثاني:

ويتمثل في العناصر الآتية:

- حجم المهام التي يقوم بها الفرد في تنظيمه الحزبي.
- المشاركة في اتخاذ القرارات على مستوى الهيئات الحزبية.
- الحجم الزمني المخصص للعمل الحزبي.

وبعد تحليل لمجمل خطابات المبحوثين استطعنا أن نستخلص العناصر الأساسية لفهم أسس ومرتكزات الصعود السياسي المبني أساسا على الغرادية السياسية ويمكن تجميع هذه العناصر في عنوانين أساسيين وهما:

- النضال السياسي.
- النشاط الاجتماعي

وتشكل هذه المرتكزات تعويض للعوائق المرتبطة بدونية المكانة الاجتماعية للمتطلع إلى السلطة وبالأخص تعويض على العاتق المرتبط بعدم التجذر الاجتماعي للمتطلع إلى السلطة.

1- **النضال السياسي**

"لا يكفي أن تكون لديك الرغبة في السياسة ولكن يجب أن تتحول هذه الرغبة إلى هدف وإلى طموح يجب أن تعمل على تحقيقه.

إن النشاط النضالي يختلف من حيث الحجم ونوعية هذا النضال، فكر هذا .... إلى درجة يفقد فيها الإنسان شهية الأكل والشرب وفي حالات أخرى نجد أن المناضل يتصرف بشكل سطحي ويعتمد على حركات محسوسة ونوعية والمناضل هو ذلك الشخص الذي يعطي للسياسة الجزء الأكبر من حياته وأوقاته ويكون النضال على حساب رفاهيته وكل ما يمكنان يشغله من وقت عمله بالنسبة للمناضل فإن السياسة هي مهنته الثانية ولكن هي بمثابة اهتمامه الأول".

تابع للمقطع الأول: وفي الحقيقة لكي أشرح لكم أكثر يجب أن أقول لكم أن وجودي في المجلس ليس ناتج من فراغ أو أنه صدفة ولكن كان نتيجة عمل متواصل ونضال دؤوب في الجبهة وخارجها وفي مختلف الهيئات فلقد سبق وقلت لكم في البداية أنني عضو ناشط في الجبهة وأن مسألة الترشح والتواجد في السلطة جاء نتيجة نضال البداية كانت مرتبطة بامتهان وظيفة الأستاذ وفي نفس الفترة مارست مهنة المراسل

الصحفي وكان لها الأثر في الوعي في القضايا السياسية التي تحتاج إلى الاهتمام والمتابعة ومن خلال هاذين التجربتين دخلت في ميدان العمل النقابي وأصبحت بعد فترة الأمين الولائي لنقابة قطاع التربية تحت لواء الإتحاد العام للعمال الجزائريين وتزامن ذلك مع نشاطي في الحزب حيث كان من الضروري العمل والنضال من أجل إعادة تحسين صورة الحزب عند الجمهور حيث أن الجبهة عاشت بعض المراحل بعد الانتفاضة المفبركة في 05 أكتوبر 1985 مراحل صعبة جدا حتى صار الإنسان لما يتكلم عن الجبهة يوسم بأنه الحزب الديكتاتوري الذي تصبب في أزمات في الجزائر.

ولذلك كان من الضروري العمل من أجل تغيير هذه الفكرة في وسط الشباب والشعب بصفة عامة.

يبرز هذا المقطع فكرة جوهرية أخرى وحقيقة سيسولوجية وهي علاقة ودور النشاط المهني بالوعي والنشاط السياسي والحزبي فالكثير من التجارب السياسية يكون أساسها ومنطلقها التجربة المهنية وبالضبط طبيعة المهنة.

2- **النشاط الاجتماعي كأساس للإرادية السياسية**

إن هذه الفكرة في الواقع تشكل مدخل أساسي لفهم الممارسات والسلوك الاجتماعي المبني أساسا على ضرورة تنمية الشعور والانتماء المبني على فكرة المواطنة والمجتمع المدني والسلوك الحضاري أو المدني.

إن هذه الممارسات مرتبطة بصفة عامة بنموذج سلوكي يعتبر ضروري للديمقراطية وهو " المواطن الصالح" وهو ذلك الفرد الذي يهتم بالشأن العام في المجتمع وأن يكون لديه موقف ورأي حول ما يجري من مشاريع ومناقشات، والذي يلعب دورا إيجابيا ويشارك في حركة المجتمع وخاصة المدني منه وهو ذلك المواطن المنخرط والملتزم للدفاع على قضية ذات مصلحة عامة والمتجاوز لفكرة المصالح الخاصة.

تندرج هذه الممارسات تحت مفهوم الفعل الجماعي التي تعني سوسيولوجيا النشاطات التي من خلالها تبحث مجموعة معينة العمل على تغيير أو تحوير النظام الاجتماعي وإلى نشر المطالب التي تتبناها[1].

و من خلال تحليل خطابات المبحوثين اتضح لنا أن النموذج المثالي لهذه الفكرة والممارسات هي الحركة الجمعوية لما تمثله من مجال أو فضاء اجتماعي للتعبير على

(1)ETIENNE (J) et Autres. **Dictionnaire de sociologie**. Edt HAATIER. Paris, 1997. P12.

مختلف التطلعات والمطالب المرتبطة بمكونات النظام الاجتماعي لتغيير النشاط الاجتماعي عن طريق الحركة الجمعوية فعلا إراديا في بناء المواطنة والتي تسند أساسا على العمل التطوعي وتعني بذلك القيام بأنشطة أعمال تندرج في إطار منظم.

تأخذ المشاركة الجمعوية عدة مستويات وأشمال متنوعة من العضو إلى المتعاطف فالمتطوع الظرفي إلى المتطوع الملتزم والدائم من أجل قضية أو هدف ما.

- تعتبر الحركة الجمعوية نشاط شبه سياسي يدور في فلك المؤسسات الحزبية وهو بهذا الشكل يعتبر شريك في أثناء الانتخابات.

إن الجمعية في نظرنا هي مجال اجتماعي أين يمكن للفرد اكتساب قدرات ومهارات من أجل نشر والمشاركة في إطار الاهتمام بالشأن العام.

وهي مجال خصب لنشأة شبكة من العلاقات العمودية والأفقية، فهي حلقة وصل بين الإدارة والنسق السياسي والمجتمع المدني من جهة ومن جهة أخرى فهي تسمح للأفراد بتسويق مهاراتهم وقدراتهم في مختلف أجهزة النسق السياسي.

هذه الحركة الجمعوية تأخذ معناها لما تتحول إلى رمز من خلال فكرة المواطنة والمشاركة في الحياة الاجتماعية ونبني مختلف اهتمامات ومشاكل هذه الجناعة التي تنتمي إليها.

وسوف نعرض لمقطعين لتوضيح علاقة الصعود السياسي بالنشاط الاجتماعي في الحركة الجمعوية بمختلف أشكالها وطبيعتها.

"بالتوازي مع النضال والنشاط الحزبي كان لدي نشاط مستمر ومكثف في مختلف الجمعيات حيث لا يخفى عليكم أن العمل الجمعوي يمثل أهمية كبيرة لأي رجل سياسي لأن الجمعيات سواء ثقافية أو رياضية تعرف إقبال كبير من الشباب الذي ربما ليس لديه أي علاقة بالسياسة والأحزاب وهم الأغلبية لذلك توجهه للعمل في إطار الجمعيات منذ البداية وأن أجمع حولي بعض الجمعيات.

.. فمن خلال عملي كمراسل صحفي توطدت علاقتي بعدد كبير من الجمعيات ولما حانت وقت الترشيحات وخلال الحملة الانتخابية اتصل بي الكثير منهم ودعوني ونشطت لقاءات معهم ومع منخرطيهم وقدموا لي يد المساعدة وكانت بالنسبة لي قاعدة شعبية لا يستهان بها".

"لا يكفي أن تكون موجود داخل الحزب لأن هناك حقيقة مرة في الحياة السياسية في الجزائر وهي أن الشعب فقد الثقة في الأحزاب واتجه نحو الجمعيات فعلينا أن جذب هذه الجمعيات وإقناعها لضرورة العمل على مساندة الأحزاب التي لديها برامج سياسية حقيقية.

يظهر كل من المقطعين أن الحركة الجمعوية هي نشاط شبه سياسي موجود في المجتمع بالتوازي مع النشاط الحزبي بل في بعض الأحيان يمثل الخلفية والستار لأي نشاط سياسي وحزبي هذا من ناحية كما تمثل الحركة الجمعوية البديل على المستوى المجتمعي للحزب الذي يعاني في الجزائر من غياب التقاليد ونظرا لعدة عوامل أبرزها التوافق على الخطوط العامة للمشروع الاجتماعي الذي يجب التنافس والتداول على تحقيقه".

ب- الشرعنة على أساس المراودة السياسية

تعتمد المراودة السياسية على رأسمال اجتماعي أساسه الاحترام الاجتماعي الذي يأتي حسب المبحوثين من عاملين أساسيين وهما:

- المكانة الاجتماعية.
- الوجاهة والسمعة الاجتماعية.

يعرف الانتربولوجي "**رالف لينتون**" المكانة الاجتماعية باعتبارها "مجموع الحقوق والواجبات المرتبطة بالوضعية الاجتماعية" [1].

يعتبر مفهوم "المكانة الاجتماعية" إطار تحليلي يسمح بتوضيح وفهم العديد من الأسئلة المرتبطة بالبعد الديني أو الاقتصادي وكذا الأسئلة المرتبطة بالسلوك السياسي[2].

ويظهر من خلال بعض المقاطع أن الوجاهة والسمعة الاجتماعية" هي عامل مهم لحسم المنافسة السياسية المحلية وبالتالي الصعود السياسي ويوضح هذا المقطع الترابط المباشر عند بعض المبحوثين بين السلطة المحلية والوجاهة الاجتماعية.

« Je vous ai dit auparavant que le monde politique n'était pas une préoccupation principale au début. Je suis un homme connu dans ma ville et j'ai réussi dans mes études et après dans ma carrière professionnelle. J'ai émergé dans la

([1])ETIENNE (J) et Autres, Opcit. P272
([2])Ibid. p269.

profession libérale lorsque les gens sont venus me voir pour me proposer de faire une expérience et une carrière politique. Les gens du parti RND, j'ai hésité au début et je leur ai demandé pourquoi moi ?"

تابع للمقطع التاسع

"Je leur ai demandé pourquoi moi ? et c'est une question très importante pour moi et pour mon avenir politique dans le parti. Après une large discussion sur l'actualité politique et l'état où il se trouvait ce pays et les solutions de cette crise, on est arrivé à un point commun, la première des choses et le premier devoir c'est rendre l'espoir une jeune et à la population générale, comment ? c'est à travers l'émergence et d'une élite compétente intègre et plus que ça noble, comme par son histoire propre et que les gens lui font confiance et il s n'ont dit c'est pour ça qu'on est venu vous voir".

يمكن أن نستشف من هذا المقطع أن النائب يريد أن يثبت أن الحزب هو الذي استقطبه واستماله للدخول إلى العمل السياسي وخوذ الانتخابات لأنه يملك من الامتيازات ما يؤهله من أن يكون أحد الحلول لأزمة السياسية والتي تتمثل في نظر الحزب في غياب نخبة سياسية مؤهلة ونزيهة تتكون من أشخاص يتمتعون بقبول واستحسان اجتماعيا نظرا لما يملكونه من صفات.

تابع للمقطع التاسع

"La vérité, je n'étais pas inquiet du tout, lors des élections parce que je sais qui suis-je et qu'est ce que je vaux sur le plan social, ma famille est très connue à Boufarik, nous sommes enracinés du côté maternel et paternel, nous sommes des Cherfas, mes ancêtres sont des Marabout, vous comrenez ce que veut dire : Cherfa et Marabout ; c'est l'élite de la société. »

قال شكون هذا، قال هذاك وليد فلان، عمو فلان، خالو فلان.

ويظهر من خلال هذه المقاطع أن الوجاهة والسمعة الاجتماعية" مهم كسم المنافسة السياسية المحلية وبالتالي الصعود السياسي ويوضح هذا المقطع الترابط المباشر عند بعض المبحوثين بين السلطة المحلية والوجاهة الاجتماعية.

إن الوجاهة الاجتماعية تحمل أبعادا سوسيولوجية مهمة جدا للفهم ديناميكية المجتمعات المحلية حيث نجد ارتباط وثيق بين الوجاهة الاجتماعية والبنى التقليدية لتنظيم النشاط الاجتماعي على مستوى رقعة جغرافية محدودة.

سوسيولوجيا الوجيه هو ذلك الإنسان الذي يكتسب في مكان جغرافي معين شهرة تكسبه سلطة رمزية وتمنحه مكانة خاصة والوجيه أيضا هو شخصية تتميز بالانتماء الجغرافي العميق والممتد والمتجذر في هيئة معينة وهو شخصية محترمة في الوسط الاجتماعي الذي تتواجد فيه وتتأسس الوجاهة إضافة إلى ما سبق على السمو والرفعة الاجتماعية للوجيه مقارنة بالأفراد الآخرين.

الخاتمة

من خلال الدراسة النظرية والميدانية لسيرورة اجتماعية المتمثلة في مسارات الشرعنة السياسية الناتجة عن الصعود السياسي للنخبة المحلية فقد تجلت بعض الحقائق ذات الأهمية: تتمثل أولا في الاهتمام بالأنتربولوجيا السياسية للمجتمع الجزائري كمرحلة أولى لفهم تمثلات وتصورات السياسي على مستوى الفعل للاقتراب من سسيولوجيا تعكس الواقع الاجتماعي، والابتعاد عن التحليلات والدراسات الماكرو –سسيولوجية التي تعتمد على إشكاليات وفرضيات تتعدى وتتجاهل الفاعلين وتختصر الظاهرة السياسية في علاقة خطية وميكانيكية.

حاولنا من خلال الدراسة الميدانية إعادة بناء التجربة الفردية للصعود السياسي من أجل محاولة فهم مسارات الشرعنة السياسية التي تنتج عنه لدى النخبة على المستوى المحلي، انطلاقا من أن الشرعنة هي عملية بناء من خلال عناصر ذاتية لتبرير واقع موضوعي، وهي نتيجة تفاعل مجموعة عناصر غير متجانسة تجمع بين التصور والفعل.

لقد استعملنا للاقتراب من هذا الموضوع المقابلة كأداة للبحث لما لها من انسجام وتوافق وطبيعة البحوث الكيفية التي تهدف إلى إعادة بناء الواقع الاجتماعي من خلال اتقاء العناصر الأكثر دلالة وهي - أي الدراسة الكيفية- تسمح بالربط بين مستوى التصور والفعل من خلال التمثل الاجتماعي للظاهرة المدروسة.

لقد توصلنا أيضا إلى أن عملية الشرعنة السياسية تكشف عن موقع مختلف مكونات الحقل السياسي (الدولة، الحزب، الديمقراطية) باعتبارها الآلية التي تتم من خلالها المنافسة السياسية.

كما لاحظنا أن هناك أهمية كبيرة لمستوى التصور من خلال التمثل الاجتماعي للسلطة السياسية من اجل فهم الواقع الاجتماعي المصاحب لعملية الشرعنة. وهنا تبرز أهمية سسيولوجية السلطة كمدخل لفهم الصور الاجتماعية للسياسي الموجودة في المجتمع.

المراجع:

1- برهان غليون. **الدولة العربية الحديثة وأسباب غياب التكون التاريخي للأمة**. في مجلة العلوم الاجتماعية. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد 26. العدد 02. صيف 1998.

2- يوسف محمد رضا. **الكامل الكبير قاموس اللغة الفرنسية**. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1999.

3. ADDI Lahouari. **L'Algérie et la démocratie**. Edition la Découverte, Paris, 1995.
4. ADDI Lahouari. **L'impasse du populisme**. Edition ENAL, Alger, 1990.
5. BEN SAADA Mohamed Tahar. **Le régime politique algérien**. Ed ENAL Alger, 1992.
6. ETIENNE JEAN et AUTRES. **DICTIONNAIRE DE SOCIOLOGIE**. Edt HAATIER. Paris, 1997.
7. MEDHAR Sliman. **L'échec des systèmes politiques en Algérie**. Alger, ed chihab, 1999.
8. WEBER Max. **Le savant et le politique**. Edition ENAL, Alger, 1991.

التحصيل العلمي في الجامعة الجزائرية
ومعادلة الإرادة والإمكان
(رؤية نقدية)

أيت عيسى حسين

تمثل هذه المقاربة مساهمة سوسيوتربوية متواضعة في إثراء النقاش العلمي أمام عتبة إشكالية العجز عن تحقيق النوعية ضمن المنظومة التربوية الجزائرية عامة ومرحلة التعليم العالي منها خاصة ؛ إن الهدف الرئيسي من وراء هذا العرض يتمثل في بيان المفارقة الخطيرة بين كل من الشروط المعنوية . المادية المثالية أو النموذجية التي تحكم ظاهرة التحصيل العلمي والتفوق الدراسي من جهة والشروط المعنوية . المادية الواقعية التي يتم في إطارها وتحت تأثيرها الحاسم إنتاج التحصيل العلمي والتفوق الدراسي ضمن جامعاتنا، إنه الفرق بين ما يجب أن يكون . بالمفهوم العلمي لا الأخلاقي . وبين ما هو كائن، في ظل سنن وقوانين دقيقة تفرض حتمية حاسمة لا مجال معها لأي استثناء .

من أجل تحليل موضوعي ومبني بناءا متينا لهذه المفارقة، قمت بتقسيم هذا العرض إلى مبحثين متكاملين، أما الأول فيتناول موضوع التحصيل العلمي بحد ذاته، حيث اجتهدت في تقديم تعريف ناجع له بديلا عن التعريفات السائدة التي اعتبرتها شكلية وفاقدة للنجاعة المنهجية الضرورية بالنسبة لهذا التحليل على الأقل، وفيه أيضا تعيين لموقع التحصيل العلمي من مجموع المشكلات الكبرى للأنساق التعليمية، ومن خلال ذلك بيان مدى أهميته ثم عرض العوامل المؤثرة في جودته أو رداءته، وصولا إلى حوصلة هذه العوامل في شكل تركيبة عاملية أسميتها : معادلة الإرادة والإمكان ؛ وأما المبحث الثاني فيتناول موضوع أزمة التعليم العالي في الجزائر، وقد تم هذا التناول انطلاقا من تعريف مؤسسة الجامعة وتحديد مهامها ووظائفها الأساسية وكذا بيان أهميتها الوظيفية ومبررات ذلك، ثم الانتقال إلى بيان أزمة التعليم العالي في العالم وإسقاط معطياتها على الحالة الجزائرية، مدعمين هذا الطرح النظري بعرض واقعي وميداني لملامح أزمة الجامعة الجزائرية، ثم الانتقال إلى عرض أحد أبرز الحلول الضمنية المعتمدة في مواجهة هذه الأزمة، والمتمثل في الازدواجية، وهو ما يمثل بيت القصيد .

المبحث الأول : التحصيل العلمي ومعادلة الإرادة والإمكان :

التحصيل العلمي للمتعلم أو الطالب هو أهم محددات نتائجه المدرسية (ناجح / فاشل)، أي مصيره الدراسي وبالتالي الاجتماعي نسبيا ؛ وعليه فإن لهذا المتغير علاقة وطيدة بتكافؤ الفرص التعليمية، خاصة إذا أخذنا اعتبرنا أن عوامل هذا التحصيل تتجاوز الخصائص الفردية للمتعلم لتشمل هويته الاجتماعية، وكذا مميزات الإطار المدرسي .

1/ مفهوم التحصيل العلمي:

يقصد بالتحصيل العلمي اصطلاحا المعاني التالية على سبيل المثال:

أ/ " درجة تحقيق الأهداف المحددة، أو هو الفرق بين الأداء الحقيقي الملحوظ أو المقاس لدى تلميذ [أو طالب] معين والأداء المرغوب فيه أو المعيار المحدد قبليا؛ ويترجم التحصيل القيمة الكمية والكيفية للأداء في علاقته بمعايير يرتبط وضوحها بالمهام والأهداف المدروسة ". (عبد اللطيف الفاربي وآخرون ،1994 : ص 286)

ب/ مستوى النجاح لمجموعة أفراد بالمقارنة مع الأهداف الخاصة ببرامج التعليم المختلفة (لجوندر: 198، ص492)

ج/ "نوعية وكمية العمل المقدم من طرف فرد أو مجموعة أفراد في موقف تعليمي ما". (p492)

إذا وضعنا جانبا الإيحاءات الدلالية للفظ هذا المصطلح ضمن اللغات الأجنبية، واكتفينا بصيغته في اللغة العربية، فإن التحصيل العلمي يتسع ليشمل بعدين أساسيين ومتكاملتين هما ما نقصده من ورائه تحديدا ضمن هذا التحليل ؛ أما البعد الأول فيتعلق بسيرورة عملية التعلم في حد ذاتها والتي تصدق عليها عبارة التحصيل العلمي، على أساس أن التعلم هو تحصيل المعارف والمهارات، وتتراوح هذه العملية من العشوائية إلى المنهجية على مستوى الطريقة ومن اللامبالاة إلى الاهتمام على مستوى الإرادة ؛ وأما البعد الثاني فيتعلق بنتيجة أو حاصل عملية التعلم والتي تصدق عليها عبارة التحصيل العلمي أيضا على أساس أن كلمة التحصيل تعني المردود أي الناتج، ويتراوح التحصيل العلمي في بعده الثاني هذا من الضعف إلى القوة أو من الجودة إلى الرداءة سواء على المستوى الكمي أو النوعي، ويبقى موقع التحصيل العلمي على هذا المحور الأخير موقعا نسبيا لأن تقييم ذلك يختلف بحسب المراحل التعليمية والتخصصات العلمية والأهداف أو النموذج المثالي المستهدف والإمكانيات المتوفرة .. إلخ .

و تجدر الإشارة إلى معيار أساسي يتدخل . ولا بد أن يتدخل . بقوة أكثر فأكثر في تقييم التحصيل العلمي، وهو يفرض علينا أن لا نبقى منغلقين علي الاعتبارات السابقة لوحدها لأن ذلك سوف يغذينا بإدراك وهمي للوضعية التي يتسم بها مستوى التحصيل العلمي في بلادنا ؛ هذا المعيار يتمثل في عولمة المنافسة، خاصة على مستوى الموارد البشرية، ونحن لا نملك خيار الدخول في هذه المنافسة ولا الخروج منها على حد سواء، فإما أن نعيش في وهم اللامنافسة ثم نتحمل النتائج الوخيمة لذلك، وإما أن ندرك الواقع العالمي بموضوعية فنستعد للمواجهة حتى لا نخسر الرهان .

2/ مشكلات النسق التعليمي :

تنتاب الأنساق التعليمية عموما العديد من الظواهر المرضية أو المشكلات ذات التأثير السلبي على فعالية أداءها لوظائفها، وإذا أخذنا فقط مدخلات ومخرجات هذه الأنساق بعين الاعتبار فإنه يمكن استقراء أربع ظواهر مرضية رئيسية ذات دلالة وجيهة بالنسبة لهذا التحليل، وهي كالتالي :

1/2 / اللاتمدرس :

و تتمثل في عدم التحاق البالغين سن التمدرس القانوني بإحدى مؤسسات النسق التعليمي، وهي تبرز في فترات الأزمات الإقتصادو. اجتماعية والأمنو. سياسية خاصة، وتنتشر بقوة بين أبناء الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية الأكثر حرمانا، ويمكن حصر عوامل هذه الظاهرة في ما يلي :

- الموقف السلبي للأولياء من تمدرس الأبناء مع الحاجة الماسة لمساهمتهم المبكرة في الدخل.
- البعد الفيزيقي للمؤسسات التعليمية عن المقرات السكنية مع افتقاد وسائل النقل .
- انعدام الأمن سواء بسبب الحروب أو الفتن أو تفشي الجريمة .
- الفقر المادي للعائلة والعجز عن تغطية المصاريف المدرسية .

2/2 / التسرب المدرسي:

ويقصد بها الانقطاع الطوعي عن التعليم بعد فترة من مزاولته ، أي دون أن يكون ذلك راجعا إلى قرار فصل من طرف المؤسسة التعليمية . وبالإضافة إلى العوامل

السابق ذكرها بالنسبة لمشكلة اللاتمدرس فإنه ثمة عوامل أخرى تؤدي إلى هذه الظاهرة نذكر منها :

- اللاتكيف أو اللاتوافق النفسي والاجتماعي مع المحيط والعمل المدرسيين .
- انخفاض المعنويات وضعف الدافعية أو التحفيز وعدم الشعور بقيمة وأهمية التعلم.
- المشاكل الصحية، خاصة في حالة غياب أو ضعف الدعم الأسري والمدرسي.
- تعارض المشروع المستقبلي مع المسار الدراسي لدى المتمدرس .
- الالتحاق الاضطراري بعالم الشغل .
- ضعف الدعم المعنوي والمادي من طرف الوسط الأسري .
- رداءة الظروف الدراسية المتعلقة بخصائص المؤسسة التعليمية .

3/2 الرسوب المدرسي:

وتتمثل في تفشي ظاهرة الإخفاق أمام الاختبارات التقييمية وقصور النتائج الدراسية عن الحد الأدنى الضروري للارتقاء عبر السنوات والأطوار التعليمية المختلفة"، فهي إذن راجعة إلى قرار فصل من طرف المؤسسة التعليمية ؛ وبالمقارنة مع سابقتيها، فإن هذه الظاهرة تعتبر صحية حينما لا يتجاوز حجمها الكمي الحد المعقول، إذ لا يعقل أن ينجح كل المتمدرسين، غير أن هذه الظاهرة تتفاوت درجة خطورتها باختلاف المرحلة التعليمية المعنية وهي تتخذ ثلاثة أشكال أساسية، وتتدرج هذه الأشكال من الأقل إلى الأكثر خطورة :

- حالة المتمدرس الذي تقتضي نتائجه في الامتحانات التقييمية إعادة السنة ولكن يسمح له بالانتقال لعوامل تشفع له كالسيرة الحسنة، الإرادة والاجتهاد، الظروف الصعبة، النتائج المرضية نسبيا، والنجاح في الامتحانات الشاملة أو الاستدراكية مثلما هو الحال في الجامعات .

- حالة المتمدرس الذي يعيد السنة لاقتضاء نتائجه في الامتحانات التقييمية ذلك، إضافة إلى عدم توفره على شروط التسامح والعفو، أو لأسباب أخرى ليس هذا مجال التعمق فيها .

- حالة المتمدرس الذي تقرر المؤسسة التعليمية فصله نهائيا عن الدراسة، وهذا بناءا على معايير تختلف حسب الأنساق التعليمية والمراحل التعليمية والظروف الاجتماعية .

4/2 النجاح المدرسي المزيف:

وهي ظاهرة تتصل بالمتمدرسين الذين يتخرجون من مرحلة تعليمية ما ناجحين رسميا ولكنهم فاشلون في الحقيقة، فهي تتجلى من خلال ضعف وتدني بارز للتحصيل أو التكوين العلمي للتلاميذ والطلبة الناجحين المتحصلين حتى على الشهادات الجامعية ؛ وهي حاصل تضافر العوامل السابق عرضها بالنسبة للتسرب المدرسي مع عامل أساسي آخر يتمثل في ضعف نظام التقييم من حيث نجاعة بنائه أو فعالية تطبيقه .

إن هذه المشكلة بالذات تكتسي خطورة كبيرة جدا، نظرا لانعكاساتها المستقبلية على المجتمع ككل، ونظرا أيضا لحفائها واستعصائها على الإدراك، خاصة بالنسبة للأنساق والمؤسسات التعليمية التي تعتمد على الإحصاء في تقييمها لذاتها، إذ تفلت هذه الظاهرة للأرقام لأنها من طبيعة نوعية .

3/ أهمية التحصيل العلمي:

إن قيمة النسق التعليمي لا تقاس بحجم الميزانية المخصصة له أو بأعداد التلاميذ المسجلين كل سنة ضمن مؤسساته بقدر ما تقاس بمردوديته، ففعالية النسق التعليمي لا يمكن قياسها انطلاقا من حساب المدخلات فقط بل لا بد من متابعة هذه الأخيرة إلى غاية مرحلة تحولها إلى مخرجات مكتملة ؛ لكن وبالرغم من شجاعة هذا الطرح الأخير فإننا لم نخرج بعد من إطار الكم والإحصاء، فحتى لو نجح كل المتمدرسين وأتموا دراستهم ونالوا شهاداتهم في مختلف الميادين، فإن الأموال والجهود التي بذلت في سبيل ذلك لن تعتبر استثمارات ناجحة إلا إذا كان هؤلاء المتخرجين يحملون فعلا الزاد العلمي والفني والتقني والثقافي والأخلاقي الذي كان مستهدفا، إذ "سيكون من الأفيد للمجتمع أن يكسب متسربين أكفاء (des décrocheurs compétents) عوض حاملي شهادات لا يملكون لا المؤهلات ولا الذهنيات التي تتيح لهم الاندماج الفعال اجتماعيا واقتصاديا " (ميولا : 1996، ص 70)

إن هذه المقولة تلخص في الحقيقة المنعرج الجديد الذي مافتئ يعيد الباحثيين والمهتمين بقضايا التعليم إلى (الكيف) بعد أن قطعوا مسافات طويلة بحثا عن (الكم)، فبعد المسيرة الطويلة والمضنية التي تمت بنجاح نحو محو الأمية والقضاء على ظواهر اللاتمدرس والتسرب والرسوب المدرسي، ها هي هذه القافلة تقف في نهاية الطريق لتنظر وراءها فتفاجأ بأنها إنما وصلت إلى ما وصلت إليه بعد أن دفعت الكيف ثمنا لذلك .

إن الاقتراب الكمي في تقييم أداء المؤسسات التعليمية يؤدي إلى تشكل تصور مشوه حول وضعيتها ؛ وبما أن المعايير والمؤشرات التي تأخذ بعين الاعتبار في التقييم كمية محضة، فإن هذا المنحى جعل الأعمال التقييمية تقتصر على المشكلات الثلاث الأولى من مشكلات النسق التعليمي دون الرابعة ، وحتى في الحالات الإستثنائية التي تم فيها التعرض إلى هذه الأخيرة فإن الإقتراب الكمي بقي هو السائد نظرا للحاجة إلى القياس، وبالتالي فإن المشكلة الكيفية يتم تناولها تناولا كميا يفقدها مغزاها ومدلولها الجوهري، ونظرا لهشاشة وضعف آليات الانتقاء المدرسي فإن هذه المعطيات الكمية المعتمد عليها تفضي إلى نتائج غير صادقة وبعيدة كل البعد عن حقيقة الواقع ؛ ولعل من المفارقات أن هذه التقارير بالرغم من ذلك تتسم بالسلبية غالبا ؛ فماذا لو كان هذا التقييم نوعيا ؟ .

إن التصنيف الذي تتبناه السلطة المدرسية (لا متمدرس، راسب، متسرّب، وناجح) ليس تصنيفا جامعا لأنه لا يستوعب فئة الناجحين المزيفين، وهو غير موضوعي وغير صادق لأنه ليس نتاج خصائص هذا الجمهور بقدر ما هو نتاج خصائص نظامها التقييمي ونمط تطبيقاته فعليا .

4/ عوامل التحصيل العلمي:

سنحاول القيام بحوصلة لأهم هذه العوامل مع التركيز على ما يتصل منها بالتعليم العالي خاصة، لكن ماذا عن خصوصية الإقتراب السوسيولوجي من موضوع التحصيل العلمي، المعبر عنه في أدبياته ب: النجاح المدرسي .

إن ظاهرة النجاح المدرسي قد أصبحت ذات تعقيد كبير ومميز، لأنها ترتبط بمستويات متعددة ومتداخلة من العوامل ؛ وابتداءا من 1970م أصبح الفشل المدرسي موضوعا محوريا في سوسيولوجيا التربية، واليوم لا أحد من الباحثين يعزوا نجاح أو فشل تلميذ معين إلى مجرد موهبة يملكها أو يفقدها (باست، 1999 : ص16) .

وقد ظهر توجه جديد في البحوث المتعلقة بسوسيولوجيا التربية يتمثل في الاهتمام بالدراسات الإمبريقية، التي تستهدف حصر أهم العوامل المؤثرة في النجاح والفشل المدرسيين، وترتكز هذه الدراسات في تقييمها للمدرسة على معيارين رئيسين وجوهريين هما : معيار الفعالية (L'efficience)، ومعيار العدالة (La Justice) ؛ وقد أجريت عدت بحوث في هذا الإطار، تم من خلالها وبفضلها تصنيف هذه العوامل إلى فئات كبرى جامعة ومانعة في آن واحد، نكتفي من نماذج التصنيف هذه بالنموذج التالي :

1. فئة العوامل المتصلة بالسياسات العامة .
2. فئة العوامل المتصلة بالمؤسسات التعليمية .
3. فئة العوامل المتصلة بالطبقة الإجتماعية .
4. فئة العوامل المتصلة بالبيداغوجيا .
5. فئة العوامل المتصلة بالأساتذة .
6. فئة العوامل المتصل بالمتعلم (دوبات، 1996 : ص من 320 إلى 321)

إن الدراسات التي عالجت موضوع النجاح والفشل المدرسي أو موضوع التحصيل العلمي أو الإبداع والعبقرية... سواء في مجال علم الاجتماع أو علم النفس أو علوم التربية أو غيرها، حتى وإن إختلفت في نوعية إقترابها من هذه الظواهر، فإنها تؤدي في نهاية المطاف إلى نتيجة واحدة هي إنتاج معرفة علمية حول القوانين التي تحكم هذه الظواهر المتصلة بالعملية التعليمية، وتتيح هذه المعرفة في مرحلة أخرى إمكانية التحكم في إعادة إنتاجها بأقصى حدود الفعالية الإنجازية، لأن العناصر التي يكشفها تحليل ظاهرة ما هي نفسها العناصر الضرورية والكافية لإعادة تركيبها.

وإن أهمية هذا الكشف هي التي تقف من وراء الدعم المادي والمعنوي الكبير والمتزايد الذي تحظى به هذه الدراسات في البلدان المتقدمة من طرف مراكز القرار، نظرا للأهمية الحاسمة التي يتسم بها الرأسمال البشري في عملية التنمية . ويندرج الاهتمام بهذه الدراسات في إطار السعي الحثيث إلى القضاء على كل المعوقات المادية والمعنوية للتحصيل العلمي، وربما يندهش من يقرأ بعض تقارير هذه الدراسات التي تنشر في المجلات والدوريات المتخصصة حينما يلاحظ تطرقها لأبسط وأدق العوامل وأخفها تأثيرا، وليس مرد هذه الدهشة سوى للواقع المزري للبحث العلمي التربوي في بلادنا الذي يشرط إدراك هذا القارئ لدقة التحاليل المقدمة في هذه الدراسات.

إن المعالجة الشاملة والمعمقة في آن واحد للعوامل الإيجابية والسلبية المؤثرة في التحصيل العلمي للمتمدرسين تحركها إرادة التحرير والاستثمار الأقصى للطاقات الكامنة في المتعلم، وكذا ضبط معالم نموذج المناخ التعليمي المثالي الملائم بأبعاده ومكوناته المختلفة، أو بتعبير المقولة الشعبية عندنا (يعصر ليترا زيت من حبة زيتون) ؛ فيالها من مفارقة !! فالمجتمعات القوية والمتقدمة تزداد لديها الرغبة في القوة والتقدم، بينما تفوت مجتمعاتنا الضعيفة والمتخلفة الفرص تلو الفرص التي تتاح لها

دائما !! ؛ لكن إذا عرف السبب بطل العجب، إذ "بعد أن تصنع الإرادة الإمكان، يقوي الإمكان الإرادة بدوره". بل إننا نلاحظ البلدان المتقدمة تسعى للاستثمار حتى في العقول الضعيفة فما بالك بمن ظهرت عليهم أمارات الذكاء ؛ أما حينما ننتقل إلى واقع التعليم لدينا فإننا وللأسف نجد العبقريات تموت في مهدها والطاقات المعطلة تنتشر هنا وهناك إن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة التي تتسم بها البلدان المتخلفة، تجعلها تتغاضى عن الكثير من المشاكل التي يعاني منها المتعلمون، ويحجم فيها الجميع عن الإشارة إليها بحجة أن الحد الأدنى غير متوفر أو بحجة أنها مشاكل طفيفة بالمقارنة مع المشاكل الكبرى؟ غير أن هؤلاء يجهلون أو يتجاهلون أن التحصيل العلمي هو ظاهرة لها قوانين محددة تحكمها، فالتعرف على العوامل التي تؤثر في التحصيل العلمي يعتبر ضرورة حتى إن لم نكن نملك الإمكانيات اللازمة لتوفيرها، فعلى الأقل نكون على وعي بمصادر مشكلات التعليم والمتعلمين عندنا، لأن الشعور بالمشكلة شرط ضروري . وإن كان غير كاف. لحلها .

يمكن عرض أبرز عوامل التحصيل العلمي موزعة على الفئات الست السابقة كما يلي : (أنظر مثلا كل من : باست، ص16 ؛ غيرو، 1992:ص 54 إلى 57 ؛ بورتواز : 1986 ، ص 27 ،28 ؛ شرقاوي : 1979، ص 55 إلى 66 ؛ عوض :1994، ص 346 إلى 354 ؛ عصار: 1982، ص 9 إلى 22).

4 / 1. فئة العوامل المتصلة بالسياسات العامة :

- حجم الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم ومتعلقاته .
- القيمة الاجتماعية للشهادات التعليمية والتمدرس بصفة عامة .
- علاقة النجاح الاجتماعي بالنجاح المدرسي، أي مدى ارتباط الأول بالثاني.
- مدى وضوح أو غموض المستقبل المهني المرتبط بالمسار الدراسي.
- مدى قدرة نسق سوق العمل على استيعاب مخرجات النسق التعليمي .
- الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.
- كثافة شبكة النسق التعليمي ومدى الكفاية الكمية والنوعية للمؤسسات التعليمية .

4 / 2. فئة العوامل المتصلة بالمؤسسة التعليمية :

- مدى وفرت التجهيزات والوسائل التعليمية التي يتطلبها المنهاج المدرسي .

- نسبة التأطير (عدد الطلبة في القسم الواحد).
- مدى جودة الهياكل القاعدية الأساسية .
- مدى فعالية أداء الجهاز الإداري لمهمته الثلاثية (التخطيط، المتابعة، والمراقبة).
- استقلالية المؤسسة التعليمية وطبيعة التسيير (بيروقراطي مثلا).
- الكفاية الكمية والنوعية للخدمات الاجتماعية المدرسية (الإطعام، النقل، الإيواء...) .
- درجة تجانس جمهور المؤسسة التعليمية (السن، الذكاء، المستوى المادي...) .

4 / 3. فئة العوامل المتصلة بالطبقة الاجتماعية :

- المستوى الاقتصادي المادي للأسرة والانتماء الجغرافي .
- المستوى التعليمي للأولياء .
- الوضعية العائلية والمشاكل الأسرية (الطلاق، التسريح من العمل، اليتم...) .
- حجم العائلة ونوعها (ممتدة أو نووية، محافظة أو عصرية ...) .
- نوع السكن العائلي وموقعه (فيلا/ بيت قصديري ؛ حي شعبي/ حي راقي ...) .
- مدى امتلاك الوسائل التعليمية التدعيمية (مكتبة، مكتب، جهاز كمبيوتر ...) .
- موقف الأولياء من المدرسة والتعليم ومستوى طموحهم الدراسي بالنسبة للأبناء .
- البعد أو القرب الفيزيقي عن المؤسسة التعليمية.

4 / 4. فئة العوامل المتصلة بالبيداغوجيا :

- كثافة البرامج والمواد التعليمية .
- وضوح أو غموض الأهداف التعليمية، بل وجودها من عدمه .
- طبيعة ونوعية العلاقات البيداغوجية بين الأساتذة والإدارة والتلاميذ والأولياء .
- مدى مراعاة المعايير العلمية في توزيع الطلبة على الأقسام (التوزيع المتجانس).
- صرامة ودقة نظام التقييم والتقويم ومدى تطبيق المراقبة المستمرة.
- نوعية طرق التدريس المعتمدة (تلقينية أم حوارية، ...).
- طبيعة التوجيه الدراسي الغالب (إجباري أم اختياري، منظم أم عشوائي...).

4 / 5. فئة العوامل المتصلة بالأساتذة :

- مستوى التكوين وجودته(المعارف الخاصة بالمادة، طرق التدريس، المعارف العامة)
- حب المهنة ودوافع الالتحاق بالتدريس (الدافعية) .

- متابعة التكوين المستمر.
- الظروف المادية والمعنوية التي يتنظم في إطارها العمل التعليمي (التحفيز) .
- القيمة الاجتماعية لمهنة التعليم في المجتمع المعني، والنظرة الاجتماعية إلى الأستاذ .
- السمات الشخصية والفيزيقية والمزاجية للأستاذ .

4 / 6 . فئة العوامل المتصلة بالمتعلم:

- الصحة النفسية والعقلية والجسمية .
- بنية ومضمون تمثلات المتعلم (أهمية الدراسة، تقدير الذات، الثقة في النفس...) .
- مستوى الدافعية والتحفيز والرغبة في الدراسة (المعنويات) .
- القدرات الاستيعابية والتكوين القاعدي أو الخلفية المعرفية.
- الاجتهاد والمثابرة (الممارسة الفعلية للتعلم) .
- التفرغ الكامل أو الجزئي للدراسة (ظاهرة العمل الموازي للدراسة).
- مدى تلاقي أو تباعد المشروع الشخصي مع المشروع المدرسي.
- درجة التكيف والاندماج والتوافق النفسي الاجتماعي مع المحيط المدرسي.
- نسبة الغيابات. درجة المداومة. بغض النظر عن عواملها .
- الخصائص النفسية والاجتماعية المتصلة بالنوع أو الجنس (les stéréo type sexuel).

إن التحصيل العلمي والنجاح أو الفشل المدرسي هو نتاج تفاعل هذه العوامل أو بعضها مجتمعة، فهي تمثل كلا متكاملا ومتفاعلا من شأنه إنتاج عدد لا متناهي من التركيبات العاملية؛ وإذا كان التصنيف كأداة من أدوات البحث، يسمح بإعطاء دلالة ما لعناصر لا متناهية تبدوا للوهلة الأولى عشوائية ومستقلة عن بعضها البعض، فإنه بذلك يسمح بتحكم أدق في هذه العناصر، وقد يتمخض عن نفس العناصر تصنيفات متنوعة باختلاف المعايير المعتمدة، ومثلما تتنوع التصنيفات كيفيا تتنوع أيضا كميا، وإن طبيعة تصنيف عناصر الواقع الاجتماعي إذا كانت تتحدد من خلال نوعية أهداف البحث وأغراضه فإنها تأثر بالموازاة مع ذلك في نوعية إدراك هذا الواقع والاقتراب منه، ولعل هذا الأثر هم ما دفع المفكر (محمد أركون) ليكتب قائلا : " إن العقل يفقد الحرية التي يتسلّح بها كلّما راح يشكّل أدوات بحثه " .

إن التصنيف السابق لعوامل التحصيل العلمي إذا كان يتيح لنا فهمها واستيعابها بوضوح، فإنه لا يسمح بربط هذه العوامل بإشكالية هذا العرض، ولأجل

ذلك اخترت إعادة تصنيف هذه العوامل على نحو مغاير، فإذا تأملنا جيدا في عوامل التحصيل العلمي السابق عرضها فإننا نجدها تنقسم إلى قسمين رئيسين :

. أما القسم الأول فيشتمل على العوامل المؤثرة في القدرة على التحصيل والمكونة لهذه القدرة.

. وأما القسم الثاني فيشتمل على العوامل المؤثرة في إرادة التحصيل والمكونة لهذه الإرادة.

وتتوزع كل العوامل السابقة على هذين القسمين على أساس معيار تأثيرها في القدرة أو الإرادة، وكل عامل منها يؤثر على أحد هذين المتغيرين إما إيجابيا أو سلبيا حسب قيمه المتفاوتة، فالقدرة تتراوح بين الغياب والحضور أو بين الضعف والقوة، والإرادة كذلك، فما المقصود بكل منهما ؟ .

. **القدرة (الإمكان):** وأقصد بها الحالة أو الوضعية المادية التي تتسم بها العملية التعليمية . التعلمية، سواء تعلقت بالوسط الاجتماعي العام أو بالوسط الاجتماعي الضيق (الأسرة) أو تعلقت بالمتعلم في حد ذاته أو بالإطار المدرسي بمختلف جوانبه ؛ والتي تحدد احتمالية نجاح العملية التعليمة . التعلمية على محور متصل الاستحالة والإمكان؛ فحسب نوعية تلك الحالة أو الوضعية تتراوح هذه الاحتمالية من الاستحالة حتى ولو توفرت الإرادة، إلى الإمكان حتى وإن غابت الإرادة ؛ وهذا . طبعا . من ناحية النظرية أما من الناحية العملية فإن القدرة تمثل الشرط الضروري ولكن الغير كافي لنجاح التحصيل العلمي كسيرورة وكنتيجة .

. **الإرادة :** هي الحالة أو الوضعية المعنوية التي تتسم بها العملية التعليمية التعلمية، سواء تعلقت بالوسط الاجتماعي العام أو الضيق (الأسرة) أو تعلقت بالمتعلم في حد ذاته أو بالإطار المدرسي بمختلف جوانبه، التي تحدد اتجاه وموقف المتعلم من التعليم على محور الإهتمام واللامبالاة أو الإقبال والنفور، فحسب نوعية تلك الحالة أو الوضعية يتراوح هذا الاتجاه من الاهتمام والإقبال ولو غاب الإمكان، إلى اللامبالاة والنفور حتى وإن توفرت ؛ ومثلما هو الحال بالنسبة للإمكان فإن الإرادة تمثل الشرط الضروري ولكن الغير كافي لنجاح التحصيل العلمي كسيرورة وكنتيجة.

يتجلى متغيري الإمكان والإرادة على المستويين الفردي والاجتماعي ؛ كما أنهما يتدخلان كمحددين رئيسين بالنسبة لمختلف ضروب النشاط والإنجاز الفردية والجماعية على حد سواء ؛ إن كلا المتغيرين يكتسيان أهمية حاسمة، غير أن الظروف

الاستثنائية لمجتمع ما ترغمه على المراهنة على أحدهما دون الآخر، والكارثة تحصل حينما يفقد أفراد مجتمع معين في لحظة ما من تاريخه القدرة على الإنجاز بعد فقدانهم الإرادة في ذلك، أو العكس .

وعليه فإن التحصيل العلمي للطالب الجامعي مثلا لا يخرج عن إحدى أربع حالات نظرية ونموذجية هي :

1. (إمكان قوي) × (إرادة قوية)
2. (إمكان قوي) × (إرادة ضعيفة)
3. (إمكان ضعيف) × (إرادة قوية)
4. (إمكان ضعيف) × (إرادة ضعيفة)

وإذا تركنا الحالات الشاذة جانبا . التي تحفظ ولا يقاس عليها . فإن مستوى التحصيل العلمي للطالب يتحدد حسب الحالات الأربعة المذكورة أعلاه، وإذا كانت النتائج الدراسية (ناجح/ فاشل) مبنية على مستوى التحصيل العلمي للمتعلم فإن المصير الدراسي لهذا الأخير يرتبط بمعادلة الإرادة والإمكان المنظمة لسيرورة ونتائج عمله المدرسي .

وإذا أردنا من الآن أن نكشف عن أبعاد أخرى لهذا التحليل، فإنه يمكننا القول بأن ديمقراطية التعليم . التي تعني إتاحة وضمان تكافؤ الفرص التعليمية وفرص النجاح والتفوق المدرسي بصفة متساوية لكل المتعلمين الخاضعين لنفس آليات وميكانيزمات الغربلة والانتقاء المدرسيين . ينبغي أن تضمن تكافؤ معادلة الإرادة والإمكان بالنسبة لكل المتعلمين، وإن اختلال هذه المعادلة وتفاوت نوعيتها من متعلم لآخر، أو بالأحرى من فئة اجتماعية لأخرى كنتاج لعوامل ذاتية وموضوعية، هو بمثابة مؤشر عن مدى التفاوت الاجتماعي لحظوظ النجاح والفشل الدراسي، وبالتالي الاجتماعي، خاصة إذا علمنا بأن خصائص المتعلم هي في حد ذاتها نتاج انتمائه الاجتماعي بالمفهوم الواسع .

المبحث الثاني: الجامعة الجزائرية ومعادلة التحصيل العلمي

الجامعة نتاج ومحرك التنمية في آن واحد، لها تنظيم ووظائف اجتماعية محددة ومتميزة، وهي في كل التجارب التي تمكنت من إنشاء أنساق جامعية فعالة، مسيرة من خلال قواعد موحدة عالميا (بنون، 1999: ص 5).

إن ما يضفى على كل واحدة من جامعات العالم معادلتها الخاصة هو تقاطع هذا البعد العالمي ببعد آخر يتمثل في خصوصية المجتمع الذي تنتمي إليه وتؤدي

وظائفها ضمنه ؛ غير أن البعد الأول ما انفك يفرض نفسه أكثر فأكثر، إلى مستوى صارت معه جامعات البلدان السائرة في طريق النمو مجبرة بأن تراعي هذا البعد . إضافة إلى مراعاتها لخصوصيات مجتمعاتها طبعا. سواء في نمط تسييرها أو محتوى برامجها أو معايير تقييمها لطلبتها وبالتالي لذاتها، لأن المميزات الكمية والنوعية لمخرجات نسق معين هي معيار الحكم على مدى فعالية هذا النسق، وكذالك في تحديدها لوظائفها وأهدافها ووسائلها ؛ ولم يعد مقبولا ولا معقولا أن تبقى جامعة ما منغلقة على حدود وسطها الضيق وإلا داهمها التيار الجارف للعولمة وهي على غير استعداد لا لتقبله ولا لرفضه.

إنه لم يعد من المنطقي تبرير نقائص جامعاتنا بأي مبرر كان، ونتجاهل اتساع الهوة المعرفية بينها وبين جامعات البلدان المتقدمة بحجة أنه لا مجال للمقارنة، فالعولمة دخول إجباري في المنافسة العالمية ؛ ونحن مطالبون بالتعرف بدقة على نقاط القوة في تجارب الآخرين ونقاط الضعف في تجاربنا، وعلى التوجهات الآنية والمستقبلية للتعليم العالي في العالم .

1/ وظائف ومهام الجامعة :

1/1 التكوين:

الجامعة مؤسسة تعليمية قبل كل شيء، وبتخليها عن هذه الوظيفة أو بتهاونها في أدائها تفقد جدواها ودورها في المجتمع ، ويعبر عنها ب : " نقل ونشر المعرفة العلمية والمهارة الفنية والتقنية " (بنون، ص 5)، أو ب : " تزويد المجتمع بالإطارات والكفاءات "(ولد خليفة ،1989 : ص 75) التي يحتاجها نسقه العام وأنساقه الفرعية .

2/1 البحث العلمي:

بالرغم من انتشار مراكز البحث المتخصصة والمتفرغة للبحث العلمي فإن هذه المهمة ما تزال جزءا لا يتجزأ من وظائف الجامعات الحديثة (موشا، 1998 :ص 285)، ويعبر عنها ب : إنتاج وإثراء المعرفة العلمية (بنون محفوظ) ؛ إن البحث العلمي يكتسي أهمية بالغة في المؤسسة الجامعية لأنه مكمل للعملية التكوينية للطلبة، وهو معيار يقيس مدى جودة هذا التكوين، وهو مصدر التمويل الرئيسي للجامعات التي تتجه تدريجيا نحو الاستقلالية المالية .

3/1 التوجيه والإرشاد:

ينتظر من الجامعة احتواء الشباب بمختلف نزعاتهم واتجاهاتهم داخل برامج إرشادية خاصة تعتني بما لديهم من مشكلات واحتياجات (علي محمد، 1987 : ص 104)، وتكتسي هذه الوظيفة أهميتها من حساسية وخطورة المرحلة العمرية التي يزاول الطلبة خلالها تكوينهم الجامعي، نظرا للمشكلات والحاجات والطموحات الملحة التي تتمخض عنها، والتي قد تعيق السير الحسن لتكوينهم.

4/1 التحضير للاندماج المهني :

إن الحياة المهنية تعقب مباشرة انتهاء مرحلة التعليم العالي، ولذلك فإن تحضير المقبلين على التخرج للاندماج الإيجابي فيها تمثل إحدى المهام الأساسية للجامعة ، وهذا نظرا لما تتسم به الحياة المهنية من خصائص تختلف جذريا عن الحياة الدراسية ؛ ويكون هذا التحضير أولا بالعمل على تطابق محتوى التكوين مع الوظائف المستقبلية الممكنة، وبإعلام الطلبة حول الفرص والمجالات المهنية، وتأسيس علاقة تنسيق متينة وفعالة بين نسقي التعليم العالي وسوق العمل ؛ إلا أن إرهاق نسق سوق العمل قد فرض ضرورة إنشاء أنماط مستحدثة من التعليم العالي تكوّن إطارات قادرة على خلق مناصب شغل وليس فقط تجديد معارفهم (اليونسكو، 1998 : ص10) .

5/1 التثقيف:

إن التركيز المفرط على الدور التعليمي والتلقيني للجامعة يعتبر بناءا غير مباشر لثقافة ضمنية تكرس نظرة للعلم تعزله عن كل ما يرتبط به من قيم أخلاقية وحضارية، وعبثا يعتقد البعض أن دور الجامعة ينحصر في نقل العلوم أو في إثرائها أو في تكوين الأدمغة، لأن التنمية الحقيقية تبنى خاصة على تنمية ثقافية، وهذه الأخيرة تأخذ منطلقها الطبيعي من الجامعة (بوحديبة ،1999، ص 7)، إن على الجامعة الحديثة . بتعبير (هابرماس) . أن تنقل وتأول وتطور التقاليد الثقافية للمجتمع وكذا التوعية السياسية للطلبة خاصة وللمواطنين بصفة عامة (بنون، ص 5) .

2/ أهمية التعليم العالي:

يكتسي التعليم العالي أهمية قصوى في كل بلدان العالم، وتتجلى أهميته . وكذا الوعي بذلك . في الموارد المالية الضخمة التي تخصص لقطاعه، إضافة إلى القيمة المعنوية التي تولى له والتي تتضح من خلال الدراسات والبحوث العلمية، والملتقيات التقييمية

والتقويمية والإستشرافية التي تقام لدراسة قضاياه ومشكلاته ؛ ويرجع هذا كله إلى عوامل عديدة لعل أبرزها ما يلي :

. مرحلة التعليم العالي هي التتويج لمراحل التعليم ككل، فالطلبة الذين يلتحقون بها هم عصارة أو زبدة أفراد المجتمع العلمية، وهم الناتج النهائي من مخرجات النسق التعليمي عامة.

. الالتحاق بالحياة المهنية وتقلد المسؤوليات يجعل مرحلة التعليم العالي مرحلة خطيرة بقدر ما هي مهمة، لأن إطّراد سير المجتمع نحو التقدم أو التقهقر يتوقف على الخصائص الكيفية لخريجي جامعاته، وإلا فإن رداءة اليوم تنتج بالضرورة وعلى الأقل رداءة مساوية غدا .

. الانفجار المعرفي والتكنولوجي قد أدى إلى تضييق الخناق على العمل اليدوي وتوسيع مجال تطبيق التكنولوجيات الحديثة بالموازاة لذلك ؛ مما جعل التكوين العلمي العالي شرطا أساسيا للاندماج الإيجابي والمساهمة الفعالة للشباب في التقدم الاجتماعي، هذه الضرورة بالذات هي التي تقف من وراء فكرة تعميم التعليم العالي من خلال جامعات التكوين المتواصل والجامعات الافتراضية.

. إن انتهاج سياسات تعميم التعليم أدت إلى تزايد سريع للطلب الاجتماعي على التعليم العالي، وأصبحت الجامعات تستقبل أضعافا مضاعفة من الطلبة مما أدى إلى توسيع نسق التعليم العالي وارتفاع كلفته وحجم ميزانيته بشكل كبير وتعجيزي أحيانا .

لقد أصبح التعليم العالي حلقة تكوينية ذات أهمية بالغة واستقطاب متزايد ودور حاسم في الاقتصاد الحديث، في وقت أصبحت الثروات فيه متوفرة أكثر من الرجال حسب تعبير جون بودان . (بورتوا، ص9) .

3/ أزمة التعليم العالي:

3/ 1 . الماهية، العوامل، والانعكاسات :

لنشرع بتقرير حقيقة مبدئية تتمثل في أن " الهدف الذي تسعى إليه كل بلدان العالم اليوم هو : خلق تعليم عالي جماهيري بأقل تكلفة، يحافظ على النوعية، وقادر على التكيف مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية السريعة " (أنظر مثلا : سانيال، ص101) ؛ وإن أزمة التعليم العالي تتمثل تحديدا في وجود عراقيل وموانع حقيقية تحول دون تحقيق هذا الهدف في كليته، أي التوفيق بين تلك

الخصائص التي لا يمكن التخلي عن أي منها ؛ فحينما نعاين مختلف النماذج الجامعية نجدها في الوقت الذي تنجح في تحقيق خاصية معينة من تلك الخصائص تخفق في تحقيق أخرى، فمثلا توجد جامعات تقدم تعليما ذو مستوى عال ولكنها مكلفة جدا وبالتالي اصطفائية، وتوجد جامعات أخرى جماهيرية وغير مكلفة كثيرا ولكن مستوى التكوين فيها ضعيف، وقس عليه .

ولعل ما يزيد هذه الأزمة شدة هو التحولات العالمية الجديدة التي تفرض نفسها أكثر فأكثر، والتي أدت إلى ازدياد وتأكد أهمية الخصائص المذكورة أعلاه وضرورة تحقيق التوفيق بينها في كل واحد ومتكامل ؛ فالتوجهات الحالية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تشير إلى أن السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين سوف تتسم ببروز ظواهر معينة تتمثل خاصة في :

- عولمة الاقتصاد والتجارة .
- دمقرطة النظم السياسية .
- التطور السريع للمعارف والتكنولوجيا (إنتاجا، توزيعا، واستهلاكا) .

هذه الظواهر التي سوف تكون لها انعكاسات مباشرة على سوق العمل، تفرض - سواء على المستوى التصوري أو المؤسساتي - إصلاحا ملائما لنمط تنظيم وتسيير التعليم العالي (أنظر مثلا : اليونسكو، ص 3) .

ما هي التحديات والآفاق الكبرى للتعليم العالي في مطلع القرن الواحد والعشرين ؟، إذا قصرنا تركيزنا وتحليلنا على بلدان شمال إفريقيا على وجه الخصوص، فإنه يمكن القول بأن التعليم العالي قد عرف منذ أكثر من عشريتين - بداية من الثمانينات تقريبا - أزمة عميقة ومعقدة جدا، أدت إلى تدهور نوعية ومردودية أو فعالية التعليم العالي (ص 5)، وترجع هذه الأزمة إلى أن هذا القطاع عرف خلال تلك الفترة نموا سريعا لأعداد الطلبة من جهة وتدنيا في الإنفاق العمومي بالنسبة للطالب الواحد من جهة ثانية، فكيف يمكن زيادة أعداد الطلبة أي تعميم التعليم العالي وتحسين نوعيته في نفس الوقت إذا كان الإنفاق العمومي على الطالب الواحد سوف يتدنى منطقيا وحتميا!!؛ أضف إلى هذا أن قسطا كبيرا من ميزانية التعليم العالي يخصص غالبا لنشاطات ليست ذات علاقة مباشرة بأهداف المؤسسات التعليمية وبخاصة المنح والمساعدات الاجتماعية الموجهة للطلبة ذوي الحاجات والظروف

الخاصة، غير أن هذه الوضعية تفرض تحديا آخر خاصة إذا علمنا بأن أغلبية الطلبة الذين يلتحقون بالجامعات العادية ينتمون إلى فئات اجتماعية محرومة، فكيف يمكن تقليص الميزانية الموجهة للمساعدات الاجتماعية للطلبة دون التأثير السلبي على العدل الاجتماعي وكذا تكافؤ الفرص التعليمية ؟! .

إن تضافر مشكلتي النمو السريع لأعداد الطلبة وعدم كفاية الموارد العمومية قد أدى إلى بروز ظواهر كان وما يزال لها تأثير جد سلبي على نجاعة ونوعية التعليم العالي، وتتمثل هذه الظواهر مثلا في كل من :

- تدهور ظروف الخدمات ونوعية المستخدمين الأكاديميين والبحث.
- هجرة الأدمغة. خيرة العلماء في شتى المجالات. إلى الخارج .
- أفول البحث العلمي سواء من الناحية الكمية أو النوعية.
- افتقار الجامعات إلى الوسائل البيداغوجية والبحثية الضرورية .
- تدني الفعالية الداخلية والخارجية للجامعة .
- بطالة حاملي الشهادات.

واليوم يوجد إجماع عام في هذه البلدان على الاعتراف بأن المشاكل الرئيسية للتعليم العالي هي : النجاعة، النوعية، التمويل، ومعايير الالتحاق وأنماط التسيير (ص5) .

3/ 2 إسقاط على حالة التعليم العالي في الجزائر:

إن إعادة هيكلة المنظومة التربوية الجزائرية التي انطلقت منذ 1962م قد تمت بالموازاة مع مراجعة مجمل العلاقات الاجتماعية التي خلفها المستعمر الفرنسي، وإننا لو سائلنا الخطابات الرسمية من أجل التعرف على المبادئ الموحدة لمجمل التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال مباشرة فسوف نجد بأن كلمة أو مفردة : " استقلال " تشكل لوحدها هذا المبدأ الكبير الموحّد لكل العمليات المتخذة، فالمسيرون يصرحون بوضوح بأن الهدف الرئيسي للجزائر هو أن تصبح مستقلة بصفة كاملة ،أي على المستوى السياسي والثقافي والاقتصادي، وإذا كان الاستقلال السياسي يعتبر شيئا مكتسبا في ملامحه الأساسية منذ 1962م ، فإن الخطابات الرسمية تتفق على القول بأنه يبقى ناقصا بدون استقلال اقتصادي وثقافي كلي (بوزيدة، 1976 : ص5) .

من أجل هذا المبرر فإن مرحلة الستينات وبداية السبعينات كانت معاشة في ظل ثلاث شعارات رسمية هي : ثورة صناعية ، ثورة زراعية ، وثورة ثقافية .

لقد كانت فلسفة التنمية الاقتصادية بعد الاستقلال تتمثل في بناء اقتصاد وطني نامي (قوي) وعادل بأقصى سرعة ممكنة (ص 19) ؛ الإقتصاد النامي يعني التصنيع السريع للبلاد، أما الاقتصاد العادل فإنه يشير إلى الاشتراكية، وبالتالي فإن الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية هو : التصنيع الاشتراكي، ومعنى هذا أن الإستراتيجية التنموية للجزائر تهدف إلى الاستقلال الاقتصادي بالتصنيع وإلى العدالة الاجتماعية بالاشتراكية .

إن المهام السياسية الموكلة للمدرسة تتصل بالاستقلال والعدالة الاجتماعية، فالاستقلال الثقافي اعتبر مكملا ضروريا للاستقلال الاقتصادي والسياسي، وقد تقرر أن يتحقق هذا الاستقلال الثقافي في المدرسة وبالمدرسة من خلال الإجراءات التالية : **جزأرة وتعريب الإطارات والبرامج والتعليم الوطني .**

وتبرز العدالة الاجتماعية من خلال مصطلح (دمقرطة التعليم) الذي يتلخص معناه في الجملة التالية: " Promouvoir Tout Le Monde et Sélectionner Les Meilleurs" (ص 21)

بالنسبة للتعليم العالي فإن دخول الجزائر في سيرورة متعددة الأبعاد لاستهلاك التكنولوجيا الحديثة والخوف من أن تتحول التبعية التكنولوجية إلى تبعية اقتصادية، قد دفع المسؤولين للتفكير في ضرورة وضع حيز التنفيذ جهاز لتكوين كمي ونوعي لإطارات مهمتهم الأساسية تعويض المتعاملين الأجانب في مختلف القطاعات (رجام، : ص 151) .

وتحت تأثير التوجهات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية السائدة آنذاك تم إحداث تغييرات جذرية على الجامعة بحيث أدمجت في حركة التحرير الوطني وسياسة الاستقلال الثقافي والاجتماعي خاصة ؛ ونظرا لأهمية الرهان الذي كان على عاتق الجامعة آنذاك فإن هذه الأخيرة قد عرفت من حيث البناءات والهياكل القاعدية نموا سريعا مع تمركز شديد في المدن الكبرى (ص 152) .

في مطلع السبعينات برزت ضرورة إحداث إصلاح شامل للتعليم العالي، نظرا لضعف الطاقة الاستيعابية نتيجة توسيع التعليم الثانوي وزيادة الطلب على التعليم العالي، وكذا عدم تلاؤم بنية التكوين مع سوق العمل (ص 164).

وقد أدى هذا الإصلاح إلى تحديد التوجهات المبدئية لإستراتيجية التعليم العالي متمثلة في :

أ / تعريب البرامج وجعل اللغة الوطنية أداة التوصيل في الآداب والعلوم والتقنيات .

ب/ جزأرة الإطارات وتحرير المضمون التعليمي ليتلاءم مع خصوصيات الواقع الوطني .

ج/ التوجيه العلمي والتقني للمنظومة التعليمية . (ولد خليفة، ص)

واليوم يمكننا القول. بفضل تموقعنا الزمني الذي يسمح لنا بإبصار ومقارنة النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة. بأن الجامعة الجزائرية قد حققت هذه التوجهات إلى حد بعيد، لكن هذا النجاح في نظرنا إنما تم على حساب نوعية التكوين التي تراجعت بشكل ملحوظ، فقد طبق الإصلاح دون توفير شروط فعاليته ودون دراسة معمقة للإمكانيات التي يتطلبها نجاحه، فالأهداف حددت بدقة لكن وسائل تحقيقها لم تكن كذلك (انظر مثلا : رجام، ص 169) ؛ وقد تراكمت العديد من السلبيات والمشاكل بعد هذا الإصلاح مما استلزم القيام بإصلاح آخر سنة 81/80 ؛ وإلى غاية اليوم لا تزال الجامعة الجزائرية تتخبط في نفس المشاكل تقريبا وإن اختلفت المظاهر، بل برزت مشاكل أخطر من الأولى، حيث تحولت الجامعة إلى روضة للمراهقين بتعبير (عبد الغني مغربي) في إحدى محاضراته ؛ فالعوامل العميقة للأزمة لم تطلها يد الإصلاحات المتوالية ، فهي عوامل تتجاوز إطار الجامعة لتشمل سيرورة المجتمع ككل ولتشمل أيضا المستوى العالمي الذي نحاول هنا إسقاط معطياته على الحالة الجزائرية .

فخلال الثلاث عشريات الماضية عرف التعليم العالي في الجزائر تطورا سريعا، تجلى مثلا عدد الهياكل والطلبة ؛ وبالرغم من كل الجهود التي بذلت في هذا المضمار، فإن الحقيقة التي ينبغي الاعتراف بها هي أن التعليم العالي في الجزائر يعتبر سواء بمقياس النوعية أو النجاعة من النماذج الأقل تقدما في العالم ؛ صحيح أن التعليم العالي قدم مساهمة جبارة للتنمية الوطنية، لكن ومنذ بداية الثمانينات فإن الموارد المالية أصبحت غير كافية للاستجابة بصفة مرضية للحاجيات التي أفرزها انفجار الطلب الاجتماعي، وهذا من أبرز عوامل الأزمة الراهنة للتعليم العالي في الجزائر، التي تتجلى خاصة في تدني نوعية التكوين والبحث العلمي وتدهور الهياكل القاعدية والتجهيزات اللازمة للتعليم والبحث، بالإضافة إلى الفساد الإداري وسوء التسيير طبعا الذي عقد المشكلة أكثر فأكثر .

ويبقى التحدي الكبير الذي يواجه التعليم العالي في الجزائر هو الإجابة عن التساؤل الإشكالي التالي : كيف نوسع الالتحاق بالتعليم العالي ونحافظ في نفس الوقت على نجاعته ونوعيته إذا كانت التوجهات العامة تبرز أن الإنفاق العام على الطالب الواحد سوف يستمر في التدني ؟!، هذا التدني الذي ينعكس سلبيا على الظروف الدراسية للطلبة، أي يؤثر مباشرة على معادلة الغرادة والإمكان في شقها الثاني خاصة، وبالتالي على تحصيلهم العلمي .

4/ التعليم العالي المزدوج كحل للأزمة :

منطقيا، فإن التوفيق بين الكم والنوع يطرح صعوبات مستعصية إلى حد الاستحالة، لأن العوامل التي من شأنها ضمان الكم هي في نفسها المعاول التي تقضي على النوعية، وإذا كان الهدف الذي تسعى إليه كل البلدان اليوم هو إنشاء تعليم عالي جماهيري بأقل تكلفة، يحافظ على النوعية وقادر على التكيف مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية السريعة ، فإنها تسعى إلى تحقيقه بخاصيته المركبة والكلية، إذ لا جدوى من تعليم عالي جماهيري بأقل تكلفة إذا كان لا يحافظ على النوعية وغير قادر على التكيف مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية السريعة، ولا جدوى أيضا من تعليم عالي يحافظ على النوعية وقادر على التكيف مع مختلف هذه التطورات إذا كان حكرا على أقلية من المجتمع نظرا لكلفته العالية جدا ؛ وإذا كانت عولمة الاقتصاد والتجارة التطور السريع للمعارف تفرض الاهتمام بالخصائص النوعية للتعليم العالي، فإن دمقرطة النظم السياسية والاجتماعية تفرض هي الأخرى أخذ البعد الكمي بعين الاعتبار .

فهل نجحت التجارب المختلفة لدول العالم في تحقيق هذا النموذج المتكامل؟! .

يرى (مايكل شاتوك) . الخبير في شؤون وقضايا التعليم العالي المعاصر. بأن مشكلة التوفيق بين الإقبال المتزايد على الجامعات وضرورة وجود جامعات ذات مستوى عالي لتواكب متطلبات الاقتصاد والتجارة لا تزال مطروحة حتى على جامعات الدول الأكثر تقدما، وهو يتوقع كحل لهذا المشكل ظهور نوعين من الجامعات : الأول يتمثل في الجامعات الاصطفائية والثاني يتمثل في الجامعات الشاملة (شاتوك، 1995 : ص 10) .

إن هذا الحل يعتبر في حد ذاته اعترافا غير مباشر باستحالة التوفيق بين التكوين النوعي وتعميم التعليم العالي في إطار جامعة واحدة، وليس هذا الحل سوى تفكيك

للنموذج المثالي المتكامل إلى شطرين منفصلين، الشطر النوعي تحققه الجامعات الاصطفائية، والشطر الكمي تحققه الجامعات الشاملة ؛ أي تحقيق كل واحد منهما على حدة في جامعات مستقلة ومتمايزة ؛ فالأولى تهتم بالتكوين النوعي ولا ينتظر منها تعميم التعليم العالي، أما الشاملة فعكسها تماما .

نحن نعتقد بأن هذا التوجه الذي سوف تتبناه سياسات التعليم العالي ليس سوى تسليم بالأمر الواقع، فالازدواجية كانت موجودة منذ سنوات عديدة، في الماضي كانت نتاج السيرورة الطبيعية والعفوية للأشياء، بينما سوف تصبح من الآن فصاعدا نتاج تخطيط علمي وسياسات مدروسة .

إن هذا الحل يدل بأنه لا يمكن التوفيق في إطار نفس الجامعة بين مطلب تعميم التعليم ومطلب التكوين النوعي، وإن الجامعات الاصطفائية إذا كانت ستقدم تكوينا علميا نوعيا عاليا فإنها سوف تفرض بالضرورة شروطا دقيقة وصارمة على الطلبة المترشحين للالتحاق بها والنجاح أو التفوق فيها وهي لن تكون متاحة سوى لفئة محدودة جدا ؛ وفيها تتجمع كل شروط التفوق العلمي :

1- طلبة ذوي مستوى تعليمي جيد، وقدرات استيعابية عالية (القدرة +) .
2- مستقبل مهني واجتماعي مضمون ومحفز (الإرادة +) .
3- تأطير نوعي نظرا لقلة عدد الطلبة وكفاءة وانتقائية الأساتذة الموظفين (+) .
4- إطار حياة وظروف دراسية نموذجية (+).

أما الجامعات الشاملة فإنها وإن كانت ستتيح فرصة الالتحاق بالتعليم العالي لشرائح واسعة من المجتمع فهي لن تتوفر سوى على تركيبة العوامل التي تنتج ضعف التكوين العلمي لطلابها .

1- طلبة بقاعدة معرفية هشة، وقدرات استيعابية ضعيفة أو متوسطة غالبا (القدرة.).
2- مستقبل مهني واجتماعي غامض وغير محفز (الإرادة.) .
3- تأطير ضعيف بسبب كثرة عدد الطلبة وعدم انتقائية الأساتذة (.) .
4- إطار حياة وظروف دراسية متدهورة نسبيا (.).

إن الاعتبارات التنظيرية التي تقدم ذكرها نجدها متجسدة على مستوى واقع التعليم العالي في الجزائر، ويتضح هذا جليا حينما نقارن بين الجامعات العادية والمدارس الكبرى أو العليا بالنسبة للأبعاد الأربعة المذكورة التي هي مجموعة عناصر

تركيبة معادلة الإمكان والإرادة، ويكفي أن نشير مثلا إلى أن مدارس مثل المدرسة الوطنية للإدارة أو المدرسة الوطنية للجمارك والضرائب أو مدرسة التقنيات البنكية أو المدرسة العليا للقضاة أو المدارس العليا التابعة للجيش أو الدرك أو الشرطة ... هي مؤسسات تعليمية مستقلة من ناحية الخدمات الاجتماعية مثلا عن الديوان الوطني للخدمات الجامعية، بمعنى أنها في ظل الأزمة التي يعاني منها هذا القطاع بمنأى عن انعكاساتها السلبية ؛ فالطلبة الحائزون على شهادة (البكالوريا) في الجزائر الذين يلتحقون بالتعليم العالي، لا يلتحقون في الواقع بنفس التعليم العالي، فالغربلة لا تكون فقط بإقصاء شريحة معينة من مرحلة تعليمية ما وإنما تكون أيضا بتوزيع الناجحين على فروع ومؤسسات متباينة الخصائص والقيمة . أي أن الفوارق تكمن خاصة في المسارات الدراسية ،، ثم يعود هذا التوزيع ليؤثر بقوة على حظوظ الطلبة في النجاح وخاصة التفوق العلمي والدراسي وبالتالي الاجتماعي فيما بعد، فالتخصصات ذات القيمة الاجتماعية العالية تتوفر فيها كل شروط النجاح والتفوق، بينما نجد العكس بالنسبة للتخصصات ذات القيمة الاجتماعية المتدنية .

إن الفرق بين طلبة الجامعات العادية وطلبة المدارس الكبرى . بمعنى الجامعات الاصطفائية . لا يقتصر على الحظوظ في النجاح والتفوق الدراسي فقط، بل يتعداه إلى نوعية هذا الأخير وطبيعته، فهو في المدارس الكبرى ثمرة تفاعل كل من : جودة الظروف المادية و المعنوية (الإرادة، الإمكانيات، التأطير النوعي، التحفيز، القدرات من جهة، وصرامة ميكانيزمات وآليات التقييم والانتقاء من جهة أخرى)، أما في الجامعات العادية فإنه ثمرة تفاعل كل من : رداءة الظروف المادية والظروف المعنوية (ضعف الإرادة، افتقاد الإمكانيات، ضعف التأطير، عدم التحفيز، انخفاض القدرات من جهة، وهشاشة ميكانيزمات وآليات التقييم والانتقاء من جهة ثانية) .

فالفرق يكمن بالتالي في أن صرامة التقييم والانتقاء في إطار المدارس الكبرى معوض ومكمل بتهيئة الظروف المادية والمعنوية المواتية، أما بالنسبة للجامعات العادية فإن رداءة الظروف المادية والمعنوية معوضة ومكملة بواسطة هشاشة التقييم والانتقاء!! وهي ملاحظة مبنية على مقارنة اجتهادية، وهي تحتاج على دراسة معمقة .

بدون هذه الحقيقة لا يمكن تفسير لماذا لا توجد مثلا فروق ذات دلالة بين نسب النجاح في كل من المدارس الكبرى والجامعات العادية ؟، إن الفرق يكمن في نوعية

النجاح وليس في حجمه ؛ فالمدارس الكبرى توفر لطلبتها الشروط المثالية للنجاح والتفوق ثم تطبق عليهم نظاما صارما للتقييم، أما الجامعات العادية فإنها بالموازاة مع عجزها عن توفير ذلك لا تتبنى عمليا سياسة (دعه ينتقل دعه يمر) ؛ فلنتصور مثلا أن تحتفظ المدارس الكبرى بنفس النظم التقييمية وتفقد فجأة ظروفها المادية والمعنوية، ونتصور في نفس الوقت أن تتبنى الجامعات العادية النظم التقييمية للمدارس الكبرى بدون أن يطرأ تغيير على ظروفها المادية والمعنوية ؟! لا شك أن نسبة النجاح في كليهما سوف تكون منخفضة إلى أقصى درجة ، إذ لن ينجح في كليهما سوى الطلبة الذين يتسمون بالعبقرية .

إن تفكيرنا في هذه المسألة قد قادنا إلى بناء تصنيف نمطي مثالي للطلبة الجامعيين، وهذا التصنيف لا يعدوا أن يكون سوى نتاج تقاطع قيم المتغيرات الأربعة المتمثلة في: قدرات الطالب، إرادة الطالب، ظروف الدراسة، والقيمة الاجتماعية للتخصص؛ فهذه الأبعاد الأربعة . بالإضافة إلى قيمها المتراوحة بين الإيجابية والسلبية . تمثل العناصر المكونة والمؤسسة لمعادلة الإمكان والإرادة، وإن تقاطع هذه الأبعاد بالإضافة إلى تقاطع قيمها يعطينا عددا لا متناهيا من المعادلات المتراوحة بين المثالية الإيجابية والمثالية السلبية، ولكن إذا اكتفينا بالنسبة لكل بعد بطرفين نظريين ممثلين لحالتي الإيجاب والسلب في صورتيها الأكثر شدة ، فإن هذا التقاطع يتمخض عن ست عشرة معادلة، وإذا افترضنا أن كل معادلة تنطبق بالضرورة على طالب معين، فإن الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي يمكن تصنيفهم إلى (16) حالة أو نموذج مثالي حسب خصائص معادلة إرادتهم وإمكانهم .

الخصائص	ما يتعلق بالطالب		ما يتعلق بالمؤسسة التعليمية	
	القـــدرات	الإرادة	ظروف الدراسة	قيمة التخصص
01	+	+	+	+
02	+	+	+	-
03	+	+	-	-
04	+	-	-	-
05	-	-	-	-
06	-	-	-	+

07	-	-	+	+
08	-	+	+	+
09	-	+	+	-
10	+	-	-	+
11	+	-	+	-
12	-	+	-	+
13	+	-	+	+
14	-	+	-	-
15	+	+	-	+
16	-	-	+	-

إن أزمة قطاع الخدمات الاجتماعية الجامعية مثلا، التي تؤثر مباشرة على الظروف المعيشية لطلبة الجامعات الشاملة، تكتسي أهميتها وخطورتها من طبيعة الخصائص الأخرى المتعلقة بهذه الجامعات، فأزمة هذا القطاع وواقع الجامعات الشاملة يعتبر كل واحد منهما عاملا مضاعفا للآخر، إن الطالب المسجل ضمن هذا النموذج يمثل نقطة تقاطعهما إذا عبرنا عن هذا الواقع تعبيرا هندسيا، فهو لا يجد في خصائص الجامعة التي ينتمي إليها لا المستقبل المهني المحفز ولا التأطير النوعي الذي من شأنه - لو وجد - أن يتيح له تحدي هذه الأزمة ومقاومتها حتمياتها .

لكن ماذا عن موقع التنظيمات الطلابية من كل هذا ؟، إن فتح المجال السياسي للتعددية الحزبية وتشكل الأحزاب السياسية بعد أحداث الخامس من أكتوبر سنة 1988م قد جاء ليضفي منحى خاصا على خطاب ونشاط التنظيمات الطلابية في الجزائر، بحيث صارت مندرجة في السياق العام لحركة المعارضة السياسية، وقد اتسمت هذه الفترة ببروز عدت تنظيمات متباينة المشارب والمآرب السياسية، هذا التنوع أدى إلى تنوع وسائل الضغط وتطوير طرق العمل نظرا لبروز البعد التنافسي على استيعاب الطلبة وكسب الشرعية في الوسط الجامعي، وهو ما جعلها تعود إلى التركيز على المشاكل المادية بغرض العزف على الأوتار الحساسة لأعصاب الطلبة وبخاصة الداخليين منهم والمنحدرين من الفئات المحرومة أو المتوسطة، بحيث تحولت هذه التنظيمات إلى نقابات مطلبيه ؛ إن واقع التنظيمات الطلابية يعتبر في نفس الوقت نتاج أزمة التعليم العالي وعامل من عوامل هذه الأزمة في أن واحد، فالمشاكل الواقعية التي يعيشها الطلبة

ضمن الجامعات الشاملة يزيد في حدتها وتعميقها : البناء المشوه لهذا الواقع عبر خطاب ونشاط التنظيمات الطلابية .

خاتمة وتساؤل:

في ظل كل هذه الشروط المادية والمعنوية المتداخلة والجد معقدة، يزاول الطلبة في الجامعات الجزائرية الشاملة دراستهم ويتلقون تكوينهم، وتتحدد حظوظ نجاحهم وتفوقهم ويتقرر مستوى تحصيلهم العلمي ؛ شروط تلتقي خيوطها في إطار حتمية دقيقة وصارمة، هي ما أسميناه : "معادلة إرادة وإمكان التحصيل العلمي" ؛ لكن الإشكال الآخر الذي يثير مخاوفنا هو أن القيم السلبية لهذه المعادلة تنطبق تماما على طلبة كليات العلوم الاجتماعية، وعلم الاجتماع بصورة خاصة، حيث تتجمع وتتضافر مثلا ثلاثة عوامل كفيلة لوحدها بشل أي احتمال إيجابي، ونقصد بها : التوجيه الإجباري، وغموض المستقبل المهني، وضعف المستوى العلمي للطلبة الذين يسجلون ضمنها ويوجهون إليها، ناهيك عن العوامل الأخرى التي وردت الإشارة إليها في ثنايا هذه المداخلة .

لكن ألسنا في مجتمع الأولوية فيه لحل مشكلات الإنسان قبل حل مشكلات المادة ؟؟، وكيف يمكن للجامعة أن تكون محرك التنمية الاجتماعية إذا كان الطلبة المعنيين مباشرة بهذه المهمة يشكلون في مجملهم اضعف الطلبة ذكاءا ودافعية، كما تعتبر ظروفهم الدراسية الأسوأ ماديا ومعنويا .

قائمة المراجع:

1/ باللغة العربية:

. الفاربي، عبد اللطيف وآخرون : **معجم علوم التربية - مصطلحات البيداغوجية والديداكتيك**، ط1، 1994

. بيترمان، هانس ؛ وشومان، هارولد، **فخ العولمة**، ترجمة د. عدنان عباس علي، الكويت : المركز الوطني للثقافة والآداب والفنون، سلسلة عالم المعرفة، أكتوبر 1998 .

. عبد الوهاب بوحديبة، " ثقافة الجامعة "، مجلة **رجل المعرفة**، 05 (مارس/ أفريل 1999)

. عصار، خير الله، **علم النفس التعليمي**، الكويت : مكتبة الفلاح، 1982 .

. عوض، عباس محمود، **علم النفس العام**، الإسكندرية ؛ دار المعرفة الجامعية، 1994

. محمد، علي محمد، **الشباب العربي والتغير الاجتماعي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987.

. مايكل شاتوك : " المهددات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادي والعشرين "، ترجمة هند مصطفى، مجلة **عالم الفكر**، العدد الأول (سبتمبر 1995) الكويت، المجلد 24

. ولد خليفة، محمد العربي، **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية**، الجزائر: د م الجامعية، 1989.

2/ باللغة الفرنسية :

_ Best, Francine, **L'échec Scolaire** (2em Edition ; paris : Ed PUF, 1999.

_ Bennoun, Mahfoud « Pour une E'école et une Université Modernes », journal el **Watan**, quotidien algérien, 24 mai 1999, p 5

_ Bikas, C.Sanyal, **l'innovation Dans la Gestion des Universités**, Ed UNESCO.

_ Bouzida , Abderahmane **L idéologie de L instituteur** , Alger ; Ed SNED, 1976 .

_Cherkaoui, Mohamed : **Les Paradoxes de la Réussite Scolaire** ,1èr Ed; paris, Puf , 1979

Dubet , François et Martuccelli , Danilo , **A L'école – Sociologie de L'expérience Scolaire** , (Paris : Ed de Seuil , 1996) .

_ Girod, Roger, **Problème de Sociologie De L'Education** , France (UNESCO) ; Ed Delachaux et Niestle ,1992

- Miaula Diamibonba et Roland Ouellet : « Le Redoublement et L'abandon Scolaire, Comparaisons Internationales » , in : Centrale de L'enseignement du Québec, **Pour Favoriser La Réussite Scolaire** , Québec , 1996 ,

- Herme J.Mosha : « Qualité de la Formation et de la Recherche Dans L'enseignement Supérieur », in L'enseignement **Supérieur en Afrique** (Dakar : UNESCO, 1998).

_ Pourtois JP. Et Lhermitte J. : **Entrer a L université**, Paris : Ed Labor, 1986

_ UNESCO, **Enseignement Supérieur Pour une Nouvelle Afrique** (chana, 1998).

_ Redjem , Nacib , **Industrialisation Et Système Educatif Algérien** , Alger , Ed OPU .

_ Renald Legendre : **Dictionnaire Actuel de L'éducation**, paris, Larousse, 1988

البعد الوطني لتحية العلم في المؤسسة التربوية

دراسة ميدانية لموقف الأسرة التربوية إزاء تحية العلم اليومية.

أ. بوشناق خدوجة.
أ. صبراشو كهينة

إن تحية العلم سلوك اعتمدته وزارة التربية الوطنية في المؤسسات التعليمية من أجل تربية النشء على مبادئ الحس الوطني بالموازاة مع سلوكيات أخرى قد تعزز هذه القيمة. إلا أن ملاحظتنا للواقع أظهرت لنا رفضا جليا لهذه العملية خاصة وبعد أن أصدر قانون تطبيقها يوميا.

نحاول إذن في هذه الدراسة الميدانية معرفة أسباب هذا الموقف المعادي والرافض لهذه العملية التربوية "تحية العلم ".

هل يكمن الرفض في انعدام قيمة الوطنية لدى الأسرة التربوية أم هو موقف يرتبط بعوامل أخرى تستحق أن يكشف عنها عن طريق الدراسة وعن طريق تحديد مفاهيم متداخلة؟

لمحة تاريخية عن العلم والنشيد الوطني :

أعتبر **العلم** في جميع دول العالم وفي عصرنا الحديث رمزا للهوية الوطنية والسيادة، ولقد كان لكل علم معترف به في وقتنا الحاضر تاريخ مجيد يرتبط بكيان مجتمع.

والعلم الجزائري مثله مثل كافة الأعلام الوطنية له تاريخ عريق ارتبط ارتباطا وثيقا بالكفاح المسلح ضد الاستعمار. فلقد " ظهر خلال مظاهرة ضد الاحتلال الفرنسي بثورة طاهات، وتم تبنيه رسميا سنة 1962، وهو على الشكل الذي نعرفه نجده يحمل ... اللّون الأخضر كرمز للسلام ،و اللّون الأحمر للدلالة على الاشتراكية ،و الأبيض معبر عن النقاء والنزاهة "[1]،أما فيما يخص الهلال فهو للدلالة على التقويم الهجري المعتمد من طرف المسلمين.

(1) موسوعة القرن. الدار المتوسطية للنشر.تونس. 2006. ص71.

و لا يمكننا الحديث عن العلم الوطني دون أن نتحدث عن **النشيد الوطني** باعتباره كذلك رمزا للوطنية والسيادة ، ذو تاريخ يرتبط هو كذلك بنضال طويل من اجل الحرية والاستقلال.

وفي هذا الإطار بيّن التصريح المنشور في 1989.11.1 في عدد خاص بجريدة المجاهد ،بان الشهيد عبان رمضان أقر ضرورة تنظيم نشيد معركة لحزب جبهة التحرير الوطني خلال الاجتماع الذي انعقد في جوان 1955 ،عند لخضر رباح والذي جمعه مع كريم بلقاسم ،و بن يوسف بن خدة، وعمارة رشيد ، وعلى هذا الأساس اتصل **بشاعر الثورة الكبير مفدي زكريا**، الذي قام بتنظيم القصيدة الوطنية في سجن بربروس (المعروف بسركاجي) سنة 1955 .

أما فيما يخص تلحينه ، فلقد اقترح على ملحنين عدة إلا أنه لم يلقى إقناعا من طرف طالبيه، وهكذا إلى أن وصل إلى مصر فلحن من طرف **الموسيقار الكبير محمد فوزي** وسمع من خلال قناة الراديو :**صوت العرب** [1] .

بهذا ولد نشيد الوطن **قسماً**، بعبارات ومعاني هادفة تحمل كل دلالات الوطنية وتغرس في نفس كل من يقرأها قراءة عميقة قيم الحب لهذا الوطن والتضحية لأجله:

قســـــماً بالنـــــازلات الماحقـــــات و الـــــدماء الزاكيـــــات الطـــــاهرات
و البنـــــود اللامعـــــات الخافقـــــات في الجبـــــال الشـــــامخات الشـــــاهقات
نحـــــن ثرنـــــا فحيـــــاة أو ممـــــات و عقـــــدنا العـــــزم أن تحيـــــا الجزائـــــر
فاشهدوا.....فاشهدوا.....فاشهدوا

و إذا كان العلم يعتبر رمز للوطن في العصر الحديث، فلقد كان يعتبر سابقا عند العرب رمزا للقبيلة أو الجماعة،يسير خلفه ويحافظ عليه كل من ينتسب إليهما، وكلما كان العلم مرفوعا دلَّ على عزَّة أهله، وإذا انتكس دلَّ على ذلِّهم، ويعرف العلم عند العرب باسم الراية أو اللِّواء، والذي يحمل في الحرب للتعرف عن موضع صاحب الجيش.

(1)Azize ZEMMACHE: « L'hymne nationale :Objet de manipulation », Info soir, n°1324, 12 et 13 novembre 2007, Alger, p.03.

...و لقد روى احمد والترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كانت راية رسول الله صلى الله عليه وسلم سوداء، ولواءه ابيض. ولقد أشير بأن اللِّواء هو ما يعقد في طرف الرمح ويلوى عليه أما الراية فهي ما يعقد منه ويترك حتى تصفقه الرياح، وقيل أن: اللِّواء العلم الضخم وهو علامة لمحل الأمير، يدور معه حيث دار، والراية يتولاها صاحب الحرب[1]

و هكذا نجد أنه رغم اختلاف التسمية بين **علم وراية ولواء** فإن الهدف واحد، ورفعه ما هو إلاَّ للدلالة على أن في الجيش أو الجماعة أو القبيلة أو الدولة قوة ترفع بها معنويات من ينسبون إليه، وبذا يتبيَّن بأن تحية العلم بالنشيد أو الإشارة باليد في وضع معين إشعار بالولاء للوطن والالتفاف حول قيادته والحرص على حمايته، وهو كذلك عرف من الأعراف وتعبير عن احترام قانون البلد.

المدرسة والبعد الوطني:

تحافظ المجتمعات على كيانها الاجتماعي والثقافي بفضل عملية التنشئة الاجتماعية والتي هي "العملية التي يتم من خلالها دمج الفرد في المجتمع،و دمج ثقافة المجتمع في الفرد و[هي كذلك] عملية تعلم في أصولها يستطيع الفرد من خلالها أن يتكيف مع معايير وتصورات وعادات ،و قيم الجماعة التي يعيش في وسطها "[2].

و هكذا تبرز المدرسة بكونها أفضل مؤسسة اجتماعية يمكن أن تطبع في مدخلاتها عناصر الشخصية الوطنية، وترسخ فيهم قيما لتحقيق المواطنة الصالحة، و" أقدس تربية تتأصل فيها عوامل التماسك الوطني وأصح قاعدة لتطور المجتمع في ظل أصالتنا وقيمنا الحضارية،و خير إطار للتقدم والرقي وفق متطلبات العصرنة ومقتضيات العلم والثقافة."[3] . ذلك لأن غرس روح الوطنية والمواطنة في الناشئة يتطلب قبل كل شيء إعطاء الأولوية القصوى للبعد الوطني في المناهج الوطنية للمدرسة الجزائرية، والذي يضمن تنشئة اجتماعية يترعرع فيها أبناء الجزائر ضمن مفاهيم الوطن والتعريف

(1) بتصرف وثيقة أنترنت: فتاوى تحية العلم. 18 نوفمبر 2007.مستخرجة بتاريخ 2007.10.21.

(2)علي اسعد وطفة:علم الاجتماع التربوي.منشورات جماعة دمشق.دمشق.1993.ص37.

(3)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: اللجنة الوطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي، مشاريع مستخلصات اللجان الفرعية. ماي 1989. ص.1.

بحدوده الترابية وحيزه الجغرافي الذي يعيشون فيه كمجموعة بشرية تتفاعل فيما بيننا بمجموعة من العلاقات الإنسانية والعاطفية والثقافية والمادية.

و لكون التربية الوطنية هي العملية التي يتم فيها "غرس السلوك الاجتماعي المرغوب فيه حسب قيم المجتمع الذي يعيش فيه المواطن" [1] تأكدت فكرة أنها لا يجب أن تدرس فحسب وإنما تطبق، لتظهر في أنماط سلوك يومية،و على هذا الأساس أصدرت وزارة التربية الوطنية المنشور رقم 419 الصادر في 2006.12.24 ، تحدد فيه إجراءات تنظيمية وأخرى تربوية من اجل ترقية الحس الوطني في الناشئة، ولقد عمدت إلى تطبيق رفع العلم الوطني وتحيته في ساحة المؤسسة في بداية كل يوم وفي نهايته ،بحضور كل المعلمين والأساتذة والتلاميذ في المؤسسات التعليمية أو التكوينية مصطفين بالشكل اللائق لتحية العلم وإنشاد النشيد الوطني إنشادا محكما ومتقنا[2]. وذلك إيمانا منها بان العملية من شانها أن تغرس حب الوطن في وجدان الصغير بفعل انتصاب علم بلاده على السارية في وسط المدرسة، وبهذا التوجيه ذو البعد التربوي الوطني تحاول أن ترسخ في أذهان الناشئة رمزا من رموز السيادة الوطنية، إذ يمكن اعتباره تدبير إصلاحي لتعزيز القيم الروحية وتنمية عاطفة الولاء لدى أبناء الجزائر.

إلا أن هذا القرار لاقى تذمر الكثير من أفراد الأسرة التربوية في المؤسسات التعليمية ولقد التزم بتنفيذه بدون قناعة تامة في كون هذا الطرح التربوي يمكن أن يزيد من تأكيد وعي الأسرة التربوية في تكريس قيمة الوطن عند النشء وتعميقها وتفعيلها في الميدان. ولقد تلخصت بعض مظاهر الرفض والتذمر في مؤشرات كثيرة: كالتأخر والتثاقل في تحية العلم وعدم الامتثال الطوعي والمنظم والمنضبط أمام الراية،إضافة إلى السخرية والاستهزاء والانشاد غير المضبوط،و الإسراع للخروج من المدرسة مباشرة بعد التحية.

---

(1)سالم علي سالم القحطاني:"التربية الوطنية.. "رسالة الخليج العربي،العدد66،السنة18.1998.مكتب التربية العربي لدول الخليج،الرياض. ص20.

(2)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية: منشور رقم 1419/ وت و/ ا خ و/المؤرخ يوم 24 ديسمبر 2006 ب/خ ترقية الحس الوطني في الناشئة.

وانطلاقا من كون العلم شعارا ورمزا للقوة والعزة، وتحيته يمكن أن تبرهن على الانتماء والولاء والحب والاعتراف بقيمة الوطن، استثارتنا مظاهر الرفض المذكورة سابقا والمستخلصة من ملاحظتنا للميدان فاضطررنا كباحثين للحقيقة أن نتساءل :

هل يمكن اعتبار رفض الأسرة التربوية وتذمرها لرفع العلم الوطني وتحيته يوميا ضعفا في وطنيتها أم هو مجرد معارضة لتعليمات قانونية صادرة من الوصاية لا تتماشى مع المشاغيل اليومية ؟

وانطلاقا من سعينا كباحثين في فهم الظاهرة لا التدخل فيها، وصلنا إلى التساؤل الخاص التالي:

هل يعبر رفض الأسرة التربوية - المكونة من الطاقم التربوي والإداري والتلاميذ- لتحية العلم يوميا ضعفا في وطنيتهم ؟

و من أجل الإجابة عن تساؤلنا بنينا فرضيتين كالتالي:

1- الوضعية الاجتماعية المتدهورة للأسرة التربوية تدفعهم للتذمر أو رفض تحية العلم يوميا.

- إن الأسرة التربوية برفضها لتحية العلم تعبر عن رفضها لوضعيتها الاجتماعية المتدهورة والتي طالما نادت بتحسينها، فرغم ما بذل من طرف الدولة من مجهودات لتحسينها (كزيادة في الأجور، إصلاح المنظومة التربوية...) إلا أنها مازالت لم تصل إلى ما ينتظره منها المجتمع.

2- الظروف المهنية للأسرة التربوية تدفعهم للتذمر أو رفض تحية العلم يوميا.

- تعتبر الظروف المهنية الغير لائقة والتي يتصدى لها عمال وموظفي التربية يوميا عاملا من العوامل التي تجعلهم لا يقبلون أي متغير جديد في حياتهم المهنية، خاصة وإن كان يعيقهم في مباشرة الإيقاع الحياتي المهني والاجتماعي المكيف من طرفهم لوضعية اجتماعية ومهنية هشة.

منهجية الدراسة:

إنه لمن الضروري أن تسجل الدراسة ضمن إستراتجية منهجية تحدد خطوات إجراءها بما تحققه من أهداف. ولهذا اندرجت دراستنا ضمن الدراسات الميدانية، التي

حاولنا من خلالها فهم ظاهرة تذمر ورفض الأسرة التربوية تحية العلم يوميا. وبذا انحصرت مجالات الدراسة كالتالي:

المجال الجغرافي للدراسة:

تحدد مجال دراستا الجغرافي ببلدية باب الوادي، التي تعتبر إحدى أهم بلديات العاصمة نظرا لكثافة سكانها التي قدرت بـ"557.87 نسمة حسب آخر إحصاء للسكان والسكن سنة 1999"[1] و90499 نسمة سنة 2002 [2].

المجال البشري للدراسة:

تم اختيار عينة دراستنا بطريقة قصدية. والعينة القصدية هي " تلك العينة التي يختارها الباحث اختيارا مقصودا من بين وحدات المجتمع الأصلي،و ذلك تبعا لما يراه الباحث من سمات أو صفات أو خصائص تتوفر بهذه الوحدات أو المفردات، وتخدم أهداف البحث بحيث تكون هذه الوحدات قريبة الشبه من المجتمع ،و يترك للباحث في الميدان حرية اختيار وحداتها"[3] .

وعلى هذا الأساس تمثلت عينة دراستنا في تلك التي توفرت فيها الخصائص التالية وهي:

1- أن يكون المبحوث موظفا في مؤسسة تعليمية (أستاذ،إداري،عامل).

2- أن يكون المبحوث ولي تلميذ سواء كان في نفس المؤسسة التربوية أو مؤسسة أخرى.

3- أن يكون المبحوث منخرط في جمعية أولياء التلاميذ باعتبارها أحد تنظيمات المجتمع المدني داخل إطار مؤسسة تنشئوية . وباعتبار أن هذا المجتمع المدني هو الحيز أو المجال الخارج عن نطاق الدولة حيث يمارس المواطن نشاطاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطريقة طوعية.

---

(1)« Collections statistiques ».n 81.principaux résultats de l' exploitation exaustive.RGPH98.ons.Alger.1999.

(2)DPAT : Annuaire statistique de la wilaya d'alger.janvier2004.Alger.p04.

(3) محمدعبد الحميد:دراسات الجمهور في بحوث الإعلام.عالم الكتاب. القاهرة.1993.ص183.

و في هذا المجال لابد لنا أن نذكر بأن" جمعية أولياء التلاميذ هي هيئة رسمية، تنشأ على مستوى كل مؤسسة تعليمية تتكون من أولياء التلاميذ المتمدرسين، وينتخب أعضاء مكتبها أثناء انعقاد الجمعية العامة"[1].

و لقد أقرت المادة99 من النشرة الرسمية للتربية بأن هذه الجمعية "تساهم في إطار الأحكام القانونية والتنظيمية السارية في تقديم الدعم المعنوي والمادي للمؤسسة"[2]

نشير أننا لم نحاول الاتصال بجمعية معينة في دراستنا حتى لا نتسبب في ترويج أحكام خاطئة عنها قد تضر بها وبالمؤسسة التي تنتمي إليها .

و على هذا الأساس وجهنا استمارتنا إلى كل فرد يعمل في المؤسسة التعليمية ومنخرط في جمعية أولياء التلاميذ ،سواء في مؤسسته المهنية أو مؤسسة أخرى، ولقد سمح لنا هذا الاختيار بالكشف عن حقيقة الإشكال المدروس،باعتباره تواجد في كل المؤسسات التربوية بصفتها منطوية تحت وصاية واحدة تم إصدار منشور تحية العلم منها.

المجال الزمني للدراسة:

لقد تم توزيع استمارات بحثنا في فترة زمنية دامت شهرين على التوالي، وهما شهري سبتمبر و أكتوبر2007 و ذلك مع الدخول المدرسي للسنة الدراسية2007/2008.

أما فيما يخص تقنية الدراسة، فلقد اعتمدنا تقنية الاستمارة لكونها تقنية بحث كمية تتماشى مع إشكالية وفرضيات بحثنا .إضافة إلى كونها تخلق نوع من الثقة لدى المبحوث، وتجعله قادر على الإجابة العفوية للأسئلة دون الخوف من أن يترتب عن عفويته عقوبة أو مشاكل قد تنجم من المسؤولين أو حتى الوصاية.

و لقد جمعت هذه الاستمارة ثلاثة وأربعون سؤالا، وانقسمت إلى ثلاث محاور هي:

- محور الوضعية الاجتماعية.
- محور الوضعية المهنية .
- محور تحية العلم.
- بالإضافة إلى البيانات الشخصية.

---

(1)وزارة التربية الوطنية:دليل ولي التلميذ .الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية.الجزائر.1996.ص30.

(2)وزارة التربية الوطنية:النشرة الرسمية للتربية. الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية .الجزائر.1991 .ص19.

و بذا تم توزيع 150 استمارة ،انتقيت منها 127 صالحة للدراسة ،لكونها تمثل خصائص العينة المحددة مسبقا.

الخصائص العامة للعينة:

الجنس:

بينت التعدادات الوطنية السابقة أن جنس الإناث هو الغالب في التوزيع الجنسي للأسرة التربوية (الأساتذة وموظفي التربية).

جدول (1): توزيع المبحوثين حسب الجنس

جنس المبحوثين	التكرار	النسبة
ذكور	34	26,8
إناث	93	73,2
المجموع	127	100

يظهر لنا الجدول أن أكثر من 70٪ (73,2 %) من المبحوثين هن إناث، مقابل 26,8 من جنس الذكور وهذا راجع لما يعرف عن المجتمع الجزائري عامة في كونه يفضل عمل المرأة في سلك التربية.

السن:

قصد تسهيل عملية الملاحظة قمنا بجمع سن المبحوثين في فئات عمرية خماسية فتحصلنا على الجدول التالي:

جدول (2): توزيع المبحوثين حسب السن

فئـــات الســـن	التكـــرار	النســـبة
اقل من 30 سنة	7	5,5
34 – 30	20	15,7
39 - 35	12	9,4
44 – 40	33	26,0
49 – 45	50	39,4
50 سنة فاكثر	5	3,9
المجموع	127	100

يتضح لنا من خلال الجدول آن معظم المبحوثين يتمركزون في الفئة العمرية 40 – 49 سنة بنسبة 65.4% ، حيث صادفتنا اكبر نسبة في الفئة العمرية 45 – 49 سنة بنسبة 39,4 % ،يليها المبحوثين الذين يقل سنهم عن 35 سنة بنسبة 21,2 % (15,7٪ لدى 30 – 34 سنة و5,5٪ لدى اقل من 30 سنة) ثم المبحوثين المتراوح سنهم بين 35 ـ 39 سنة بنسبة 9.4 % .و يأتي في الأخير ذوي سن الـ 50 فأكثر بنسبة تقل عن 4 % (3,9 %)

إن ما لفت انتباهنا في هذا التوزيع، هو الفئتين العمريتين الأخيرتين (فئة 45 – 49 سنة التي سجلت فيها اكبر نسبة وفئة 50 سنة فأكثر التي سجلت فيها أدنى نسبة) وهذا راجع على الخصوص إلى نظالم التقاعد المسبق .المسموح لعمال وموظفي التربية، والذي كثيرا ما تختاره الموظفات ، نظرا لالتزاماتهن العائلية .

الحالة المدنية

جدول(3): توزيع المبحوثين حسب الحالة المدنية

الحالة المدنية	التكرار	النسبة
أعزب (اء)	35	27,6
متزوج(ة)	83	65,4
مطلق (ة)	5	3,9
أرمل (ة)	4	3,1
المجموع	127	100

يبين الجدول أن معظم أفراد العينة بنسبة تزيد عن 60 % (65,4 %) متزوجون تقابلها نسبة العزاب بـ 27,6 % . و بمقارنتنا مع النتائج المحصل عليها في توزيع المبحوثين حسب السن ، نجد أن ذلك راجع لأن معظم المبحوثين أكثر من 65 % يفوق سنهم 40 سنة ،هذا من جهة، ومن جهة ثانية ومقارنة مع التوزيع الجنسي، نجد بأن النساء المتزوجات تفضلن العمل في السلك التربوي نظرا لملاءمة جداول التوقيت مع التزاماتهن الأسرية ، إضافة إلى كون عينتنا قصدية تخص المنخرطين في جمعية أولياء التلاميذ.

المستوى التعليمي:

اهتمت الإصلاحات التربوية بمستوى تأهيل المعلمين والأساتذة حيث وضعت شروط قبول صارمة فيما يتعلق بالمستوى التعليمي لموظفي التربية مقارنة لما كان في الماضي.

جدول(4): توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ابتدائي	2	1,6
متوسط	10	7,9
ثانوي	47	37,0
تكوين مهني	9	7,1
جامعي	59	46,5
المجموع	127	100

من خلال الجدول يتضح لنا آن نسبة هامة من أفراد العينة 46,5 % ذوي مستوى جامعي يليها ذوي المستوى الثانوي بنسبة،37 %.و هذا راجع إلى الارتفاع المتواصل والمسجل منذ السبعينيات للمستوى التعليمي لدى الجزائريين لاسيما عند الإناث إضافة إلى اهتمام المتخرجين الجامعيين بالعمل في قطاع التعليم ،خاصة الإناث.

الوظيفة:

جدول (5): توزيع المبحوثين حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
معلم ابتدائي	66	52,0
أستاذ تعليم متوسط	21	16,5
أستاذ تعليم ثانوي	23	18,1
موظف إداري	17	13,4
المجموع	100	100

يوضح الجدول أن حوالي نصف المبحوثين معلمين في المدرسة الابتدائية بنسبة 52% يليهم أساتذة التعليم الثانوي بنسبة 18,1 % ثم أساتذة التعليم المتوسط بنسبة 16،5% ويأتي في الأخير موظفي الإدارة بـ 13,4 % .

نظرا لكون عينتنا قصدية ، وجدنا أن المبحوثين المنخرطين في جمعية أولياء التلاميذ ينتمون بدرجة اكبر إلى المدرسة الابتدائية،و ربما هذا يرجع إلى كون هذه الشريحة تدرك ضرورة متابعة الطفل وشؤونه المدرسية منذ المرحلة الأولى، إضافة إلى كون فكرة جمعية أولياء التلاميذ ترتبط في أذهان الأولياء بفكرة المساهمة المالية التي يتهربون منها،و بفكرة تعطيلهم عن إنشغالاتهم اليومية.

1-أثر العوامل الاجتماعية على موقف الأسرة التربوية إزاء تحية العلم اليومية :

الدخل:

يعكس متوسط الدخل الفردي إلي حد ما مستوى المعيشة للأفراد ، ذلك لكونه يعكس مباشرة مدى قدرتهم في الحصول على كميات مختلفة من السلع والخدمات لإشباع حاجياتهم،والتي تجعلنا نفهم من خلال ذلك الدوافع المادية التي تؤدي بهم لاتخاذ موقف معين[1].

جدول(6): توزيع المبحوثين حسب دخلهم والرضا عنه

الرضا / الدخل (دج)	نعم		لا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من 12000	2	16,7	10	83,3	12	100
12001 - 17000	-	-	13	100	13	100
17001- 22000	-	-	53	100	53	100
22001 - 27000	11	24,4	34	75,6	45	100
أكثر من 27000	-	-	4	100	4	100
المجموع	13	10,2	114	89,8	127	100

(1) لوري أن مازور: ما وراء الأرقام. تر:سيد رمضان هدارة.الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. القاهرة. 1994. ص 29.

انطلاقا من الجدول قمنا بتقسيم المبحوثين إلى ثلاثة فئات أساسية من حيث مستوى دخلهم إذ أن أكثر نسبة كانت من نصيب المبحوثين ذوي الدخل المتوسط بـ77,1 % (41,7 % لدى فئة الدخل 17001 - 22000 دج و35,4 % لدى فئة الدخل 2001 - 27000 دج) ما يفوق ثلاثة أرباع أفراد عينتنا، ثم تليها نسبة المبحوثين ذوي الدخل تحت المتوسط 12000 – 17000 دج بنسبة 20,2 % ثم أصحاب الدخل الضعيف الذي يقل عن الحد الأدنى للأجور 12000 دج.أما فيما يخص أقل نسبة، فقد سجلت لدى أصحاب الدخل المرتفع الذي يزيد عن 27000 دج بـ3,1 %.

و بذا نستنتج أن أفراد عينتنا ينتمون إلى الفئات المتوسطة الدخل.

و بربطنا لهذه النتيجة مع مدى الرضا بالدخل، وجدنا أن أغلبية أفراد عينتنا مهما كان دخلهم، غير راضين بالأجر الذي يتقاضونه وهذا بنسبة 89,8٪ مقابل فقط 10,2٪ صرّحوا برضاهم عن دخلهم،

وكان السبب المذكور بدرجة أكبر هو عدم تلبية الأجر المتقاضى لمتطلبات الحياة الاجتماعية، كما هو مبين قي الجدول:

جدول(7): توزيع المبحوثين حسب أسباب عدم الرضا عن الدخل

سبب عدم الرضا عن الدخل	التكرار	النسبة (٪)
لا يساوي الجهود المبذولة	❖88	❖❖77,19
لا يلبي متطلبات الحياة الاجتماعية	❖105	❖❖92,1

❖ الجدول هنا متعلق بسؤال متعدد الإجابات، والتكرار هنا يدل على عدد مرات ذكر الإجابة.

❖❖ تمثل نسبة ظهور أو ذكر الإجابة بالنسبة إلى 114 مبحوث

نلاحظ من الجدول بأن السبب المادي المتمثل في عدم كفاية الدخل المتقاضى لتغطية متطلبات المعيشة قد ذكر من طرف معظم المبحوثين وذلك بنسبة 92,1 ٪، كما أن السبب المعنوي لعدم الرضا عن الدخل والمتمثل في كونه لا يساوي الجهود المبذولة فقد ذكر بنسبة معتبرة قدرت ب 77,19٪. وهذا دليل على أن عمال وموظفو قطاع التربية لا

زالوا يعانون من مشكل انخفاض الأجر القاعدي وهذا رغم الزيادات الأخيرة للأجور و التي عرفها الوظيف العمومي بشكل عام. هذا ما يؤكده الجدول التالي كذلك :

جدول(8): علاقة الدخل بالموقف من الإصلاح التربوي الجديد

الرضا / الدخل	مرضي		غير مرضي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من 12000	-	-	12	100	12	100
12001 - 17000	-	-	13	100	13	100
17001- 22000	16	30,2	37	69,8	53	100
22001 - 27000	5	11,1	40	88,9	45	100
أكثر من 27000	2	50	2	50	4	100
المجموع	23	18,1	104	81,9	127	100

يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين بنسبة 81,9٪ ليسوا راضين بالإصلاحات التربوية الجديدة مقابل 81,1٪ صّرحوا عن رضاهم بهذه الإصلاحات.

و بإدخالنا لمتغير الدخل نجد أن الرافضين للإصلاحات الجديدة، متمركزين لدى المبحوثين ذوي الدخل المنخفض وما دون المتوسط بنسبة 100٪ لدى كلا الفئتين، بينما تمركز المبحوثين الذين صرّحوا برضاهم عن إصلاحات المنظومة التربوية لدى ذوي الدخل المرتفع بنسبة 50٪، وقد ترجع هذه النتائج إلى كون معظم شريحة ذوي الدخل المرتفع ،هي فئة المؤطرين أو بالأحرى المسؤولين الذين عادة ما يمتنعون عن الإدلاء الموضوعي لآرائهم خوفا من خلق البلبلة في المؤسسة التي يسيرونها .

لكن مع هذا يجدر بنا أن نشير بأنه رغم ما لوحظ من سلبيات في المستجدات التربوية ،و التي كثير منها ناتج من عدم فهم الفاعلين التربويين لطرق تطبيقها، إلا أنه هناك إرادة قوية للإصلاح التربوي ينبغي أن يشارك فيها كل من هو مؤهل لهذا.

جدول(9): علاقة نوع السكن بالانزعاج من تحية العلم يوميا

الانزعاج من تحية العلم يوميا / نوع السكن	نعم		لا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
جماعي	44	91,7	4	8,3	48	100
فردي	36	45,6	43	54,4	79	100
المجموع	80	63	47	37	127	100

نجد من خلال الجدول أن الاتجاه العام نحو المبحوثين المنزعجين من تحية العلم يوميا وهذا بنسبة 63٪ مقابل 37٪ من المبحوثين الذين لا ينزعجون منها. وعند إدخالنا لمتغير نوع السكن وجدنا أن نسبة المنزعجين من التحية اليومية للعلم الوطني، متمركزة لدى المبحوثين الذين يقطنون في سكن جماعي بنسبة 91,7٪ مقابل 8,3٪ غير المنزعجين، في حين أنه تمركز المبحوثين غير المنزعجين من تحية العلم يوميا لدى الذين يسكنون بيوتا فردية بنسبة 54,4 ٪،

ما تزال نسبة هامة من الأسر الجزائرية تعيش نمط الأسرة الممتدة ولو بالمعنى الشكلي، إذ نجد الابن بعد الزواج يبقى مع أهله، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى أزمة السكن التي يعرفها المجتمع الجزائري رغم المجهودات المبذولة، فالمرأة (الجنس الغالب في عينتنا) في هذه الوضعية تصبح ملزمة بتدبير أمور المنزل (غالبا منازل ضيقة قليلة الغرف) تحت مراقبة الحماة مما يستوجب عليها الدخول باكرا إلى المنزل بعد انتهاء العمل.

جدول(10): توزيع المبحوثين حسب نوع السكن والتخلف عن موعد تحية العلم

التخلف عن تحية العلم / نوع السكن	نعم		لا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
جماعي	27	56,2	21	43,7	48	100
فردي	42	53,1	37	46,8	79	100
المجموع	69	54,3	58	45,7	127	100

يتبين لنا من خلال الاتجاه العام للجدول أن 54,3 ٪ من المبحوثين سبق لهم أن تخلفوا عن موعد تحية العلم مقابل45,7٪ صرحوا عكس ذلك، وأوضح لنا متغير نوع السكن أن المتخلفين عن موعد تحية العلم هم القاطنون في سكنات جماعية بنسبة 56,2 ٪ مقابل 43,7٪ من الذين لم يسبق لهم وأن تخلفوا عن موعد تحية العلم والساكنين في سكنات جماعية.بينما نسبة المبحوثين الذين لم يسبق لهم وأن تخلفوا عن موعد تحية العلم متمركزة لدى ذوي الموظفين القاطنين في السكنات الفردية بنسبة 46,8٪.

تؤكد لنا نتائج الجدول ما سبق ذكره عن أثر نوع السكن على مردود عمل عمال وموظفو التربية خاصة الأساتذة والمعلمون منهم . لا سيما فيما يتعلق بالحضور إلى المدرسة في وقت تحية العلم ولو أن الجدول أظهر تقاربا في نتائج المتخلفين عن تحية العلم اليومية ، والتي صُرح أنها لم تكن بصفة دائمة بل أحيانا بنسبة 84,1٪ (جدول11) .إلا أن هذا يظهر أن هناك عوامل أخرى ناهيك عن نوع السكن تؤثر على التزام المبحوثين بموعد تحية العلم اليومية.

جدول(11): توزيع المبحوثين حسب تردد تخلفهم عن موعد تحية العلم

تردد التخلف عن تحية العلم	التكرار	النسبة (٪)
غالبا	11	15,9
أحيانا	58	84,1
المجموع	69 [1]	100

جدول(12):علاقة وسيلة التنقل إلى مؤسسة العمل بالانعكاس السلبي لتحية العلم يوميا عليهم

الانعكاس السلبي / وسيلة التنقل	نعم		لا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
راجلا	49	83,1	10	16,9	59	100
سيارة خاصة	-	-	12	100	12	100
نقل عمومي	56	100	-	-	56	100
المجموع	105	82,7	22	17,3	127	100

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن غالبية المبحوثين بنسبة 82,7٪ تؤثر عليهم التحية اليومية للعلم سلبا مقابل 17,3٪ من المبحوثين أدلوا بعكس ذلك.

و بإدراجنا لمتغير وسيلة التنقل إلى مكان العمل، وجدنا أن جميع المبحوثين الذين يشكون من الانعكاس السلبي لتحية العلم هم المستعملين لوسائل التنقل العمومي عند التوجه نحو مكان العمل (بنسبة 100%) ثم الراجلين بنسبة 83,1 % مقابل 16,9%

(1)يمثل مجموع المبحوثين الذين صرّحوا أنهم فكروا في التخلف أو سبق وأن تخلفوا عن موعد تحية العلم الوطني،

من المبحوثين الراجلين للذهاب نحو مقر العمل والذين صرحوا أن التحية اليومية للعلم لا تنعكس عليهم سلبا. بينما لم يصرح ولا مبحوث يملك سيارة خاصة عن الانعكاس السلبي عليه لتحية العلم اليومية.

طلبنا من المبحوثين الذين يعانون من الانعكاس السلبي للتحية اليومية للعلم من الإدلاء لنا بهذه الانعكاسات السلبية فتجمعت أجوبة المبحوثين الـ 105 المعينين في ثلاث نقاط أساسية متمثلة في:

- المشاكل والخلافات مع المصالح الإدارية للمؤسسة نتيجة التأخر والتخلف عن موعد تحية العلم وهذا بسبب مشكل المواصلات والالتزامات العائلية للمبحوثين.
- الدخول المتأخر للقسم وبالتالي ضياع وقت الحصص الأولى وكذلك الرجوع المتأخر إلى المنزل عند تحية العلم في آخر الحصص.
- وتتمثل النقطة الأخيرة، في صعوبة التحكم في أكثر من 30 تلميذ في كل قسم وضبطهم لتحية العلم مما يخلق فوضى قبل وبعد الحصة الأولى والحصة الأخيرة على الترتيب.

و من هنا نستخلص أن الظروف الاجتماعية لموظفي التربية (معلمين، أساتذة أو إداريين) تسببت في ضغوطات سلبية عليهم لاسيما ضعف مستوى دخلهم،و وضعهم السكني وأزمة المواصلات للتنقل إلى مقر العمل، مما جعلهم ينتقدون الوصاية التي لم تعمل على تحسين وضعهم المادي، فماذا عن ظروف ممارسة مهنتهم ؟

2-أثر الظروف المهنية على موقف الأسرة التربوية إزاء تحية العلم اليومية:

جدول (13) :عدد ساعات العمل الأسبوعي والرضا عن جدول التوقيت

الرضا عن جدول التوقيت / عدد ساعات العمل الأسبوعي	نعم		لا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
اقل من 24 سا	22	50	22	50	44	100
24 إلى 30 سا	23	37,1	39	62,9	62	100
أكثر من 30 سا	2	9,5	19	90,5	21	100
المجموع	47	37	80	63	127	100

يتجلى لنا من خلال الجدول أن معظم المبحوثين بنسبة 63 ٪ ليسوا راضين عن جدول توقيت عملهم الأسبوعي مقابل 37 ٪ صرّحوا عن رضاهم بجدول توقيتهم.

دعّم الاتجاه العام للجدول المبحوثين الذين يعملون أكثر من 30 ساعة في الأسبوع بنسبة 90,5 ٪ مقابل 9,5 ٪ ة هي نسبة مبحوثي نفس الفئة والذين أدلوا برضاهم عن جدول التوقيت، بينما دعّم نسبة الرضا عن الجدول التوقيتي للعمل المبحوثين الذين تقل ساعات عملهم الأسبوعي عن 24 ساعة وهذا بنسبة 50 ٪ .

يرجع ذالك لكون معظم مبحوثي دراستنا ينتمون إلى فئة معلمي المدارس الابتدائية(انظر الجدول رقم 5)

و التي يلتزم فيها معلم اللغة العربية(أستاذ مجازى حسي التسمية الإدارية المتماشية مع المستوى الجامعي) خاصة في الطور الأول من التعليم الابتدائي بـ 6 ساعات يومية للتدريس.

إضافة إلى موظفي الإدارة الملزمون بـ 8 ساعات عمل يومية في العمل الإداري للمدرسة.

فتذمر معلمي الابتدائي من ساعات عملهم الأسبوعي راجع لكثافتها وثقلها على التلاميذ ،أما فيما يخص أساتذة التعليم المتوسط والثانوي فيعود عدم رضاهم عن جدول توقيتهم الأسبوعي إلى توزيعه العشوائي وتدريسهم تارة من 6 إلى 7 ساعات دون انقطاع، وتارة أخرى ساعة واحدة أو 3 ساعات مبعثرة طوال اليوم، مما يعيقهم عن التزاماتهم العائلية والمهنية الأخرى أما موظفو الإدارة فينزعجون من إجبارية البقاء في المكاتب طوال 8 ساعات رغم عدم ضرورة بقائهم في بعض الأحيان،الشيء الذي لا يسمح لهم بإنجاز بعض متطلبات الحياة والانشغالات الخارجة عن نطاق العمل(كاستخراج الوثائق من المصالح المعنية،الذهاب إلى الطبيب،متابعة الأبناء في المدارس ،إتمام شغل البيت بالنسبة للمرأة،...إلخ).

جدول (14) : توزيع المبحوثين حسب بعد المسافة بين البيت ومقر العمل

بعد المسافة	ك	٪
نعم	78	61,4
لا	49	38,6
المجموع	127	100

يوضح الجدول أن 61,4 ٪ من أفراد عينتنا أدلوا ببعد المسافة بين مقر إقامتهم ومقر عملهم مقابل 38.6 ٪ الذين صرحوا عكس ذلك. فهل يؤثر ذلك عليهم ؟

جدول (15) توزيع المبحوثين حسب تأثيرهم لبعد المسافة بين السكن ومقر العمل

مجال التأثير	ك	٪
المزاج اليومي	76❖	97,4 ❖❖
مردود العمل	61 ❖	78,2 ❖❖
آخر	-	-

❖ الجدول هنا متعلق بسؤال متعدد الإجابات والتكرار يدل هنا على عدد مرات ذكر الإجابة

❖❖ تمثل نسبة ظهور أو ذكر الإجابة بالنسبة إلى 78 مبحوث.

يوضح لنا الجدول مدى التأثير السلبي لبعد المسافة بين مقر السكن ومقر العمل على وضعية عمال التربية لاسيما الأساتذة، فذكر المزاج اليومي بنسبة 97,4 ٪ أي تقريبا جل المبحوثين ذكروا الأثر السلبي لبعد المسافة على مردود العمل بنسبة 78,2 ٪، والأمر متعلق هنا بالدرجة الأولى على حد تعبير معظم المبحوثين بالمشاكل التي يواجهونها مع إدارة المؤسسة عند الدخول متأخرين لاسيما بعد تحية العلم الصباحية، مما يعكر ميزا جهم اليومي ويؤثر على مردود عملهم لاسيما فيما يخص التحكم في تلاميذ يفوق عددهم الـ 30 في القسم الواحد غالبا.

تطرقنا إثر ذلك إلى سؤال المبحوثين فيما إذا كانت تحية العلم الوطني يوميا قد تنمي الحس الوطني للناشئة وربطناها بالوظيفة فتحصلنا على الجدول التالي :

جدول(16): توزيع المبحوثين حسب الوظيفة ورأيهم في تنمية تحية العلم للحس الوطني للناشئة

تنمية تحية العلم يوميا للحس الوطني / الوظيفة	نعم		لا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
معلم (ة)	12	18,2	54	81,8	66	00
أستاذ(ة) المتوسط	4	19	17	81	21	100
أستاذ(ة) الثانوي	12	52,2	11	47,8	23	100
موظف(ة) إداري	-	-	17	100	17	100
المجموع	28	22	99	78	127	100

يوضح الاتجاه العام للجدول المتمثل في 78 ٪ وهي نسبة المبحوثين الذين لا يرون أن تحية العلم الوطني يوميا قد تنمي الحس الوطني لدى الناشئة مقابل 22 ٪ التي ترى عكس ذلك.

وبإدخالنا لمتغير الوظيفة، وجدنا أن موظفو الإدارة بنسبة 100 ٪ هم الذين دعموا عدم وجود دور للتحية اليومية للعلم الوطني في تنمية الحس الوطني للناشئة. كما يتبعهم أساتذة التعليم الابتدائي بـ 81,8 ٪ والمتوسط بنسبة 81 ٪ الذين

يشاطرون الإداريين في الرأي مقبل 18,2 ٪ و19 ٪ على الترتيب من أساندة نفس القطاع والذين يخالفونهم الرأي برؤيتهم للدور الهام الذي تلعبه تحية العلم يوميا في تنمية الحس الوطني للتلاميذ. بينما دعّم أساتذة التعليم الثانوي فكرة الدور الايجابي لتحية العلم اليومية في إبراز وتغذية الحس الوطني في التلميذ وهذا بنسبة 52,2 ٪ ،

إن من يتأثر بدرجة أكبر بقرار تحية العلم يوميا في أول وآخر اليوم هم معلمو الطور الابتدائي نظرا لكثافة ساعات الدراسة وصعوبة التحكم في أطفال يقل غالبا سنهم عن 12 سنة مما يراه أساتذة الابتدائي عذابا يوميا كما صرّح أغلبهم.عكس أساتذة كل من المتوسط والثانوي الذين يملكون ساعات فراغ بين الحصص ، إضافة إلى قدرة التحكم في التلاميذ لكبر سنهم الذي يفوق 12 سنة وسهولة ضبطهم مع مساعدة المساعدين التربويين الذين غالبا ما يحملون وحدهم مهمة تنظيمهم .

بينما الإداريين فقد صرحوا بوضوح أن الأمر لا يعنيهم تماما بل يخص فقط الأساتذة والتلاميذ كما أدلوا بتذمرهم وانزعاجهم لإدراجهم في قرار تحية العلم يوميا مع الشرائح الأخرى.

جدول (17):علاقة الموقف من الإصلاح التربوي الجديد مع الموقف من تحية العلم يوميا

تحية العلم يوميا / الموقف من الإصلاح التربوي	مجدية لغرس القيم الوطنية		غير مجدية لغرس القيم الوطنية		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مرضى	16	69,6	7	30,4	23	100
غير مرضى	-	-	104	100	104	100
المجموع	16	12,6	111	87,4	127	100

نستنتج من خلال الجدول أن تذمرو انزعاج وقلق المبحوثين من التحية اليومية للعلم مرتبط برضاهم عن صاحب القرار، فنجد أن جل المبحوثين معلمين، أساتذة وموظفو إدارة الغير راضين عن الإصلاحات التربوية الجديدة، يرون أن تحية العلم يوميا ليست

مجدية لغرس القيم الوطنية لدى التلميذ ،مما دعم الاتجاه العام للجدول الذي بلغ نسبة 87,4 ٪ مقابل 12,6 ٪ والتي تمثل نسبة المبحوثين الذين يرون نجاعة التحية اليومية للعلم في ترسيخ قيم الوطنية لدى الناشئة، وطبعا دعّمها المبحوثين الراضين عن الإصلاحات التربوية الجديدة بنسبة 69,6 ٪ ويبقى أساندة التعليم الابتدائي والمتوسط هم الأكثر تأثرا بالقرارات الوزارية الأخيرة المتعلقة بالتحية اليومية للعلم الوطني ،و التي يرون بأنها تؤخذ دون دراسة أو استشارة الأفراد الفاعلين في المؤسسة التربوية المهملة شؤونهم الاجتماعية وظروفهم المهنية.

جدول (18): توزيع المبحوثين حسب الموقف من الإصلاحات التربوية والرضا عن تحية العلم

الرضا عن تحية العلم يوميا / الموقف من الإصلاح التربوي	بالرضا		مرغم		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مرضي	12	52,2	11	47,8	23	100
غير مرضي	-	-	104	100	104	100
المجموع	12	9,4	115	90,6	127	100

تؤكد لنا نتائج الجدول ما سبق ذكره حول أثر الرضا بالإصلاحات التربوية الجديدة وتجاوب الأسرة التربوية مع قرارات الوزارة، حيث أن الاتجاه العام للجدول يبين أن حوالي 90,6 ٪ من المبحوثين يحضرون تحية العلم الوطني يوميا مرغمين مقابل 9,4 ٪ من أفراد العينة الذين صرحوا الحضور اليومي لتحية العلم برضاهم. ويتدعم اتجاه المبحوثين المرغمين على تحية العلم يوميا لدى الرافضين لإصلاحات المنظومة التربوية بنسبة كاملة 100 ٪ .

تطرق المبحوثين إلى ظروفهم الاجتماعية كالسكن،بعد المسافة ،المواصلات، وظروفهم المهنية كاكتظاظ الأقسام، عدم توفر الوسائل، وضعف الدخل. كلها أمور لم تهتم بها الوصاية بل جاءت بقرار على حد تعبير معظم المبحوثين زاد "الطين بله" في

وضعهم المهني المتدهور مما أثار فيهم القلق اليومي والملل والروتين بهذه الممارسة الجديدة (تحية العلم الوطني) .

جدول (19) توزيع المبحوثين حسب الوظيفة والتهرب من تحية العلم يوميا

التهرب / الوظيفة	نعم		لا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
معلم (ة)	17	25,8	49	74,2	66	100
أستاذ (ة) متوسط	2	9,5	19	90,5	21	100
أستاذ(ة) ثانوية	8	34,8	15	65,2	23	100
موظف إداري	11	64,7	6	35,3	17	100
المجموع	38	29,9	89	70,1	127	100

يوضح الاتجاه العام للجدول أن 70,1 ٪ من المبحوثين صرحوا بالتهرب أو محاولة التهرب من تحية العلم مقابل 29,9 ٪ من المبحوثين الذين اعترفوا بأنهم تهربوا أو حتى حاولوا دعم الاتجاه العام للجدول بنسبة 90,5 ٪ أساتذة التعليم المتوسط يليهم أساتذة التعليم الابتدائي بنسبة 74,2 ٪ ثم الثانوي بنسبة 65,2 ٪ الذين أكدوا عدم تفكيرهم في التهرب من تحية العلم مقابل 9,5 ٪ ،25,8 ٪ و34,8 ٪ من معلمين وأت أ وأت ث، الذين صرحوا بعكس ذلك في حين أن فكرة التهرب بارزة عند موظفو الإدارة بنسبة 64,7 ٪ والذين صرحوا انه سبق لهم وأن تهربوا من تحية العلم أو حتى فكروا في التهرب .

بملاحظتنا لنتائج الجدول ومقارنتنا إياه بنتائج الجد ول رقم (10)،لاحظنا أن المبحوثين يرفضون كلمة التهرب لأنهم كقدوة للناشئة في ترسيخ روح الوطنية فيهم ليس من اللائق تبني ذلك التصرف، فيمكن عوض التكلم عن ا لتهرب أن نتكلم عن التخلف لأسباب كثيرا ارتبطت بمشاكل الحياة اليومية،مقابلة بقرار مفاجئ يجعل من تحية العلم مجرد عملية روتينية تبعد الناشئة عن المبتغى المطلوب، وتفقد رمز السيادة قيمته .

متابعة للتعمق في أراء المبحوثين، سألناهم إن كانوا يعتبرون الشخص المتمرد عن تحية العلم يوميا هو شخص غير وطني أم لا فتحصلنا على الجدول التالي :

جدول(20): توزيع المبحوثين حسب موقفهم من شخص المتمرد عن تحية العلم

الموقف	ك	٪
نعم	10	7,9
لا	117	92,1
المجموع	127	100

تقريبا جل المبحوثين صرحوا أن الشخص المتمرد عن تحية العلم اليومية لا يمكن آن نشكك في وطنيته وهذا بنسبة 92,1 ٪ مقابل 7,9 ٪ نسبة المبحوثين الذين صرحوا عكس ذلك .

حسب تصريحات المبحوثين لا يمكننا الحكم على شخص بهذه السهولة لان حقيقة تحية العلم يوميا عملية مزعجة ومملة وروتينية مضيعة للوقت كما تخلق بلبلة في الفناء ومشاكل مع المصالح الإدارية للمؤسسة ،و تعطل الالتزامات العائلية باعتبار أن لكل شخص ظروفه وانشغالاته.و باعتبار أن مقياس الوطنية لا يمكن حصره في مجرد تحية العلم وإنما يتعداه إلى سلوكات كثيرا ما نجدها غائبة عند من يتغنون بالوطنية.

من ثم قمنا بسؤال المبحوثين حول النظام الأنجع لتحية العلم :

جدول(21) : توزيع المبحوثين حسب النظام الأنجع لتحية العلم

النظام الأنجع	ك	٪
يوميا	-	-
بداية ونهاية الأسبوع	126	99,2
آخر	1	0,8
المجموع	127	100

أظهر لنا الجدول أن كل المبحوثين يفضلون النظام القديم في تحية العلم المتمثل في بداية ونهاية الأسبوع لكونه كاف على حد قول المبحوثين لتذكير الناشئة بنشيد وطنهم وشهدائه دون ملل ولا إزعاج للمصالح. وكون المدرسة قادرة على تثبيت قيم الوطنية بأكثر من وسيلة وأسلوب تربوي واحد.

جدول(22): توزيع المبحوثين حسب اختيارهم للأساليب الأنجع لتقوية الحس الوطني في الناشئة

الأساليب التربوية	ك	
تخصيص فترة زمنية في التوقيت اليومي ضمن	49*	38,6**
استغلال حصص التاريخ والتربية المدنية	99 *	77,9 * *
إنشاء الندية المدرسية للنشاط الثقافي	31 *	24,4 * *
تحية العلم	13*	10,2 * *
تنظيم زيارات دورية للمتاحف والأماكن الأثرية	109 *	85,8 * *

يظهر من خلال الجدول أن الوسيلة التربوية الأنجع التي ذكرت بنسبة اكبر هي تنظيم زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية بنسبة 85,8 ٪، يليها استغلال حصص التاريخ والتربية المدنية والإسلامية لغرس حب الوطن لدى الناشئة وهذا بنسبة 77,9 ٪، بينما تأتي في الأخير وبنسبة لا تزيد عن 11 ٪ (10,2 ٪) تحية العلم كوسيلة لترسيخ الوطنية لدى التلاميذ.

فهل هذه مطالبة بإلغائه تماما في المدرسة ؟

جدول(22): توزيع المبحوثين حسب الموقف من مسألة إلغاء تحية العلم في المؤسسة التربوي

إلغاء تحية العلم	ك	٪
تأييد	3	2,4
عدم تأييد	124	97,6
المجموع	127	100

مهما كانت تحية العلم اليومية تزعج عمال وموظفي التربية، وتقلقهم وتملهم، إلا ا ن إلغائها الكلي مرفوض تماما لدى المبحوثين بنسبة 97,6 ٪ .و هذا لكون العلم يمثل لديهم رمز السيادة الوطنية ،وهو عزة ومفخرة الشعب، لذا فإن إلغاء رفع العلم في المؤسسة التربوية هو إلغاء لقيم الوطنية وحب الوطن لدى الناشئة كما صرح به معظم المبحوثين .

و مما سبق تأكد لنا فكرة انزعاج الأسرة التربوية من تحية العلم يوميا وليس من تحية العلم ذاته ومن قرار أصدرته وصاية (وزارة التربية الوطنية) غير مهتمة بظروفهم المعيشية ولا المهنية على حد تعبيرهم.

و يبقى بهذا العلم رمز من رموز الهوية والسيادة الوطنيتين وتحيته هي حب الوطن وتخليد لشهدائه كما أنها (تحية العلم) عبرة وقدوة حسنة لجيل المستقبل.

النتائج العامة:

إن محاولة الوصول إلى نتائج صحيحة ودقيقة، جعلتنا نكشف بفعل القراءة والنزول إلى الميدان عن لبس حجب علينا قراءة مظاهر تذمر الأسرة التربوية (من موظفين وتلاميذ) من قضية تحية العلم الوطني يوميا في بداية البحث.

و لقد وصلنا إلى نتيجة جوهرية وهي أنه ثمة تداخل شديد ما بين مفهوم الوطنية Patriotisme [1] ومفهوم المواطنة[2] Citoyenneté لدى الكل، فرغم أن المفاهيم ليست مجرد كلمات، إلا أنه يصعب التمييز ما بين ما تحمله من مضامين تؤثر بصورة جلية على سلوك الفرد. فالتداخل المفهومي الذي نستشعره عند تناول قضية عامة ، كتحية العلم والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الوطن[*] والوطنية والمواطنة والمواطن، هو الذي يخلق نوع من التشكيك الذي لا أساس له في مجتمعنا.

---

(1) سهيل إدريس :المنهل.قاموس فرنسي عربي. دار الآداب.بيروت.2005.

(2) نفس المرجع.

(*) الوطن في اللغة يشير إلى المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، فهو وطنه ومحله، وبصفة عامة فإن استخدام كلمة وطن تعبر عن نوع من الهوية الأولية وارتباط الإنسان بوطنه وبلده مسألة مستقرة في الأنفس، فالوطن هو مسقط الرأس عادة ومحل التربية.

و حتى تتبين لنا هذه الارتباطات كان لابد لنا من مراجعة المفاهيم والعمل على تحديدها خاصة وأن الميدان أثبت لنا مدى تداخلها.

فالمواطنة لغة "مأخوذة من الوطن، وهو محل الإقامة والحماية، وورد في الموسوعة السياسية أن المواطنة هي (صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن)، وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريف المواطنة: بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية.

و بذا فإن المواطنة هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة في تلك الدولة.

أما فيما يخص مفهوم الوطنية فهو حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن، وبهذا فهي سياج لحماية القيم الإنسانية والأخلاقية والتحصين ضد الضياع والتهميش، وهي كذلك التزام وانتماء واعتزاز وارتباط، وحب وتعاطف مع الأرض والإنسان والعشيرة والقيم [1]

و بذا يكون الوطني مستعدا دائما للتضحية بالنفس والنفيس لغلبة الأعداء من أجل حماية مصالح الوطن ومقوماته المتمثلة في الدين واللغة والثقافة والتاريخ المشترك. ولقد أثبت شهداء الوطن عن مدى عمق هذه القيمة في نفوس الجزائريين.

وهكذا يتبين لدينا بأن صفة الوطنية هي أكثر عمقا من صفة المواطنة وهي أعلى درجات المواطنة، ذلك لأن الفرد يمكن أن يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو دولة ما، لكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل الصالح لكل من ينتمون إلى هذا الوطن، لتغلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية للفرد.

و عندما ندقق في مضمون المفاهيم وفيما توصلت إليه الدراسة من نتائج إحصائية نتأكد من أن تذمر الأسرة التربوية من تحية العلم لا يمت بأية صلة بوطنيتهم ولكنه تعبير للمساءلة عن حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية كمواطنين

(1)مستخرجة بتاريخ2007.11.27. وثيقة انترنت:د خالد بن عبد الله بن دهيس:رؤية مواطن للوطن.2005.

لهم حقوقهم وواجباتهم في هذا الوطن، وهو كذلك تذمر من وضعيتهم الاجتماعية كثيرا ما نادت لتحسينها.

إن تأكيد المبحوثين بالإجماع على أن تحية العلم هي رمز لحب الوطن. وللهوية الوطنية ورفض أغلبيتهم مسألة إلغاءه تماما من المؤسسة التربوية ومطالبة معظمهم لتلاميذهم لحفظ النشيد الوطني ما هو إلا تأكيد لوطنيتهم. بينما يعبر انزعاج معظمهم من تحيته يوميا ومحاولة تخلفهم عن تحيته (اليومية) عن رفض الأسلوب الذي فرض عليهم (وهو التحية اليومية) دون تحضير مسبق ولا دراسة مسبقة تكشف عن الانعكاسات السلبية التي يمكن أن تنجر عن العملية والمتمثلة في مشاكل النظام التي تطرح يوميا والتي يمكن حصرها حسب رأي المبحوث في: التذبذب في مواقيت الدخول المدرسي بسبب إلزامية رفع العلم يوميا والتأخرات الكثيرة التي تسجل للتلاميذ ،ضياع وقت الحصص التعليمية بداية كل صباح ونهاية كل مساء، خلق الفوضى في الساحة وعدم التحكم في انضباط الكم الكبير من التلاميذ مقارنة بعدد المؤطرين والمساعدين التربويين. ناهيك عن التأخر في الدخول إلى المنازل مساءا مقارنة بظروف التنقل والطرقات المزدحمة.

إن تأكيد معظم أفراد العينة على أن الشخص المتمرد عن تحية العلم لا يمكن اعتباره شخص غير وطني، هو تأكيد كذلك بأن الوطنية لا تنحصر في تحية العلم فقط بل تتعدى السلوك الظاهر إلى سلوكات كثيرة جلية، كإتقان العمل، احترام الغير، عدم التعدي، العمل من أجل صلاح الغير، إلى غير ذلك من السلوكات الإيجابية التي تحمل قيم الخير والنزاهة. وقد يؤكد الشباب وطنيتهم واعتزازهم بالعلم الوطني في المحافل الرياضية التي كثيرا ما نرى فيها العلم مرفرفا.

لا بد لنا أن نشير بأن معالجة علل مجتمعنا من البطالة والمحسوبية والوساطة والفساد وتحسين مستوى المعيشة من شأنه أن يغرس قيمة المواطنة في نفوس النشأ، باعتبارها تمثل الحقوق التي يطلبها المواطن إزاء واجباته لينغرس الإحساس بالمواطنة بالموازاة مع الإحساس بقيمة الوطنية ويكون الوطن فيها المبتدى والمنتهى في شخصية النشأ، فتتمكن بهذا المدرسة كمؤسسة تعليمية وتنشئوية بأطوارها المختلفة من غرس

قيم الإحساس والشعور الوطني والإنساني وفق ما تؤمن به فلسفة التربية من أن القيم تكتسب خلال عملية التعلم.

الخاتمة:

خاتمة بحثنا نريدها تلفت انتباه الباحثين لإثارة قضية هامة جدا ،لنفض الغبار عن كل التباس في فهم بعض المعضلات الاجتماعية، وهي قضية مرتبطة بالبحث الدقيق والشرح العميق للبعد الوطني.ذلك لان الدراسة وإن كان منطلقها يبدو لأول وهلة منطلقا بسيطا يتمثل في ذلك الامتثال الذي تمثلناه كلنا في المدارس ،وسط الساحة أمام العلم الوطني .إلا أنها تكشف في مضامينها تداخلات وتشعبات عدة متصلة بمفاهيم كثيرة لم نرد الخوض فيها حتى لا نكسب الدراسة حلة لم نسعى إليها كهدف في البداية.

و قد تتلخص هذه المفاهيم في معنى الوطنية patriotisme ، و القومية nationalisme ،و الشوفينية chauvinisme ،و المواطنة citoyenneté ،والمدنية civisme. كل في إطار الوطنية patrie ،و الأمة nation، والدولة état.

نرجو أن تحفز هذه الدراسة الميدانية الباحثين المختصين للاقتراب العلمي من هذه المفاهيم ،حتى يتسنى لجميع المهتمين قراءة وتحليل بعض السلوكات الاجتماعية التي تطرح نفسها فوق بساط البحث.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.وزارة التربية الوطنية :منشور رقم 419/وت و/أ.خ.و/ المؤرخ يوم 2006/12/24 بـ /خ **ترقية الحس الوطني في الناشئة**.

2- مازور لوري آن: **ما وراء الأرقام**. سيد رمضان هدارة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية . القاهرة. 1994.

3- وزارة التربية الوطنية : **النشرة الرسمية للتربية (عدد خاص)** . الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية .الجزائر. 1996.

4- وزارة التربية الوطنية **: دليل ولي التلميذ الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية** . الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية. الجزائر.1996

5- **موسوعة القرن Larousse**. الدار المتوسطية للنشر. تونس.2007

6- د. سهيل إدريس : **المنهل . قاموس فرنسي، عربي**. دار الآداب. بيروت.2005.

7- محمد عبد الحميد **: دراسات الجمهور في بحوث الإعلام** . عالم الكتاب. القاهرة.1993.

8- **سالم علي سالم القحطاني:"التربية الوطنية. مفهومها، أهدافها، تدريسها.."رسالة الخليج العربي.العدد66.السنة1998.18.مكتب التربية العربي لدول الخليج.الرياض.**

9- وثيقة انترنت:

تحية العلم.2006/11/18. http:// www.ikhwan.net

Télécharger le 21/10/2007, page 3 et 4/8 .

10- وثيقة انترنت: د. خالد بن عبد الله بن دهيش **: رؤية مواطن للوطن**.2005. http://www.suhuf. net.sa/2005(télécharger le 28/11/2007).

باللغة الفرنسية:

1. Aziz Zameche : « l'hymne national objet de manipulation ». **Info soir**. N° 1324. le 12 et 13/11/2007.Alger.

2. « collection statistique ». N° 81.**principaux résultats de l'exploitation exhaustive. RGPH 98**. ONS. Alger.1999.

3. Direction de la planification et d'aménagement du territoire **: Annuaire statistique de la wilaya d'Alger**. Janvier 2004.

نظرية التقليد في تفسير السلوك الإجرامي
بين الطرح والنقد

د : سواكري الطاهر

ظهر منذ القرن التاسع عشر نظريات عديدة مفسرة للسلوك الإجرامي، ومن أبرز هذه النظريات، النظرية البيولوجية التي يتزعمها كل من لومبروزو ورافيل جارفليو وإنريكوفيري الذين يفسرون السلوك الإجرامي بالعامل البيولوجي أي أن الإنسان يولد وهو يحمل صفات جسدية ونفسية تجعل منه شخصا مجرما، وامتدادا لهاته النظرية ظهرت النظرية التكوينية حيث يرى صاحب هذه النظرية " دي توليو " " Di Tillio " أستاذ لعلم طبائع المجرم بجامعة روما الذي توصل من خلال ملاحظاته وأبحاثه أن سبب الإجرام يكمن في تكوين شخصية المجرم ، كما يرى دي تيليو " Di Tillio " أن الجريمة صراع بين مقومات الحياة الاجتماعية وبين الدوافع الغريزية الفردية تغلبت فيها النزاعات الأنانية الشريرة على قوة الردع المستمدة من البيئة والقيم الاجتماعية[1].

و هناك أيضا النظرية النفسية والتي من أهم روادها فرويد والذي يفسر السلوك الإجرامي بضعف الأنا الأعلى والتي لا تستطيع أن تكبح أو تسيطر على نزاعات الهو، والأشخاص الذين يفتقرون إلى الأنا الأعلى متطورة غالبا ما يطلق عليهم بالسايكوباثولوجي " Psycopathe " وأوالسوسيوباثولوجي "Sociopathe " أي المرضى النفسيين أو الاجتماعيين.[2]

و تعتبر نظرية التقليد في تفسير السلوك الإجرامي من أهم النظريات السوسيولوجية حيث يرى صاحب هذه النظرية قبريال تارد (Gabriel Tard) أن

(1) القهوجي علي عبد القادر : **علم الإجرام والعقاب**، الدارالجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 985 ، ص 52 .

(2) عايد عويدات الوريكات : **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشروالتوزيع، الأردن، 2004 ، ص 119.

التقليد هو العامل الأساسي في ظهور السلوك الإجرامي ، وتجب الإشارة أن هناك علماء سبقوا تارد في هذا الطرح حيث يعتبر الطبيب المختص في الأمراض العقلية إجيزت ليزل (Egiste lisle) من العلماء الأوائل الذين أكدوا على تأثير غريزة التقليد في ظهور السلوك الإجرامي في الكتاب الذي نشره في سنة 1856 حول الإنتحار ، فقد كتب ليزل أن سيندهام (Sydenham) صرح في سنة 1697 أنه تم تسجيل عدد كبير من حالات الإنتحار في مدينة منسفلد (Mansfled) خلال شهر جوان الذي تخللته درجة حرارة مرتفعة ، ويتضح من هذه الفكرة أن سيندهام ربط بين فكرتي التقليد والعامل الجغرافي في تفسير موجة الإنتحارات التي شهدتها هذه المدينة [1] ، وهو نفس الطرح الذي تبنته النظرية الجغرافية – الاجتماعية الذي يعتقد أنصارها بوجود علاقة غير مباشرة بين السلوك الإجرامي وبين درجة الحرارة إرتفاعا وإنخفاضا ، حيث أبرز جيري (Gerry) العلاقة الموجودة بين المناخ وفصول السنة من ناحية والسلوك الإجرامي من ناحية أخرى ، كما بين الارتباط بين التوزيع الجغرافي في السلوك الإجرامي وبين العوامل السياسية والاقتصادية والإجتماعية والكثافة السكانية ، كما أكد كيتليه (Quételet) على أن الحرارة والبرودة في الطقس لها تأثير على السلوك الإجرامي لكن بتدخل الوسط الاجتماعي والظروف التي يمر بها المجتمع[2] ، ويظهر أن كل من جيري وكيتليه لا يكتفيان بالعامل المناخي في تفسير السلوك الإجرامي حيث يضيفان له الظروف الإجتماعية والإقتصادية التي يعيش فيها الأفراد في مناخ معين .

ويضيف ليزل " lisle " أن في مدينة شوتغرات الألمانية (Stuttgrat) في صيف 1811 تم تسجيل ارتفاع عدد الإنتحارات نتيجة التقليد وتحت تأثير دائما درجة الحرارة ، الشيء الذي سبق ملاحظته في مدينة روان (Rouen)و يرى ليزل " lisle " أنه يمكن أن نفسر الانتحار بغريزة التقليد بإتحادها مع عامل الحرارة أو الحلم بالمال والثروة[3] ، بمعنى أن الإنسان الذي يحلم ببناء ثروة ويعجز في ذلك قد يلجأ إلى وضع حدا لحياته ، وقد لاحظ سان موريس (Saint – Maurice) وجود عدوى في الانتحار سنة 1813 في قرية سانت بيار

(1)Egiste lisle : **Du suicide, statistique, médecine, histoire et législation**, JB. Bailliere, paris, 1856, p 454.

(2)القهوجي علي عبد القادر : مرجع سبق ذكره ، ص 67 .

(3)Egiste lisle: Opcit , p 454 .

(Saint Pierre) حيث نتحر عدد كبير من النساء شنقا وهذا بعد انتحار إمرة بواسطة نفس الوسيلة إقتداءا بها ، وفي الهند انتحر الآلاف من الهنود بواسطة الحبل المتدلي في الأشجار وقد ساد الاعتقاد في هذه الفترة أن الإله سلمهم إلى روح شريرة من أجل معاقبتهم[1]، ويرى ليزل " lisle " ليزل أن كل الكتابات التي تناولت ظاهرة الانتحار تتفق على وجود انتشار عدوى غير مفهومة لموجة الإنتحارات في مناطق مختلفة ، ويرى أن هناك تأثير يصعب تفسيره للجو والمناخ على الانتحار ويعتمد العلماء في تفسير هذه الظاهرة على مجموعة من الأدلة والبراهين حيث يكثر الانتحار خلال الفترات التي تتميز بالحرارة الشديدة ويفسر بعض الآخر غريزة التقليد في الانتحار بالاضطرابات السياسية والحروب وهذا عكس ما لاحظه إميل دور كايم أن في الحروب ينخفض معدل الانتحار ، وفي اعتقادهم كذلك أن الإنتحار يكثر في فترة المجاعة الطويلة ويقدم الطبيب ليزل " lisle " مثالا آخرا أن بعد انتحار جندي في محرسة (Guérite) اختار بعض الجنود نفس المحرسة لكي ينتحروا تقليدا للجندي المنتحر[2]. ويرى ليزل " lisle " أن الميل للانتحار أصبح ينتقل من شخص لآخر نتيجة عدوى بنفس الطريقة التي تنتقل فيها العدوى في بعض الأمراض المعدية ، ونستنتج من هذه الأفكار أن الطبيب ليزل " lisle " أرجع التقليد في الانتحار إلى عوامل مناخية كارتفاع درجة الحرارة وإلى عدم القدرة على جمع الثروة والمال وإلى الاضطرابات السياسية والحروب وفترة المجاعة الطويلة أو حتى إقتداء بشخص انتحر . لكن الملاحظ أن الطبيب ليزل " lisle " لم يعطي تفسيرا لهذا التقليد أي كيف يحدث في الانتحار حيث يبقى غامضا بالنسبة إليه ويحتاج إلى تفسير أعمق حيث سيزول هذا الغموض نسبيا مع عالم الإجرام قبريال تارد (Gabriel Tard) الذي يتفق مع لاكساني (Lakssani) في إرجاع السلوك الإجرامي إلى الوسط الاجتماعي إلا أنه يبحث في تأثير هذا الوسط على الفرد ، حيث يرى تارد أن « غالبية مرتكبي جرائم القتل أو السرقة لم يخضعوا لإشراف أو رقابة منذ طفولتهم ، وإنما تركوا لأنفسهم ، فكانت المدرسة الحقيقية بالنسبة لهم هي الشارع[3]» . وأصبحوا مجرمين لا لأنهم يتميزون بملامح عضوية وجسدية تختلف عن غيرهم كما يزعم لومبروزو(Lombroso) وإنما لأنهم

(1)Egiste lisle: Opcit , p 455 .
(2)Ibid , p 455.

(3) القهوجي علي عبد القادر : مرجع سبق ذكره، ص 83 .

اختاروا الإجرام كسلوك جوهري في حياتهم اليومية ، ويرجع تارد السلوك الإجرامي إلى عامل نفسي واجتماعي هو التقليد والمحاكاة ، والإجرام من وجهة نظره « مهنة يتعلمها الطفل من البيئة التي تحيط به وذلك عن طريق محاكاة المجرمين من أهله وعشيرته أو أقرانه أو أصدقائه[1] » وهكذا يؤكد فكرته بأن السلوك الإجرامي خلق يتطبع الشخص عليه اجتماعيا منذ الصغر وسيرى هذا الخلق بين أفراد المجتمع متبعا قانون التقليد.

وترى نظرية التقليد أن السلوك الإجرامي ما هو إلا سلوك اجتماعي مكتسب بواسطة المحاكاة والتقليد والتي من خلاله يتم تعلم السلوك المنحرف والإجرامي ويقول تارد (Tard) في هذا الصدد أنه لابد من وجود مثال أو قدوة لأي نمط من أنماط السلوك الاجتماعي يسعى الفرد لتقليده ، فالمجرم يجد مثالا أو نمطا في مجرم آخر يقلده في سلوكه[2].

وهنا نلاحظ مدى تشابه فكرة التقليد عند ابن خلدون وتارد حيث نجد أن بن خلدون قد سبق تارد إلى فكرة التقليد عند وضعه النظرية القائلة « المغلوب مولوع أبدا بالإقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده [3]» .

و هنا التقليد عن ابن خلدون لا يقتصر على السلوك الإجرامي بل هو أشمل وأعمق إذ المغلوب يرى في الغالب نموذجا يأخذ به كليا وهذا يمكن أن نطبقه على المجرمين والمنحرفين إذ يعملون على تقليد إما بعض أفراد أسرهم كالأولياء والإخوة أو الزملاء من جماعة الرفاق ، فالطفل الذي يعيش في بيئة عنيفة وأفرادها يتميزون بالسلوك العنيف والعدواني له أكبر فرص في أن يصبح بدوره عنيفا وعدوانيا وهذا بتقليد بيئته الاجتماعية والثقافية وهذا الطرح نجده يتقاسمه العديد من الباحثين خاصة المدارس النفسية والاجتماعية[4].

---

(1) الساعاتي حسن سامية : **الجريمة والمجتمع**، بحوث في علم الإجتماع الجنائي، دار النهضة العربية، لبنان، 1983 ، ص 100 .

(2) حسون تماضر زهدي : جرائم الأحداث في الوطن العربي، مركز الدراسات والبحوث بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1994 ، ص 43 .

(3) ابن خلدون : المقدمة ، دار الفكر ، بدون بلاد ، بدون سنة ، ص 174 .

(4) معتوق جمال : مدخل إلى علم الإجتماع الجنائي، أهم النظريات المفسرة للجريمة والإنحراف، دار بن مرابط للنشر والطباعة، الجزائر، 2008، ص 216 .

ويرى تارد أن العلاقات الاجتماعية ليست سوى علاقات متشابكة بين الأفراد وأنه لهذا السبب هؤلاء الأفراد يتحكم فيهم هذا الواقع الاجتماعي الذي هو التقليد، وعن طريق هذا التقليد يمكن تفسير دور بعض المظاهر النفسية مثل التعود والتذكر فالشخص بحكم العادة يقلد نفسه في مواقف سابقة كما يقلد غيره ويساعده على هذا التقليد الذاكرة التي تعينه على إسترجاع المواقف السابقة[1].

وأوضح تارد (Tard) على وجود لغة تخاطب خاصة (Argot) بين المجرمين والمنحرفين وإشارات صداقة (Tatouage) وقوانين تعاون بينهم ، ومن خلص تارد (Tard) إلى أن السلوك الإجرامي إما أن يكون قد نبع من حرفة عادية شريفة (مثل الرشوة من احتراف الشخص أعمال حكومية وإدارية) أو أن يشكل في حد ذاته حرفة منظمة [2].

ويرى تارد (Tard) أن أعمال الإنسان وتصرفاته – أيا كانت - مصدرها القدوة ، فالإنسان قد يقلد نفسه بحكم العادة أو عن طريق التذكر وقد يقلد غيره ، وظاهرة التقليد هذه عامة في كافة المجتمعات وتختلف تبعا لاختلاف العلاقات بين الأفراد ، ففي المجتمعات الكبيرة حيث تتعدد العلاقات وتتشابك المصالح تبدو ظاهرة التقليد واضحة ومتجددة بعكس المجتمعات الصغيرة ، من اجل هذا تختلف الجريمة باختلاف المجتمعات ، ففي المجتمعات الكبيرة يكثر عددها وتتعدد صورها أما في المجتمعات الصغيرة تكون الجريمة أقل انتشارا ثابتة كما ونوعا[3].

ولقد صاغ تارد (Tard) ثلاثة قوانين للتقليد : الأول أن الأفراد يقلدون بعضهم البعض بصورة أكثر ظهورا كلما كانوا متقاربين والثاني أنه في الغالب يقلد المرؤوس رئيسه الأعلى والثالث أنه في حالة تعارض الأذواق والموديلات فإن الإنسان يقلد الحديث منها دون القديم[4].

---

(1)الشاذلي فتوح عبد الله: **دراسات في علم الإجرام – الظاهرة الإجرامية تفسيرها وعواملها** – دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2001 ، ص 129 .

(2)صدقي عبد الرحيم : **مبادئ علم الكريمونولوجي – علم الإجرام في الفكر الحديث** – دارالمعارف ، مصر، 1975، ص 32 .

(3) القهوجي علي عبد القادر : مرجع سبق ذكره ، ص 73 .

(4) نفس المرجع ، ص 73.

والواقع أن دور التقليد في تحديد تأثير الوسط الاجتماعي على الفرد دور أساسي ولكن القول أن الفرد يقوم بالسلوك الإجرامي لأنه يقلد غيره ويحاكيه في سلوكه هو قول ينطوي على مبالغة إذ أن التقليد ليس العامل الوحيد الذي يفسر السلوك الإجرامي[1].

كما لم يكشف تارد (Tard) عن الدوافع التي تدفع الناس إلى التقليد نفسه ، كذلك لم يذكر تارد (Tard) ما إذا كان التقليد شعوري أو غير شعوري أو بمعنى آخر إرادي أو غير إرادي[2]، وإذا كان التقليد يصلح لتفسير بعض السلوكات الإجرامية لكنه لا يصلح لبعض السلوكات الإجرامية الأخرى .

يضاف إلى هذا أن ظاهرة التقليد التي استعان بها تارد (Tard) لا تقدم تفسيرا عن نشأة التصرف الأول الذي تم تقليده ، كما أن بعض الأفراد لم تكن بدايتهم مع السلوك الإجرامي بواسطة التقليد بل لعوامل أخرى كالمعاناة من الفقر أو عدم وجود فرص العمل أو من أجل بناء الثروة .

وإذا كان إميل دور كايم (Emile Durkhiem) يرفض فكرة التقليد في تفسير السلوك الإجرامي بالخصوص الانتحار إلا أنه لا يشك في أنه يمكن أن ينتشر الانتحار عن طريق العدوى من شخص لآخر ويقدم دور كايم بعض الأمثلة في هذا المجال وهي نفس الأمثلة التي قدمها الطبيب ليزل " lisle " حيث انتحر عدد كبير من الجنود وفي نفس الوقت المحرسة التي انتحر فيها زميلهم ، كما انتحر في قرية سان – بيار مونجو (Saint Pierre Monjeau) في سنة 1813 عدد كبير من النساء بنفس الوسيلة التي انتحرت بها إحدى النساء وهي الشنق بواسطة الحبل المتدلي في شجرة[3]. لكن دور كايم لا يرجع هذه العدوى في الإقبال على الإنتحار إلى عامل التقليد بل يرجعه إلى الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه هؤلاء المنتحرين ، كما يرى دور كايم أن هذه العدوى يمكن أن تنتقل من شخص لآخر لكن في المقابل لا يمكن أن نفسر معدلات

(1) الشاذلي فتوح عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 130.

(2) الساعاتي حسن سامية: مرجع سبق ذكره، ص 100.

(3)Emile Durkhiem : **le suicide** , puf, France, 1930, p 116.

الانتحار للمجتمعات بعامل التقليد[1]، وبالتالي لا يعتبر التقليد السبب الرئيسي لظاهرة الانتحار .

وفي هذا السياق ظهر نقاش فكري بين كل من تارد (Tard) ودور كايم Durkhiem حول فكرة التقليد حيث يرى تارد (Tard) أن دور كايم لم يفهم القصد من فعل التقليد إذ صرح أنه لم يقصد ذلك الإنسان السّوي الذي يعيش سعيدا والقانع بحياته وعندما يرى الآخرين ينتحرون فإنه يضطر إلى تقليدهم وإنما يقصد به ذلك الإنسان التعيس أو المريض الموجود في نفس الظروف التي دفعت بالآخرين الذي يقاسمونه هذه الظروف إلى الانتحار وبالتالي يقلدهم بلجوئه إلى نفس السلوك ، هنا التقليد يلعب دورا إضافيا للظروف التي يعيشها هذا الشخص لكنه عامل ضروري للقيام بفعل الانتحار[2].

وحسب تارد (Tard) أنه بالرغم من المعاناة التي كان يعيشها الناس في العصور الوسطى إلا أنهم كانوا أقل ميلا للانتحار ويفسر دوركايم هذه الحالة بتحريم العقيدة المسيحية للانتحار في هذه الفترة وكذا الرقابة الشديدة التي كانت تمارسها على الأفراد إلى درجة أنه . كان من النادر أن يلجأ الفرد إلى قتل نفسه ، ولكن يتساءل تارد (Tard) أليس هناك عدوى في التقليد أكثر ما هو موجود في الشعائر الدينية[3]؟ .

ويتساءل تارد (Tard) مرة أخرى أنه كيف لدور كايم أن يستثني المقاطعات الثلاث وهي رينان (Rhenane) ، بافاريا (Baviére) وبوسناني (Posnanie) من مجموع مقاطعات ألمانيا التي ترتفع فيها معدلات الانتحار بدرجة ملحوظة ، ويفسر دور كايم هذا الانخفاض في معدل الانتحار إلى الانتشار الواسع للمذهب الكاثوليكي فيها ، إذن فموجة الإنتحارات السائدة في ألمانيا لا يمكن أن تنتقل إلى هذه المقاطعات الثلاث ، ثم يتساءل تارد (Tard) لماذا هذه المقاطعات الثلاث تنتشر فيها الكاثولوكية أكثر من المقاطعات الأخرى في ألمانيا ؟ ، حيث يرى تارد أنه من المؤكد أن أبناء هذه المقاطعات الثلاث هم كاثولوكيين لأن أبائهم هم في الأصل كاثولوكيين [4].

(1)Ibid, p 134 .
(2)Gabriel Tard : « contre Durkhiem a propos de son suicide », in Massino Barlandi et Mohamed cherkaoui : **Le suicide un siècle après durkhiem**, PUF, France, 2000, p 25 .
(3)Ibid, P26.
(4)Ibid, P26.

إذن تارد يريد أن يؤكد لدور كايم أن هناك تقليد في ممارسة الشعائر الدينية المنتشرة بين الكاثولوكيين والتي تنتقل من الآباء إلى الأبناء بواسطة التقليد .

ومن العلماء الذين فسروا السلوك الإجرامي بعامل التقليد نجد العالم بندورا (Bandura) حيث يرى أن السلوك الإجرامي والعدواني متعلم من خلال الملاحظة والتقليد بحيث يقلد الطفل نماذج السلوك العدواني الصادرة عن أشخاص ذوي مركز اجتماعي عال، ويرى أن هناك أشخاص مهمين في حياة الطفل مثل الوالدين والمدرسين والرفاق يمكن اعتبارهم نماذج يستقي منها الطفل سلوكه الاجتماعي بصفة عامة وسلوكه العدواني بصفة خاصة[1].

و يفترض بندورا (Bandura) أن المشاهدة لوسائل الإعلام المرئية لديه القدرة وإمكانية تعلم السلوك المنحرف والإجرامي عند الطفل والمراهق .

إن البرامج التلفزيونية تجذب الانتباه وتسيطر على التفكير وتشغل الطفل لمدة طويلة حيث يحاول أن يقلد بعض الأبطال الذي يشاهدهم في الأفلام حيث صرح أحد علماء الاجتماع " إنني لا أقترح وجود صلة مباشرة مع التلفزيون إلا مما لا يمكن تصوره عدم وجود أي تأثير"[2]، حيث تتضمن بعض البرامج التلفزيونية بعض الأفكار التي تعتبر خرقا لقيم وتقاليد المجتمع قد تمهد للأطفال طريق الانحراف .

والشيء الخطير الذي يوجد في الأفلام التي تعرض مشاهدها التي تختلف عن التي يمارسها الإنسان في حياته اليومية فضلا عن إسرافها في البعد عن واقع حياة الناس وكذا تمجيد البطولات الفردية وغير ذلك من الموضوعات التي تدور حول الغش والخديعة والانحلال .

وقد أشار بندورا (Bandura) أن تعلم السلوك الإجرامي يتم من خلال ملاحظة وتقليد نماذج أخرى ، وهنا النموذج المقتدى به هو المسؤول عن طبيعة ونوعية سلوكات الفرد .

ومن الإسهامات النظرية في ميدان علم الاجتماع الجريمة نجد نظرية المخالطة الفارقة لصاحبها سوندرلاند (Struterland) الذي يبدو أنه تأثر بنظرية التقليد عند تارد (Tard) حيث يرى سوندرلاند (Struterland) أن التفسير العلمي للسلوك الإجرامي قد

---

(1) معتوق جمال، مرجع سبق ذكره، ص 144.

(2) ماري وين: **الأطفال والإدمان التلفزيوني**، ترجمة: عبد الفتاح صبحي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، ص 117.

يتقرر إما من واقع العمليات التي تجري وقت حدوث الجريمة وإما من واقع العمليات التي تتم في التاريخ السابق للجرم وفي الحالة الأولى قد يسمى التفسير ميكانيكيا أو موقفيا أو حركيا وفي الحالة الثانية يسمى تاريخيا أو تكوينيا ، وكلا النوعين من التفسير مرغوب فيه ، وحسب سوندرلاند أن التفسيرات الإجرامية من النوع الميكانيكي بعيدة عن النجاح بشكل ملموس ، وقد يرجع هذا إلى أنها صيغت مرتبطة مع محاولة لعزل الأمراض الاجتماعية والنفسية والشخصية بين المجرمين والعمل، من وجهة النظر هذه قد انتهى على الأقل إلى أن العامل الفوري المقرر للسلوك الإجرامي يكمن في مركب موقف الشخص أما الموقف الموضوعي فإن أهميته بالنسبة إلى الإجرام تصل إلى حد أنه هو الذي يهيئ الفرصة للعمل الإجرامي ، فقد يسرق لص من دكان شيء ما عندما لا يجد البائع أمامه ولكنه يكف عن هذا لو شاهد البائع ولكن في معنى آخر – معنى اجتماعي ونفسي – فإن الوقف لا يستبعد الشخص لأن الموقف مهم هو الموقف كما يحدده الشخص الذي يتضمنه ، فبعض الأشخاص يرون غياب البائع عن الدكان موقف إلى ارتكاب السلوك الإجرامي (السرقة) في حين لا يراه آخرون هكذا.

وفوق هذا لا يمكن فصل أحداث موقف الشخص عن حدوث الجريمة عن تجارب الحياة السابقة للمجرم ، وهذا يعني أن الشخص يحدد الموقف وفقا للميول والمهارات التي اكتسبها حتى لحظة الموقف ، فمثلا إذا أمكن أن يحدد الشخص الموقف على وجه الذي يكون فيه السلوك الإجرامي هو النتيجة الحتمية ، فإن تجاربه السابقة هي التي سوف تحدد إلى أي مدى تعبد الطريق الذي حدد يه موقفه ، وتفسير السلوك الإجرامي من واقع التجارب السابقة هو تفسير تاريخي وتكويني والفقرة التالية تبين نظرية تكوينية للسلوك الإجرامي كما يحدده الشخص ، وفي رأي سوندرلاند أن السلوك الإجرامي يمر بمراحل معينة :

1) السلوك الإجرامي يتعلم وهذا يعني – نفيا – أن السلوك الإجرامي كما هو لا يورث ، فالشخص الذي لم يدرب على الجريمة لا يبتدع سلوكا إجراميا ، فالشخص الذي لم يتحصل على التعليم الإجرامي لا يقع في حمئة الجريمة وفي رأي سوندرلاند الجريمة لا تخترع[1].

(1) القهوجي علي عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص 81.

2) السلوك الإجرامي يتعلم بالتداخل مع أشخاص آخرين في عملية اتصال سواء القول أو الإشارة أو التقليد ، ويظهر هنا مدى تأثر سوندرلاند بفكرة التقليد التي ناد بها قبريال تارد فبدون الاحتكاك بالآخرين لا تحدث عملية تعلم السلوك الإجرامي وهنا دليل آخر لرفض سوندرلاند لفكرة المجرم المطبوع .

3) الجزء الأساسي في تعلم السلوك الإجرامي يحدث في نطاق جماعات الأشخاص ذات العلاقات الودية الوثيقة وهذا يعني نفيا كذلك أن وسائل الإعلام كالسينما والصحف تلعب دورا ضئيل الأهمية نسبيا في نشر السلوك الإجرامي[1] .

4) حينما يتعلم السلوك الإجرامي فإن التعليم يتضمن:

(أ) في ارتكاب الجريمة، الذي يكون أحيانا في منتهى التعقيد وفي بعض الأحيان في غاية البساطة.

(ب) الاتجاهات الخاصة للدوافع والميول والتصرف وتبرير التصرف.

5) الاتجاه الخاص للدوافع والميول يتم تعلمه من تعاريف النصوص القانونية مناسبة أو غير مناسبة ففي بعض الجماعات يحاط الفرد بأشخاص يحترمون النصوص القانونية ، وفي جماعة أخرى يحيط الفرد أشخاص ينتهكون النصوص القانونية ، ونلاحظ هنا أن سوندرلاند يوافق سلين (Sellin) ، إذ لا تتوافر بالنسبة للفرد ينتمي إلى الجماعات الأولى .

6) ينحرف الشخص حين ترجع له كافة الآراء التي تجند انتهاك القوانين على كافة الآراء التي لا تجند انتهاكها ، ويصبح الشخص مجرما عندما تغلب عوامل مخالفة النصوص القانونية على عوامل احترام هذه النصوص ، هذا هو مبدأ المخالطة المتفاوتة كما يراه سوندرلاند فالمراحل السابقة يمر بها كل أفراد المجتمع مجرمين وغير مجرمين كما تنطبق على جميع المسالك الإنسانية الإجرامية وغير الإجرامية .

فالشخص يصبح مجرما حينما يكون على اتصال بنماذج إجرامية ولا يكون تحت عينيه نماذج عادية أو غير إجرامية وبعبارة أخرى كل فرد يتشبع بثقافة الوسط

(1) سوندرلاند أوين ، وكريسي رونالد : **مبادئ الإجرام** ، ترجمة محمود الساعي ، مكتب الأنجلو المصرية ، مصر ، 1968 ، ص 101 .

المحيط به[1]، وحسب سوندرلاند أن الأشخاص يصبحون مجرمين لاتصالهم بنماذج إجرامية من جهة وبسبب عزلهم عن النماذج التي تقاوم الجريمة .

7) وقد تختلف العلاقات التفاضلية في تكرارها واستمرارها وأسبقيتها وعمقها، وهذا يعني أن العلاقات بالسلوك الإجرامي وكذلك العلاقات بالسلوك المعادي للجريمة تختلف من هذه النواحي والتكرار والاستمرار كأمثلة للعلاقات واضحة ولا تحتاج إلى تفسير.

و بالرغم من هذا كله لا يبدو أن نظرية التقليد في تفسير السلوك الإجرامي بمنجاة من النقد حيث لم توضح هذه النظرية العوامل التي أدت إلى تطور العدد من أنماط السلوك الإجرامي في الوقت الراهن ولم تكن معروفة في الماضي .

إن التقليد كعامل لا يمكن أن نفسر من خلاله السلوك الإجرامي ، فكم من شخص قام بسلوك إجرامي بدون أن يقلد شخصا آخر أو تعلمه من الجماعة التي اختلط بها طوعا أو كراهية فلماذا أبدا الأول أو المتعلم منه ذلك السلوك الإجرامي ؟ هنا يتضح أن نظرية التقليد تشرح وضعا ثابتا ولا تراعي أن ظاهرة الجريمة مثلها مثل الظواهر الاجتماعية عرضة للتغير بتغير المجتمع ، كما أنه لا يمكن أن نفسر السلوك الإجرامي بعامل التقليد فقط بل هناك عوامل جديدة تتدخل في تحديد هذا السلوك منها الأوضاع النفسية ، الاجتماعية ، السياسية ، الثقافية والاقتصادية للأفراد.

(1)القهوجي علي عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص 82.

المراجع:

1. ابن خلدون : **المقدمة**، دار الفكر، بدون بلاد، بدون سنة .
2. حسون تماضر زهدي : **جرائم الأحداث في الوطن العربي**، مركز الدراسات والبحوث بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1994.
3. الساعاتي حسن سامية : **الجريمة والمجتمع**، بحوث في علم الإجتماع الجنائي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983.
4. سوندرلاند أوين، وكريسي رونالد : **مبادئ الإجرام**، ترجمة محمود الساعي، مكتب الأنجلو المصرية، مصر، 1968 .
5. الشاذلي فتوح عبد الله: **دراسات في علم الإجرام – الظاهرة الإجرامية تفسيرها وعواملها** – دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2001 .
6. صدقي عبد الرحيم : **مبادئ علم الكريمونولوجي – علم الإجرام في الفكر الحديث** – دارالمعارف، مصر، 1975.
7. عايد عويدات الوريكات : **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
8. القهوجي علي عبد القادر : **علم الإجرام والعقاب**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ، 1985.
9. ماري وين: **الأطفال والإدمان التلفزيوني**، ترجمة: عبد الفتاح صبحي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999.
10. معتوق جمال : **مدخل إلى علم الإجتماع الجنائي**، أهم النظريات المفسرة للجريمة والإنحراف، دار بن مرابط للنشر والطباعة، الجزائر، 2008 .
11. Egiste lisle : **Du suicide , statistique , médecine , histoire et législation** , JB. Bailliere , paris , 1856.
12. Gabriel Tard : contre Durkhiem a propos de son suicide , in Massino Barlandi et Mohamed cherkaoui : **le suicide un siècle après durkhiem** , PUF, France , 2000.
13. Emile Durkhiem : **le suicide** , puf, France, 1930.

المخدرات وإشكالية الإدمان

الإدمان على المخدرات – نحو تصور جديد للتكفل بفئة المدمنين

أ. حديدي محمد
ب. آيت موهوب امحمد

المخدرات آفة اجتماعية تنخر جسد المجتمعات منذ القدم، من الحضارة الصينية مرورا بالهندية والفرعونية و اليونانية... إلى يومنا هذا، و هذا ما باستعمالها كعقار في العلاج لغرض طبي (المهدئ و المخدر) أو لما تحققه للفرد من نشوة و لذة عند تعاطيها. غير أن مكافحة المجتمعات للمخدرات لم يساير التطور الرهيب في تعاطيها، ذلك أن الحاجة إليها في العصور السابقة كعقار في العلاج، حيث كان لها دور كبير سواء في الحرب العالمية الأولى أو الثانية في علاج الجنود الذين تعرضوا لإصابات استدعت إجراء العمليات الجراحية، أو أولئك الذين تعرضوا لصدمات نفسية فكان بالنسبة لهم اللجوء إلى المخدرات بمثابة اللجوء إلى نوع من أنواع العلاج، لكن فيما بعد اعتبر أولئك من أوائل ضحايا المخدرات و أوائل المدمنين عليها. و من جهة أخرى لأن أول متعاطي المخدرات كانوا قلة، و في الغالب من غلبة القوم لما كانت تحققه لهم من نشوة و لذة عند التعاطي.

هدا و لم تكن آثارها الوخيمة على الأفراد بارزة بشكل ملفت للانتباه و لعل هذا ما أخر بروز هذا الموضوع و الاهتمام به كمشكلة عصيبة تحتل مكان الصدارة بين المشكلات الاجتماعية والصحية على الصعيد العالمي إلى الستينيات من القرن الماضي حسب **مصطفى سويف** –(1996)– .

تعاطي المخدرات مشكلة الفرد والمجتمع:

إن المخدرات اليوم أو ظاهرة تعاطي المخدرات انتشرت في جل المجتمعات البشرية على اختلاف أنظمتها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، حتى أصبحت مشكلة ذات تأثير متعدد الأبعاد و الأوجه، بأشكالها المباشرة منها و غير المباشرة، ولم تقتصر في وقتنا الراهن على الفرد المتعاطي لها فحسب، بل و على المجتمع أفرادا

ومؤسسات، و لعل هذا ما جعلها الآفات الأكثر خطورة على المجتمع و الأكثر محاربة لها من طرف الدول و الحكومات، و من جملة ما تخلفه نذكر ما يلي:

1. خسائر على مستوى الجهد الفردي الذي يفترض استثماره في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
2. خسارة على المستوى الاجتماعي بفقدان حلقة من حلقات التواصل الأسري وما ينتج عنها من تفكك وبروز لآفات اجتماعية تعتبر المخدرات المقوم الأساسي لها.
3. و لعل أهم خسارة ؛ التي تتجلى على مستوى جهد و طاقة المجتمع ومؤسساته المختلفة لأغراض الرعاية والوقاية و العلاج، و ما تكلفه من أعباء مادية ترهق كاهل المجتمعات، إذ أن الفائدة سوف تكون أفضل و أهم لو استثمرت هذه الطاقة في سبيل رعاية اجتماعية وصحية و تربوية لكل أفراد المجتمع مما يعود بالمنفعة على الجميع، بدلا من اقتصارها على فئة بعينها.

و لعل أن هذه الخسائر كانت من بين الأمور التي دفعت بالكثير من الدول والمنظمات والمسؤولين السياسيين و المعنيين فيها إلى الاهتمام بجوانبها المتعددة؛ طبيعتها، أنواعها، آثارها على النفس و الجسد و من ثمة تخصيص المزيد من الجهد والأموال اللازمة للتعامل معها بفعالية أكثر و بصيغ تحد من انتشارها و تقلل من آثارها المباشرة جهد الإمكان.

من التعاطي إلى الإدمان أو إشكالية الإدمان:

وقبل مناقشة إشكالية الإدمان، لابد من توضيح و لو بسيط لمصطلح المخدرات والمتعاطي للمخدرات، وذلك كي يسهل علينا فهم و تحديد إشكالية الإدمان، و ما مدى خطورتها؟ وأي أبعادها أخطر و أصعب: البعد الجسمي أم البعد النفسي؟

إن تعاطي المخدر في حد ذاته ليس هو المشكل الرئيسي، إذ أن كل فرد معرض لتناول هذه المخدرات إما بإرادة منه، و إما بغير إرادة منه مثل ما هو بالنسبة للحالات الصحية.

إن الضرورة المنهجية تفرض علينا قبل محاولة حل الإشكالية المطروحة، ثم وضح الحل محل التنفيذ أن نحدد أولا معنى المخدر، ومفهوم التعاطي ثم الإدمان.

فالمخدّر لغة:« **و هو بضم الميم و فتح الخاء و تشديد الدال المكسورة من الخدر – بكسر الخاء و سكون الدال –و هو الشر، يقال: المرأة خدرها أهلها، بمعنى: ستروها وصانوها عن الامتهان** » **لعبد اللطيف الفرابي: ص 520. 1999].**

و من هذا المعنى يتضح أكثر أن تناول مخدر ما قد يحدث بغرض تخدير العقل لحب أو لتجاوز حالة من الاضطراب، و هذا ما يذهب إليه Claude Rauillard 2005 في تعريفه العلمي للمخدر بقوله: " **المخدر مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم** ". [**كلود رويا رد: ص10 2005**]. و في هذا التعريف دلالة قاطعة على أن المخدر ما لم يتناول خفية و بصفة متكررة و بجرعات متكررة تأثيره يكون أقل، لأن جل العقاقير الطبية المسكنة للألم تحوي مادة مخدرة معدة في المخابر لكن بجرعات قليلة جدا، لهذا السبب نجد بعض المدمنين يدمنون على عقاقير طبية معينة منها ما هو مرتبط بالمخدر و منها ما هو مرتبط بالأثر النفسي الذي يحدثه العقار .

أما التعريف القانوني للمخدرات فهو خاص بكل دولة على حدى لكنه و حسب «**هنري شابرول 2001**» فإن القانونيين يتفقون على أنها « **مجموعة من المواد التي تتسبب في الإدمان و تسمم الجهاز العصبي ويحضر تناولها أو زراعتها أو تصنيعها إلا لأغراض يحددها القانون و لا تستعمل إلا بواسطة من يرخص له بذلك و تشمل: العقاقير، المنشطات، الأفيون و مشتقاته، الكوكايين، والحشيش. باستثناء الخمور والمهدئات والمنومات على الرغم من قابليتها لإحداث الإدمان**» [**هنري شابرول: ص92 .2001**].

يتأكد من خلال هذا القول أن المشكلة الرئيسية في المخدرات هي الآثار التي تتركها على الشخص الذي يتناولها ، كما أن الباحث هنا لم يلغي استعمالها أو تناولها لكن بشروط، بيد أنه استثنى من جهة أخرى الخمور و المهدئات و المنومات مع العلم أنها ذات أثر صحي و اجتماعي لا يستهان به ، لكنها لم تصل إلى حد التأثير الذي وصلته المخدرات .

ومما سبق عرضه من تعاريف و آراء يتضح لنا و بصورة متجلية أن مشكلة المخدرات لا تكمن في تناولها لكن في الأثر الإدماني الذي تخلقه في الفرد وما يولده من تحول في طبيعة التناول من العلن الى السر، و من التناول الطبيعي إلى التعاطي، والذي يفسّر عند جمهور علماء اللغة بأنه تناول في السّر لشيء مرفوض اجتماعيا مما يدفع بصاحبه إلى التخفي أو التداري عن أعين الناس و المجتمع عند تناول تلك المواد. [**عادل الدمرداش 1982**].

و بدخول الفرد مجال التعاطي تصبح مشكلة المخدر أكثر تعقيدا من ذي قبل، إذ لا يمكن معرفة نوع المادة التي يتعاطاها و لا الكمية و لا الأسلوب الذي يتعاطى به و لا مصدرها، ما من شأنه أن يخلق في الفرد خضوعا تاما لتلك المادة، حيث يسلخ نفسه من كل حماية اجتماعية يمنكن أن تنقذه من الوقوع في عالم أخطر و هو الإدمان ، و الذي يعد أخطر مشكلة يمكن أن يقع فيها شخص متعاطي للمخدرات لأنه قد يعتبر نقطة التحول الرئيسية في حياة المتعاطي الذي يصبح في تبعية تامة للمادة التي يتعاطاها..

إشكالية الإدمان:

يعتبر الإدمان حالة جسمية و نفسية يعيشها الفرد المتعاطي لتلك المواد نتيجة تكرار التعاطي، لدرجة تكشف انشغال هذا الأخير الشديد بتلك المادة، كما يمكننا إدراك عجز الفرد الكلي أمامها، ما يولّد لديه رغبة في عدم الانقطاع أو التعديل في سلوك التعاطي، و يعود ذلك إلى طبيعة التأثير الذي يمارسه المخدر على المتعاطي، إذ تعرّفه المنظمة العالمية للصحة OMS أنه « **حالة نفسية و أحيانا عضوية تنتج عن تفاعل الكائن الحي مع العقار. ومن خصائصه استجابات و أنماط سلوك مختلفة تشمل دائما الرغبة الملحة في تعاطي العقار بصورة متصلة أو دورية للشعور بآثاره النفسية أو لتجنب الآثار المزعجة التي تنتج من عدم توفره. و قد يدمن المتعاطي على أكثر من مادة واحدة» [عادل الدمرداش ص20. 1982] .**

و الواضح من خلال هذا أن الإدمان آلية تنتج جراء تفاعل عضوي و نفسي؛ أي أن التفاعل العضوي هو سلوك التعاطي المتكرر و الذي يخلق السلوك التعودي الذي سرعان ما يمتد إلى النفس و التي تقع تحت وطأة المخدر، و ما يحدثه من لذة مع بقاء مدة التعاطي هي التي سوف تحدد فيما بعد درجة إدمان الشخص. أما **هنري شابرول يرى« أن الإدمان نمط لا توافقي من استخدام المواد يؤدي إلى ضغط أو إضراب دال إكلينيكيا يظهر في صورة ثلاث أعراض هي:**

1- **تزايد احتمالية الحاجة إلى المادة.**
2- **أعراض الانسحاب**
3- **تناول أكبر و لوقت أطول ما كان متوقعا » [هنري شابرول ص 29. 2001].**

إنه بهذا التعريف يؤكد فكرة الاضطراب الحاصل لدى الشخص نتيجة استخدام المواد و دليله في ذلك الآثار البارزة على المتعاطي من الحاجة الدائمة إلى المادة المخدرة،

وحالات الاضطراب و اللاتوافق تزداد كلما حاول الفرد التخلص من المادة، أو كلما شعر انه سوف يفقدها، و أخيرا طول مدة التناول و ارتفاع الكمية ... كل هذه تعد مؤشرات إدمان بالنسبة لـ «**هنري شابرول 2001**».

و الإدمان على المخدّرات يحصل نتيجة ترابط حتميات معقدة تتشابك فيما بينها، عوامل تخص العقار المتعاطى و عوامل نفسية، فعوامل العقار تتعلق بطبيعته، والجرعات، وإلى طول المدة المستهلكة كما سبق و أن أشرنا في تعريف « **هنري شابرول2001**»، أما العوامل النفسية فترتبط بالسياق الاجتماعي و الاقتصادي ، والقيمي و العلائقي، و الثقافي للفرد(وهذه العناصر هو ما سمّيناه بالحماية الاجتماعية التي من شأنها أن تحول بين الفرد والإدمان)، و اشتراك هذه العناصر يولد لدى الفرد حالة من التعود التي يصعب التخلص منها جرّاء ما تخلفه في الإنسان، إذ أنها تساهم بدورها في تعقيد مشكلة الإدمان- توليدها لما يعرف لدى المدمنين بحالة الاعتمادية أوالتبعية **La dépendance**. و التي تعدّ بمثابة المرحلة الأخيرة التي يصل إليها المتعاطي للمخدرات، وهي تولّد بدورها حالتين من الاعتمادية النفسية –Psychique- و الجسدية –Physique-

و الاعتمادية هي حالة يعتمد فيها الفرد على شيء خارجي لتحقيق استقرار نفسي أو عضوي، سواء كان هذا الشيء مادة أو سلوكا أو علاقة، حيث يشعر هذا الأخير بعجز في مقاومة الرغبات الجامحة في استعمال ذلك الشيء« Colette Keller-Didier 2004»، ويشير مصطفى سويف إلى أنها« **حالة نفسية، وأحيانا تكون عضوية كذلك، تنتج عن التفاعل بين كائن حي و مادة نفسية: و تتسم هذه الحالة بصدور استجابات أو سلوكيات تحتوي دائما على عنصر الرغبة القاهرة في أن يتعاطى الكائن مادة نفسية معينة على أساس مستمر أو دوري (أي من حين لآخر)، و ذلك لكي يخبر الكائن آثارها النفسية، وأحيانا لكي يتحاشى المتاعب المترتبة على افتقادها**». [**مصطفى سويف ص:14.1996**].

و يتضح لنا مفهوم الاعتمادية أكثر من خلال هذا التعريف الذي يصف الحالة التي تنمو من خلال العلاقة التفاعلية بين الكائن الحي و المادة، و التي تترجم في استجابات تتلخص آثارها في شعور الفرد باللذة المصحوبة بالرغبة في عدم الانقطاع أو الفقدان، ما يولد الرغبة في تكرار الحالة نفسها، و هنا يجد الفرد نفسه عاجزا تماما

عن مواجهة هذه الرغبة أو التخلص منها، كما أشار التعريف إلى أنه يمكن أن تكون الاعتمادية نفسية أو عضوية.

أما **الاعتمادية النفسية** فهي حسب مصطفى سويف « **موقف يوجد فيه الشعور بالرضى مع دافع نفسي يتطلب التعاطي المستمر أو الدوري لمادة نفسية بعينها أو الاستثارة المتعة أو لتحاشي المتاعب، وتعتبر هذه الحالة النفسية هي أقوى العوامل التي ينطوي عليها التسمم المزمن**»[**مصطفى سويف.ص14.1996**]

الاعتمادية العضوية:

هذه التبعية حسب عادل الدمرداش هي «**حالة تكيف و تعود الجسم على المادة بحيث تظهر على المتعاطي اضطرابات نفسية و عضوية شديدة عند امتناعه عن تناول العقار فجأة و هذه الاضطرابات أو حالة الامتناع تظهر على صورة أنماط من الظواهر والأعراض النفسية و الجسمية الميزة لكل فئة المدمنين**» [**عادل الدمرداش ص21.1982**].

و بهذا يصل المدمن إلى حلقة أكثر تعقيدا في إدمانه إذ يتعدى ذلك ليصل حد الاعتمادية، و التي تعمل حسب « **David Mahoney1999** » وفق آلية التعزيز الإيجابي للسلوك، فبمجرد تعاطي الفرد للمخدر و شعوره باللذة تنمو لديه رغبة نفسية في تكرار ذلك السلوك، و الذي يحدث وجوده تعزيزا إيجابيا، و بمجرد غيابه يشعر صاحبه برغبة جامحة في إيجاده و تناوله من جديد، و بهذا يكون فقدان المادة (المخدر) هنا بمثابة التعزيز السلبي الذي يدفع صاحبه نحو البحث عن اللذة و البقاء فيها.

بينما تعمل في مقابل ذلك الاعتمادية العضوية على خلق مركب عضوي مثلما هوالحال بالنسبة لكل المواد الحيوية التي تحتوي على مكونات تدخل هذا الأخير في تركيب بنية الإنسان العضوية، مثل البروتينات و الفيتامينات ...، و يحدث نفس الشيء بالنسبة للمادة المخدّرة، إذ تصبح جزءا من البنية العضوية للمدمن لا يمكنه الاستغناء عنها، و كلما قل تركيزها في الدم كلما ظهرت ملامح التعب و الاضطراب عليه، ما يستدعي حتما إن أردنا تجنب تطور للحالة أو مشاكل أخرى توفير هذه المادة، أو ما يقابلها في الأثر. و يتفق كل من «**عادل الدمرداش** 1982 **Michel le moal**

1999، و **مصطفى سويف 1990**» على أن هناك أنواع معينة من المواد التي منها ما يسبب الاعتمادية النفسية، و منها ما يسبب الاعتمادية العضوية.

1- مسببات الاعتمادية النفسية: المنشطات، الكوكايين، القنب، عقاقير الهلوسة، القات، التبغ، القهوة، الشاي، المسكنات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أخطر هذه المواد هو القنب أو الحشيش (الكيف)، رغم أنه يصنف من المخدرات المهدئة (drogue douce)، و لكنه أقوى المخدرات تأثيرا، وذلك بخلق الاعتمادية النفسية في الفرد المتعاطي لها، **لذلك لابد من دق ناقوس الخطر بالنظر للاستهلاك الواسع لها بالمجتمع الجزائري.**

2- مسببات الاعتمادية العضوية: الخمر، المنومات، المهدئات، الأفيون ومشتقاته.

و يرى «**عادل الدمرداش 1982** » بأنه ليست هناك مسببات اعتمادية عضوية فقط بل في غالب الأحيان تكون مسبوقة باعتماد نفسي، كما يعد من جهة أخرى الاعتماد النفسي الأخطر والأصعب علاجه من الاعتماد العضوي. وهذا ما أشار إليه « Florent Farges 1993 **الاعتمادية العضوية التي تبدو في المقام الأول إلا أنها لا تمثل المشكل الرئيسي وعلاجها أسهل بكثير. في مقابل ذلك الاعتمادية النفسية هي أكثر قوة و تأثيرا و مجرد العلاج العضوي لها كان في كثير من الأحيان مآله الفشل** » [Florent Farges,264 . 1993]

ويشير « Cloud Rouilard 2004 » إلى وجود ثلاث نظريات حاولت تفسير الاعتمادية النفسية الأولي هي نظرية اللذة مفادها أن الاعتمادية هي حاصل اللذة المولدة من المخدر و إلى الآثار السلبية التي تنجم عن فقدانه لذلك يتكرر التعاطي حتى نحافظ دائما على اللذة. لكن دعاة نظرية الإجراءات المتعاكسة ترى أن الاعتمادية النفسية تنجم من التضاد الحاصل بين مبدئي اللذة الحاصل جراء التعاطي والألم الحاصل بسبب عد التعاطي، هذا ما يولد لدى الشخص الرغبة الكبيرة في تعاطي أكثر و بكمية أكبر لإطالة مدة اللذة و القضاء على الألم.

أما النظرية الثالثة فهي نظرية استثارة الدافعية، فحسب هذا الأخير لابد من التمييز بين الرغبة و الحب ذلك أنه كلما زادت الرغبة أدت إلى التغلب على حب التوقف عن الإدمان.

إن النظريات هذه تكاد تؤكد على أن تعاطي المخدر ليس مشكلة في حد ذاته، ذلك أن كل شخص معرض لذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لكن الإشكال الرئيسي هو الإدمان على التعاطي وأخطر ما في الإدمان هو الإدمان النفسي و الذي تكمن صعوبته في علاجه و في الآليات التي يولدها أو يؤثر عليها في الدماغ و منه في السلوك الإنساني، و إذا حاولنا التدقيق في النظريات الثلاث لتمكنا من استخراج عامل واحد مشترك بينها هو الأثر الانفعالي، و وهذا ما عبرت عنه عبارات مثل الدافعية، الرغبة، الحب، اللذة، الألم. كل هذه العبارات تشير إلى أن إدمان شيء ما بقدر ما يحقق لذة عضوية، فاللذة النفسية التي يحققها أكبر و أكثر عمقا ما نتصور و في هذا السياق يرى «Alan leshner 1999» أن تعاطي الناس للمخدرات أيا كان نوعها و وسيلتها غايته الأولى والأخيرة هي تغيير المزاج و الإدراك، و بصفة عامة التغيير في الحالة الشعورية، ومعنى ذلك نقل الفرد ليعيش وضعا على المستوى الشعوري غير الذي يعيشه في الواقع.

الخاتمة:

و في الختام و انطلاقا من كل ما سبق ذكره حول المخدرات و مشكلة الإدمان، يمكننا القول أن تناول المخدرات حالة تطورية تنمو و تتطور مع الشخص، إذ تبدأ من مجرد التناول للفضول أو العلاج إلى التعاطي المستمر و المتكرر و من العلن إلى السّر، ومنه إلى الإدمان لينتهي إلى حالة الاعتمادية عضوية كانت أم نفسية وهي الأخطر.

و بهذا يصبح الفرد رهين تلك المادة و الأخطر منه أن يصبح رهين مالكي ومروجي تلك المواد. و لعل أفضل إدمان يمكن للفرد أن يدمن عليه هو أن لا يدمن على شيء بل و يحيى الحياة كما هـي بحلوها و مرها .

قائمة المراجع:

1. السويف مصطفى: **المخدرات و المجتمع: نظرة تكاملية** . مجلس الثقافة والفنون و الآداب، الكويت، 1996.

2. الدمرداشي عادل: **الإدمان مظاهره و علاجه**. مجلس الثقافة و الفنون والآداب ، الكويت، 1982.

3. الفرابي عبد اللطيف و آخرون: **زاد الطلاب قاموس عربي عربي**. دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان،1999.

4. شابرول هنري: : **الإدمان في سن المراهقة**. تر: فؤاد شاهين، عويدات للنشر و الطباعة، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

المجلاّت و الدوريات:

1. Alan leshner, David Mahoney, Michel le moal : « Dépendance », **EUROBRAIN.** Vol :1, n°2, juillet -août, 1999**.**

2. Colette Keller-Didier : Qu'est ce qu'une drogue ?. **ALS,** institut grand-ducal, Luxembourg, n°17, 2004.

3. Cloud Rouilard : **«** les déterminants biologiques de la dépendance », **c.r.n .** Université de Laval, France,n°50, 2005.

4. Florent Farges : **Adolescents mal de vivre, mal a vivre.** Ed : DUNOD, Paris, France, 1993.